مؤسسة مدارك

لدراسة آليات الرقي الفكري

المرصد النيابي العراقي

www.miqpm.com

تقرير السنة التشريعية الثانية

للمدة من ٢٠٢٣/١/١٤ - ٢٠٢٣/١١/٢٢

عن عمل مجلس النواب العراقي

أشرف على إعداد التقرير: د. مزهر جاسم الساعدي

أعد التقرير فريق مشروع "المرصد النيابي العراقي" في مؤسسة مدارك

www.madarik.org

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	٥
الرصد الخاص ومخالفات المجلس	٧
اداء المجلس	٩
فاعلية المجلس	٩
الاداء التشريعي	١٤
لجان المجلس	١٥
الأداء الرقابي	١٩
الاحداث التي رافقت عمل مجلس النواب	٢٠
الملخص العددي لعمل المجلس	٢١
الملاحق	٢٣

المقـدمـــة

هذا التقرير هو التقرير السابع من سلسلة تقارير فريق المرصد النيابي العراقي الخاص برصد وتوثيق عمل مجلس النواب العراقي في دورته الانتخابية الخامسة، وهو التقرير السنوي الثاني الذي يأتي مكملا لعمل فريق المرصد، اذ ان التقارير السابقة (الفصلية – السنوية) غطت المدة المحصورة منذ انعقاد جلسته الأولى بتاريخ ٢٠٢٣/١/٩ لغاية ٢٠٢٢/١٢/١٠.

يتضمن التقرير عمل المجلس لـ (٥٤ +ثلاث جلسات استثنائية) اعتبارا من الجلسة الأولى المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٣/١/١٤ لغاية الجلسة الاستثنائية المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٣/١١/٢٢.

يؤكد فريق عمل المرصد انه لا يرصد ما لا تتوافر فيه وثيقة معتمدة كما هو شأن تقاريره في الدورات السابقة ، خشية الوقوع في التمييز غير المقصود، لاسيما في نشاط الأعضاء خارج المجلس، او ما يدور في اجتماعات اللجان بكونها اجتماعات سرية، كما نص النظام الداخلي للمجلس في مادته ١١٤([1]) ما يعني اننا لا نعرف عدد ساعات عمل اللجان وما تقوم به من استضافات ومناقشات مع مختصين داخل الاجتماعات لغياب محاضرها عن النشر، بعكس الجلسات الاعتيادية التي تنشر جداول اعمالها ومحاضرها وما يدور فيها من نقاش واعتراضات على سير الجلسات ، وعلى الرغم من ذلك فأننا لن نهمل عمل اللجان بالمجمل انما ركزنا على ما توافرت فيه لنا وثيقة كما في عدد الاجتماعات والقوانين التي اختصت بها.

يحرص فريق عمل المرصد على دقة وحيادية المخرجات التي يطلقها من خلال اعتماده على تصميم برنامج إدخال تم تصميمه خصيصا لرصد أداء المجلس محاولاً تلافي الأخطاء التي تقع في حال الإدخال اليدوي أو في حال تفريغ البيانات وكذلك بالنسبة للمخططات البيانية.

يشتمل التقرير في بعض فقراته على الأداء التراكمي على وفق المعلومات والبيانات التي توافرت لفريق المرصد بغية القياس الدقيق وإظهار الفروق في الأداء بين الشهور والفصول
فضلا عن السنوات التشريعية للدورة الانتخابية الحالية وللدورات الأربعة المنصرمة.

---

١ المادة :١١٤ جلسات اللجان غير علنية، ولا يجوز حضورها إلا لأعضائها وغيرهم من أعضاء المجلس والموظفين في اللجنة ومن تستعين بهم اللجنة من المستشارين والخبراء وأعضاء الحكومة ولا يجوز أن يحضر ممثلو الصحافة وغيرها من وسائل الإعلام اجتماعات اللجان إلا بإذن من رئيسها.

يعتمد التقرير في توثيق ورصد أداء مجلس النواب على المهام التي نصت عليها المادة (٦١) من الدستور فضلا عن المهام التي يوجبها عليه قانون مجلس النواب وتشكيلاته رقم ١٣ لسنة ٢٠١٨ ونظامه الداخلي وكذلك عمل اللجان الدائمة بحسب اختصاصها ودورها في أنجاز مقترحات ومشاريع القوانين وأحالتها إلى هيئة الرئاسة.
اعتمد فريق المرصد في تبويب قاعدة البيانات الخاصة به على:

- المفوضية العليا المستقلة للانتخابات
- راصدوا المرصد النيابي العراقي المخولون بدخول جلسات المجلس ممن تم تدريبهم في مؤسسة مدارك.
- الدائرة البرلمانية في مجلس النواب.
- الدائرة الإعلامية في مجلس النواب.
- دائرة التشريعات في مجلس النواب
- الموقع الالكتروني للمجلس.
- الاتصال المباشر مع لجان المجلس.
- وسائل الإعلام.

الرصد الخاص ومخالفات المجلس

١-بتاريخ ٢٠٢٣/١١/١٤ صدر قرار المحكمة الاتحادية رقم ٩/ اتحادية/٢٠٢٣ المتضمن انهاء عضوية رئيس مجلس النواب السيد محمد ريكان الحلبوسي ولم يتم استبداله الى غاية اعداد التقرير.
٢-تم العمل باستمرار جلسات المجلس لحين انتخاب رئيسا له. بناء على قرار المحكمة الاتحادية رقم ٩/ لسنة ٢٠٠٩ وقرار المحكمة الاتحادية رقم ٢٠٢٣/٣٢٢.
٣-ألزمت المحكمة الاتحادية مجلس النواب بقرار رقم ٢٠٢٣/٣٢٢ بانعقاد جلسة خاصة لتعديل النظام الداخلي لاسيما منه المادة (١٢/ ثالثا) التي تنص: (إذا خلا منصب رئيس المجلس او نائبيه لأي سبب كان ينتخب المجلس بالأغلبية المطلقة خلفا له في اول جلسة يعقدها لسد الشاغر وفق ضوابط التوازنات السياسية ([٢]))
٤- بناء على تسلم رئاسة المجلس طلب مقدم من ٥٠ نائبا بعقد جلسة استثنائية استجابت رئاسة المجلس وتم عقد الجلسة الاستثنائية يوم الأربعاء بتاريخ ٢٠٢٣/١١/٢٢.
٥-لم تنعقد أي جلسة من جلسات المجلس في وقتها المحدد والمعلن في جدول الاعمال من بداية عمل المجلس الى غاية اعداد التقرير.
٦-لم يكتمل عدد أعضاء المجلس الكلي في حضورهم لأية جلسة من بداية عمل المجلس الى الان.
٧- لم ينشر مجلس النواب العراقي محاضر (٥) جلسات فضلا عن محاضر ثلاث جلسات استثنائية حتى موعد اعداد التقرير مخالفا بذلك نظامه الداخلي في المادة (٢٩) ثانيا التي تنص (ثانياً: تنشر محاضر الجلسات بالوسائل التي تراها هيئة رئاسة المجلس مناسبة).

٨- استمرار مخالفة هيئة الرئاسة للمادة عاشرا من قانون مجلس النواب وتشكيلاته التي تنص (ثانيًا: حضور جلسات المجلس واجتماعات اللجنة التي هو عضو فيها وعدم التغيب عنها الا بعذر مشروع يقدره الرئيس فيما يخص جلسات المجلس ورئيساللجنة فيما يخص اجتماعاتها، ويستقطع من راتب النائب في حال غيابه نسبة معينة يحددها المجلس بناءً على اقتراح من الرئيس ونائبيه) والمادة ١١ من قانون مجلس النواب وتشكيلاته التي تنص (أولا: على النائب التزام حضور جلسات المجلس ولجانه، وفي حال تكرار غياب النائب من دون عذر مشروع خمس مرات متتالية او عشر مرات غير متتالية خلال الفصل التشريعي يوجه الرئيس له تنبيها خطياً يدعوه فيه الىالالتزام بالحضور) ثانيًا: ينشر الغياب بدون عذر مشروع بطرق تحدد بتعليمات. ثالثاً: للمجلس اقالة النائب إذا تجاوزت غياباته بدون عذر مشروع أكثر من ثلث جلسات المجلس في الفصل التشريعي الواحد).فضلا عن المادة (١٨) من النظام الداخلي للمجلس التي تنص: (أولاً: ينشر الحضور والغياب في نشرة المجلس الاعتيادية وإحدى الصحف). إذ لم ينشر أسماء الأعضاء المتغيبين في نشرة المجلس او احدى الصحف.

٩-خالف المجلس نظامه الداخلي في مادته ٢٢ الفقرة ثالثا منها التي تنص على (تنعقد جلسات المجلس بما لا يقل عن ثمانيَ جلسات شهرياً). كما مبين في الجدول رقم (١-٣).

١٠- في الجلسة لـ ١٤ المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٣/٩/١٢ واثناء استضافة وزيري الداخلية والموارد المائية وتوجيه الأسئلة اليهم لم يتبقى في القاعة الرئيسة للمجلس اثناء انعقاد الجلسة سوى ٢٦ نائبا بحسب مداخلة النائب ريبوار هادي عبد الرحمن.

[٢] - ينظر قرار المحكمة ملحق رقم واحد

١١-في سابقة لم تحصل في الدورات الانتخابية السابقة لم يفصح مجلس النواب عن عدد النصاب المتحقق لانعقاد الجلسة السابعة بتاريخ ٢٠٢٣/٢/١٩ والجلسة التاسعة بتاريخ ٢٠٢٣/٢/٢٧ للفصل التشريعي الأول والجلسة الثامنة بتاريخ ٢٠٢٣/٨/١٢ من الفصل التشريعي الثاني واكتفى فقط بذكر عبارة النصاب (متحقق) في المحضرين.

١٢- ظل عمل المجلس ناقصا لعدده الكلي المنصوص عليه في الدستور العراقي وقانون الانتخابات (٣٢٩) نائبا لمدة شهرين و١٢ يوم من تاريخ ٢٠٢٢/١١/٢ بسبب تأخير تأدية اليمن الدستورية للنائب غزوان علي محمد منشد بديلا عن النائب المتوفي محمود شاكر السلامي

١٣- ظل مجلس النواب ناقص العدد لمدة شهر و٢٤ يوما من تاريخ ٢٠٢٢\١١\٢٠ الى تاريخ ٢٠٢٣/١/١٤ اذ جرت عملية تأدية اليمين الدستورية للنواب البدلاء كاظم عطية كاظم بدلا عن النائب البديل رياض غالي، وطالب اليساري بدلا عن النائب البديل ميلاد شهيد.

١٤-على الرغم من مضي سنتين على عمل مجلس النواب الا ان رئاسة بعض اللجان لم تكتمل لاسيما لجنة الثقافة والسياحة والاثار اذ لم تنتخب رئيسا ونائبين لغاية اعداد هذا التقرير.

١٥- خالف المجلس نظامه الداخلي في المادة ٧٣ التي تنص على ان العدد لكل لجنة هو ٧- ٢١ مع صلاحية إضافة عضوين من رئاسة المجلس الا ان لجنة الامن والدفاع مكونة من ٢٩ عضوا .([٣])

١٦- يسجل فريق المرصد النيابي على النواب جميعهم انهم لم يلتفتوا الى مخالفة رئاسة المجلس للمادة (١٨) من النظام الداخلي فضلا عن المادتين (١٠-١١) من قانون مجلس النواب وتشكيلاته ولم يطرحوها كنقطة نظام في الجلسات العامة تلزم رئاسة المجلس على نشر الغياب والحضور ليتعرف الناخبين في محافظاتهم ودوائرهم الانتخابية على مدى التزام النواب الذين انتخبوهم في جلسات المجلس. وقد استدرك النائب حيدر محمد كاظم المطيري في الجلسة السابعة عشرة بتاريخ ٢٠٢٣/٤/٢ هذه القضية اذ طرح موضوع الغياب قبل شروعه بالقراءة الثانية لمشروع قانون الإحصاء والنظم المعلومات الجغرافية. بعد مرور أكثر من سنة وأربعة أشهر من عمل المجلس وعلى الرغم من ذلك ظل الوضع كما هو عليه سابقا.

١٧- عقد مجلس النواب جلسته العشرون بتاريخ ٢٠٢٣/٤/١٦ الخاصة بالقراءة الثانية لقانون الموازنة التي استأنفت بتاريخ ٢٠٢٣/٤/١٧ ثم استأنفت مرة أخرى بذات التاريخ من اجل اكمال مناقشة القانون.

١٨- على الرغم من اشاره تقارير المرصد السابقة على وجود زيادة في أعضاء اللجان بخلاف النظام الداخلي الا ان المجلس لم يلتفت الى هذه الملاحظة الا بتاريخ ٢٠٢٣\٥\٢٧ اثناء النقاشات عن الموازنة الاتحادية في عدد أعضاء اللجنة المالية وذلك لغرض التوازن وليس احتراما النظام الداخلي.

١٩-نشر مجلس النواب جدول اعمال يوم الخميس بتاريخ ٢٠٢٣/١٠/٥ خلال الفصل التشريعي الثاني بدون تحديد رقم الجلسة.

[٣] تنظر المادة ٧٣ من النظام الداخلي رقم واحد لسنة ٢٠٢٢ المنشور في جريدة الوقائع العراقية رقم ٤٦٩٤

اداء المجلس ([٤])

أولا: المقارنة بين الفصول

يضع فريق المرصد الجدول الاتي ليقارن فيه أداء مجلس النواب للدورات الثالثة والرابعة والخامسة لعمل السنوات التشريعية الثانية مع التنويه الى ان المجلس قد مدد فصله التشريعي الأول لمدة شهر بحسب ما أعلنه رئيس المجلس في الجلسة لـ (٢٥) بتاريخ ٢٠٢٣/٥/٩ وذلك من أجل اقرار مشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية واستمرار بأداء مهامه. وكما مبين في ادناه.

الموضوع	الدورة الثالثة	الدورة الرابعة	الدورة الخامسة
عدد الجلسات	٧٢+٢استثنائية	٣٥ + استثنائية	٥٤+ ثلاث جلسات استثنائية
قراءة اولى	٧٢	٣٥	٧٢
قراءة ثانية	٨٢	٢٥	٥٧
قوانين مصوت عليها	٥٠	٢١	٣٥
استضافة	١٧	٢	١
معدل الحضور العام	٢٣١	٢٠٩	١٩٢
عدد الساعات	٢٢٧,٧	٨٥,١٠	١٠٦:١٨

جدول رقم (١)

ثانيا: فاعلية المجلس

ونعني بالفاعلية قدرة المجلس على تحقيق أهدافه من خلال انتظام جلسات المجلس الاعتيادية وحضور الأعضاء فيها وتنفيذ ما جاء من فقرات مدرجة في جدول الاعمال وعمل اللجان من حيث عدد الاجتماعات التي عقدتها كل لجنة والقوانين التي انجزتها والتغييرات التي طرأت عليها فضلا عن أداء هيئة الرئاسة

حضور الأعضاء:

حجبت رئاسة المجلس غيابات الأعضاء منذ انطلاق الدورة الانتخابية الخامسة لغاية اعداد هذا التقرير بمخالفة صريحة للمادتين (١٠ - ١١) ([٥]) من قانون مجلس النواب وتشكيلاته والمادة (١٨) من النظام الداخلي التي توجب نشر غيابات وحضور الأعضاء على موقع المجلس وفي احدى الصحف.

---

[٤] - يقصد فريق المرصد بالأداء (نتائج نشاط المؤسسة خلال مدة زمنية محدودة)

١٠) المادة ١١ من قانون مجلس النواب وتشكيلاته

أولا: على النائب التزام حضور جلسات المجلس ولجانه، وفي حال تكرار غياب النائب من دون عذر مشروع خمس مرات متتالية او عشر مرات غير متتالية خلال الفصل التشريعي يوجه الرئيس له تنبيها خطيا يدعوه فيه الى الالتزام بالحضور.

وعلى الرغم من ذلك فإن فريق المرصد استطاع ان يحصي العدد الإجمالي للحضور بناء على ما مثبت في محاضر الجلسات من دون معرفة المتغيبين وكتلهم واحزابهم ومحافظاتهم ومناطقهم الانتخابية.
ويرى فريق المرصد في عدم نشر الحضور والغياب ان رئاسة المجلس تضع الأعضاء جميعهم تحت طائلة الاتهام بالتقصير المتعمد للوظيفة النيابية دون تمييز بين الأعضاء الذين ادوا واجباتهم على النحو الأمثل وبين الأعضاء الذين لم يكترثوا لأصوات الناخبين التي اوصلتهم ليكونوا ممثلين عنهم.
وكانت الحصيلة لمعدل حضور الأعضاء خلال المدة التي يغطيها التقرير كما مؤشر في الجدول ادناه:

الشهر	معدل الحضور
كانون الثاني – شباط	٢٢٠
شباط - اذار	١٨٧
اذار- نيسان	١٩٤
نيسان- ايار	١٨٨
حزيران	٢٢٧
تموز- اب	١٨٥
اب – أيلول	١٨٥
أيلول- تشرين الاول	١٧٢
تشرين الثاني	١٧٥
المجموع	١٩٢

جدول رقم (٢)

تفصيلات الحضور

١. تم احتساب معدل الحضور العام للسنة التشريعية الثانية للدورة الانتخابية الخامسة لـ ٥٤ جلسة وثلاث جلسات استثنائية وذلك بسبب عدم نشر الحضور في محاضر الجلسات فضلا عن البيانات الصحفية للمجلس.
٢. ان معدل الحضور العام لجلسات السنة التشريعية الثانية هو (١٩٢) نائبا وهذا يعني ان جلسات المجلس تسجل غياب (١٣٧) نائبا كمعدل عام في كل جلسة.
٣. في الجلسة الثامنة والعشرون بتاريخ ٢٠٢٣/٦/٨ في الفصل التشريعي الأول سجل اعلى معدل حضور (٢٥٨) نائبا. وهذا يعني ان المجلس في أفضل حالات حضور الأعضاء فيه يسجل غياب ٧١ نائبا.
٤. وفي الجلسة السابعة عشرة بتاريخ ٢ ٢٠٢٣\٤\ في الفصل التشريعي الأول سجل اقل معدل حضور بواقع (١٧٠) نائبا. بغياب ١٥٩ نائبا.

ثانيا: ينشر الغياب بدون عذر مشروع بطرق تحدد بتعليمات.
ثالثا: للمجلس إقالة النائب إذا تجاوزت غياباته بدون عذر مشروع أكثر من ثلث جلسات المجلس في الفصل التشريعي الواحد
رابعا: يعد تخلف النائب عن أداء اليمين الدستورية بدون عذر مشروع غيابا عن حضور الجلسات.

ثالثا: جلسات المجلس

١- عقد مجلس النواب خلال المدة من ١٤ /١ /٢٠٢٣ ولغاية ٢٠٢٣/١١/٢٢ اربعة وخمسون جلسة وثلاث جلسات استثنائية، بمدة قاربت التسعة أشهر وهذا يعني ان الجلسات التي ينبغي ان يعقدها المجلس يفترض ان تكون ٧٢ جلسة بحسب النظام الداخلي.

٢- يتضح ان المجلس قد خالف المادة (٢٢) (٦) الفقرة ثالثا من النظام الداخلي، المتضمنة عدد الجلسات التي تعقد خلال كل شهر بثمان جلسات اذ لم يكتمل عدد الجلسات في أي شهر من الشهور باستثناء شهر (شباط- اذار ،أيلول- تشرين الاول) وكما مبين ادناه:

الشهر	عدد الجلسات
كانون الثاني - شباط	٦
شباط - اذار	٨
اذار- نيسان	٦
نيسان - ايار	٧
حزيران	٤
تموز- اب	١٠
اب - أيلول	٥
أيلول - تشرين الاول	٧
تشرين الثاني	٣ جلسات استثنائية
المجموع	٥٤ + ٣ جلسات استثنائية

جدول رقم (٣)

رابعا: عدد ساعات عمل المجلس في الجلسات

تابع فريق المرصد الوقت الذي تستغرقه كل جلسة من جلسات المجلس العامة والمعدل العام لعدد الساعات لكل شهر فضلا عن المعدل العام للسنة التشريعي الثانية وكان المجموع النهائي هو (١٠٦:١٨) ساعة لـ ٤٩ جلسة وذلك لعدم نشر محاضر الجلسات المتبقية وتوزعت ساعات العمل على الجلسات بشكل متفاوت كما موضح في الجدول ادناه.

الشهر	ساعات العمل
كانون الثاني – شباط	٦:٣٤
شباط – اذار	١٦:٤٩

[٦] : (ثالثاً: تنعقد جلسات المجلس بما لا يقل عن ثماني جلسات شهرياً)

اذار- نيسان	١٩:٣٦
أيار-حزيران	١٤:٤٠
حزيران	١٦:٥١
تموز- اب	١٤:١٧
اب – أيلول	٩:٥٨
أيلول- تشرين الاول	٧:٣٣
المجموع	١٠٦:١٨

جدول رقم (٤)

خامسا: جدول اعمال المجلس

١- تأخر انعقاد الجلسة الخامسة عشرة للفصل التشريعي الأول المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٣/٣/٢٠ لمدة خمس ساعات وهي الأكثر من حيث التأخير في موعد الانعقاد اذ أعلن انعقادها عند الساعة الحادية عشرة وتم انعقادها عند الساعة الرابعة مساء.

٢- كانت الجلسة العاشرة للفصل التشريعي الأول المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٣/٣/٤ هي الأقرب لموعد الانعقاد اذ أعلن انعقادها عند الساعة الرابعة مساء وعقدت عند الساعة الرابعة وإحدى وخمسون دقيقة أي بتأخير ما يقرب عن الساعة.

٣- خلت الجلسة الحادية والثلاثين للفصل التشريعي الأول من جدول الاعمال على الرغم من تصويت مجلس النواب على ادراج القراءة الثانية لمقترح قانون التعديل الثاني لقانون استبدال أعضاء مجلس النواب رقم (٦) لسنة ٢٠٠٦ ضمن الجدول.

٤- عقد مجلس النواب جلسته الثامنة والعشرون للفصل التشريعي الأول المخصصة للتصويت على قانون الموازنة الاتحادية بجدول اعمال واستكمل قراءة القانون في الجلسات (٢٩-٣٠-٣١) من دون ذكرها في جدول الاعمال.

٥- عدد الفقرات المنفذة وغير المنفذة

بحسب ما أعلنه المجلس في جداول أعمال الجلسات عن فقرات كل جلسة، فقد بلغ مجموع الفقرات المعلنة (٢٦١) فقرة نوقش منها (١٧٤) فقرة، فيما رحلت (٨٧) فقرة إلى يوم آخر، ولم يتسنى لنا متابعة الفقرات المرحلة، لعدم تتابعها في الجلسات اللاحقة، ما يعني إن المجلس يضع في أجندة الجلسة الواحدة ما لا تستوعبه الجلسة وما لا يستطيع تنفيذه.

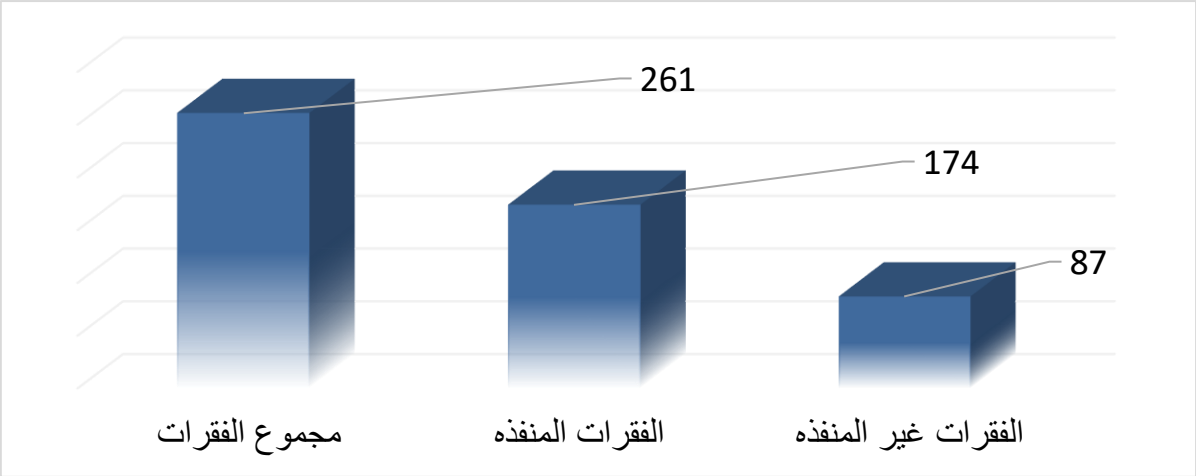

٦- تصويتات

صوت مجلس النواب على موضوعات متفرقة بمجموع كلي بلغ (١٨) تصويتات وكما مبين في الملحق رقم (٣).

٧- استبدال الأعضاء

شهد مجلس النواب خلال المدة التي يغطيها التقرير استبدال بعض الأعضاء لأسباب مختلفة كما مبين في الملحق رقم (٤).

٨-- مداخلات ونقاط نظام الأعضاء

ملاحظتان:

١- لا يعد فريق المرصد قراءة مشروعات القوانين اثناء انعقاد الجلسات العامة للمجلس نشاطا للأعضاء بكونها تأتي ضمن الواجبات التي تكلف بها لجان المجلس كما نص على ذلك النظام الداخلي.

٢- لم يتسن لفريق المرصد معرفة المداخلات والنقاشات التي تدور في جلسات اللجان بكون الجلسات مغلقة ولم تنشر محاضرها.

المداخلات

تابع فريق المرصد النيابي العراقي المداخلات المخصصة لمناقشة مشروعات او مقترحات القوانين والمناقشات العامة لأعضاء المجلس فضلا عن نقاط النظام اثناء انعقاد الجلسات العامة للمجلس في السنة الثانية.

ندرج في المخطط المرفق والمحلق رقم ٥ مناقشات الأعضاء لـ ٤٩ جلسة بسبب عدم نشر محاضر الجلسات المتبقية لغاية اعداد هذا التقرير وكانت المحصلة على النحو الاتي:

- كان النائب (عادل حاشوش عادل) الاكثر مشاركة من حيث المداخلات اذ بلغت (٤٠) مشاركة، ويليه النائب (فالح حسن جاسم مطلك الحريشاوي) بـ (٢٣) مشاركة وبعدهم النائب (امير كامل محمد حمود المعموري) بـ (٢٠) مشاركة.
- في حين بلغ عدد الذين لم تكن لهم أي مشاركة من حيث المداخلات ونقاط النظام في الجلسات العامة للمجلس ما يقارب (١٣٣) نائبا.
- اما تفصيل المداخلات ونقاط النظام للأعضاء يمكن مراجعة الملحق رقم (٥).

عدد النواب	عدد المشاركات
١	٤٠
١	٢٣
١	٢٠
٢	١٩
١	١٨
١	١٤
١	١٢
١	١١
١	١٠
٦	٩
٣	٨
١	٧
١	٦
٩	٥
١٣	٤
٢١	٣
٣٨	٢
٩٤	١

الأداء التشريعي

تضمن هذا التقرير الحركات التشريعية المتمثلة بالقراءة الأولى والثانية والتصويتات على القوانين التي عمل عليها المجلس خلال السنة التشريعية الثانية.

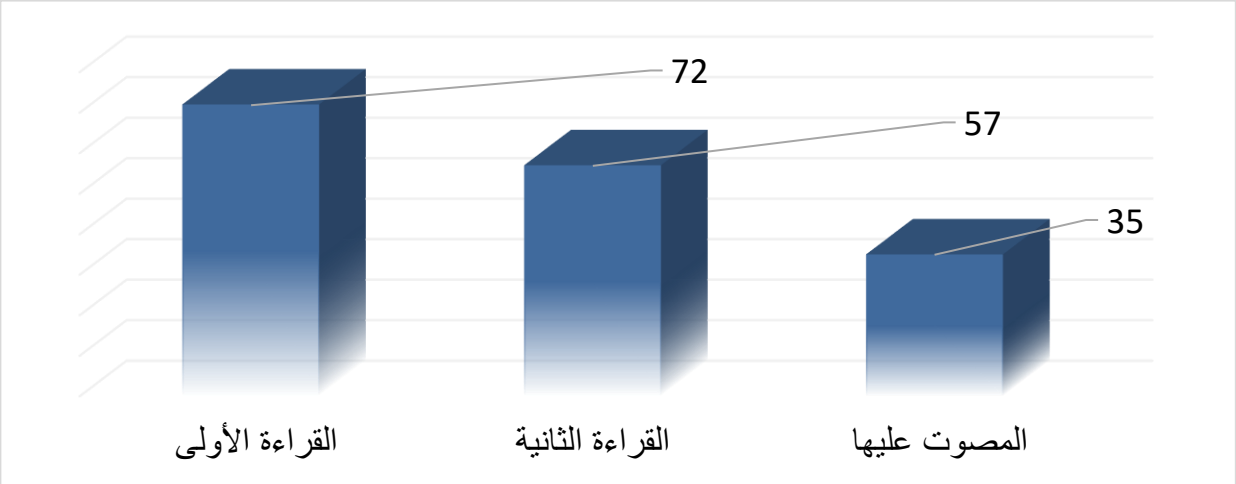

١- أن القوانين المصوت عليها كانت كلها مشاريع باستثناء ثلاث مقترحات، كما في الجدول ادناه:

مقترحات القوانين	اللجنة
مقترح قانون التعديل الثالث لقانون انتخابات مجالس المحافظات والاقضية رقم (١٢) لسنة ٢٠١٨	اللجنة القانونية، لجنة الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة بإقليم
مقترح قانون التعديل الثاني لقانون استبدال أعضاء مجلس النواب رقم (٦) لسنة ٢٠٠٦	اللجنة القانونية
مقترح قانون التعديل الأول لقانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات رقم (٣١) لسنة ٢٠١٩	اللجنة القانونية

جاءت الحركات التشريعية بحسب شهور هذه السنة التشريعية على النحو الاتي:

- كان شهر شباط هو الأكثر فاعلية في عدد القراءات الأولى فقد بلغ عدد قراءاته (٢٣) قانونا في حين كانت الشهور (ايار، تشرين الثاني) الأقل فعالية
- اما من حيث القراءة الثانية فكان شهر ايار هو الأكثر فاعلية من بين الشهور فقد بلغ عدد قراءاته (١٥) قوانين.
- وتميزت الجلسة لـ(٥) للفصل التشريعي الأول بقراءة (٩) مشاريع قوانين قراءة أولى، مما يجعلهما الأكثر فاعلية من بين الجلسات. بينما جاءت الجلسة لـ(٢٥) لذات الفصل بتحقيقها اعلى عدد مرات انجاز للقراءة الثانية للقوانين إذا قرأت فيها (٥) قوانين لكل جلسة.

٢- اعتمد فريق المرصد النيابي العراقي ومنذ انطلاق عمله مع مجلس النواب التصنيف الاتي لنوع القوانين المصوت عليها:

تصنيف القوانين	عددها
القوانين التنظيمية	٦
التعديلات على القوانين	١٠
معاهدات واتفاقيات	١٩
الغاء قرارات	٠

جدول رقم (٥)

٣- عدد مواد القوانين المصوت عليها خلال السنة التشريعية الثانية

صوت المجلس خلال السنة التشريعية الثانية على ٣٥ قانونا من بينها (٢١) قانونا بمادتين فقط للاطلاع على تفاصيل القوانين يمكن مراجعة المحلق رقم (٢).

لجان المجلس

- **التصويت على اللجان**

صوت مجلس النواب العراقي في جلسته الثانية من السنة التشريعية الثانية من الفصل التشريعي الأول المنعقدة بتاريخ (٢٠٢٣/٢/١٨) على تشكيل اللجان وتوزيع أعضاء المجلس عليها غير ان عملية انتقال الأعضاء بين اللجان ظلت مستمرة ولغاية اعداد هذا التقرير بحسب اخر تحديث لمجلس النواب.

- **التكرار**

رصد فريق المرصد النيابي وجود تكرار لبعض أسماء النواب في أكثر من لجنة على الرغم من قرار مجلس النواب باستثناء لجان (المرآه والأسرة والطفولة، الاوقاف والعشائر، الشهداء والضحايا والسجناء السياسيين) من عضوية نائب وهو مشترك في لجنة أخرى، وفق تعديل المادة (٧٢) من النظام الداخلي في الجلسة الاستثنائية بتاريخ ٢٠٢٢\٦\٢٣.

- **رئاسة اللجان**

نصت المادة: (٧٤) من النظام لداخلي لمجلس النواب: (تنتخب كل لجنة خلال عشرة أيام عمل تالية بداية تشكيلها من بين اعضائها رئيساً ونائباً للرئيس ونائباً ثانياً للرئيس بالأغلبية المطلقة للعدد الكلي لأعضاء اللجنة) غير ان لجنة الثقافة تعمل بلا رئيس ونائبين لغاية انتهاء الفصل التشريعي الثاني من السنة التشريعية الثانية.

ثانيا: عمل اللجان من حيث الحركات التشريعية

➢ **على صعيد القراءات الأولى والثانية فقد تضمن الاتي:**

افرد التقرير رسما بيانيا بالمشاريع والمقترحات التي أنجزت فيها القراءات الأولى والثانية مصنفة بحسب اللجان التي قدمت مسودتها، وقد تبين الاتي:

- تم خلال هذه المدة قراءة (٢٨) قانونا قراءة أولى كان مقدم من لجنة العلاقات الخارجية و (١٥) قانونا مقدم من اللجنة القانونية ثم تليها لجنة الامن والدفاع بقراءة أولى لـ (١٠) قوانين فقط.
- تم خلال هذه المدة قراءة (٢٨) قانونا قدم من اللجنة العلاقات الخارجية قراءة ثانية كما مبين في المخطط ادناه.

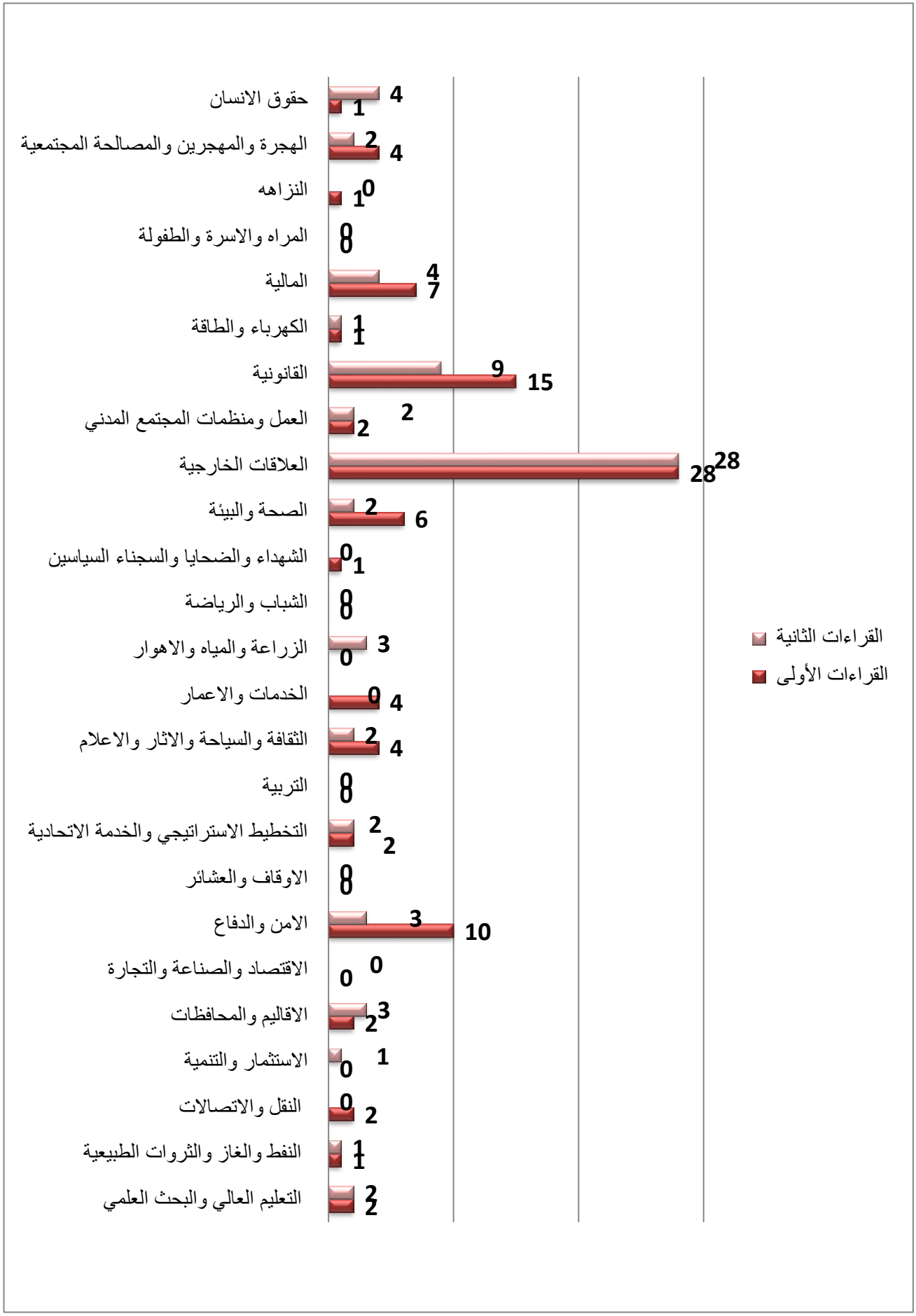
حقوق الانسان
الهجرة والمهجرين والمصالحة المجتمعية
النزاهه
المراه والاسرة والطفولة
المالية
الكهرباء والطاقة
القانونية
العمل ومنظمات المجتمع المدني
العلاقات الخارجية
الصحة والبيئة
الشهداء والضحايا والسجناء السياسين
الشباب والرياضة
الزراعة والمياه والاهوار
الخدمات والاعمار
الثقافة والسياحة والاثار والاعلام
التربية
التخطيط الاستراتيجي والخدمة الاتحادية
الاوقاف والعشائر
الامن والدفاع
الاقتصاد والصناعة والتجارة
الاقاليم والمحافظات
الاستثمار والتنمية
النقل والاتصالات
النفط والغاز والثروات الطبيعية
التعليم العالي والبحث العلمي
القراءات الثانية
القراءات الأولى

➢ على صعيد القوانين الصادرة فقد تضمن الاتي:

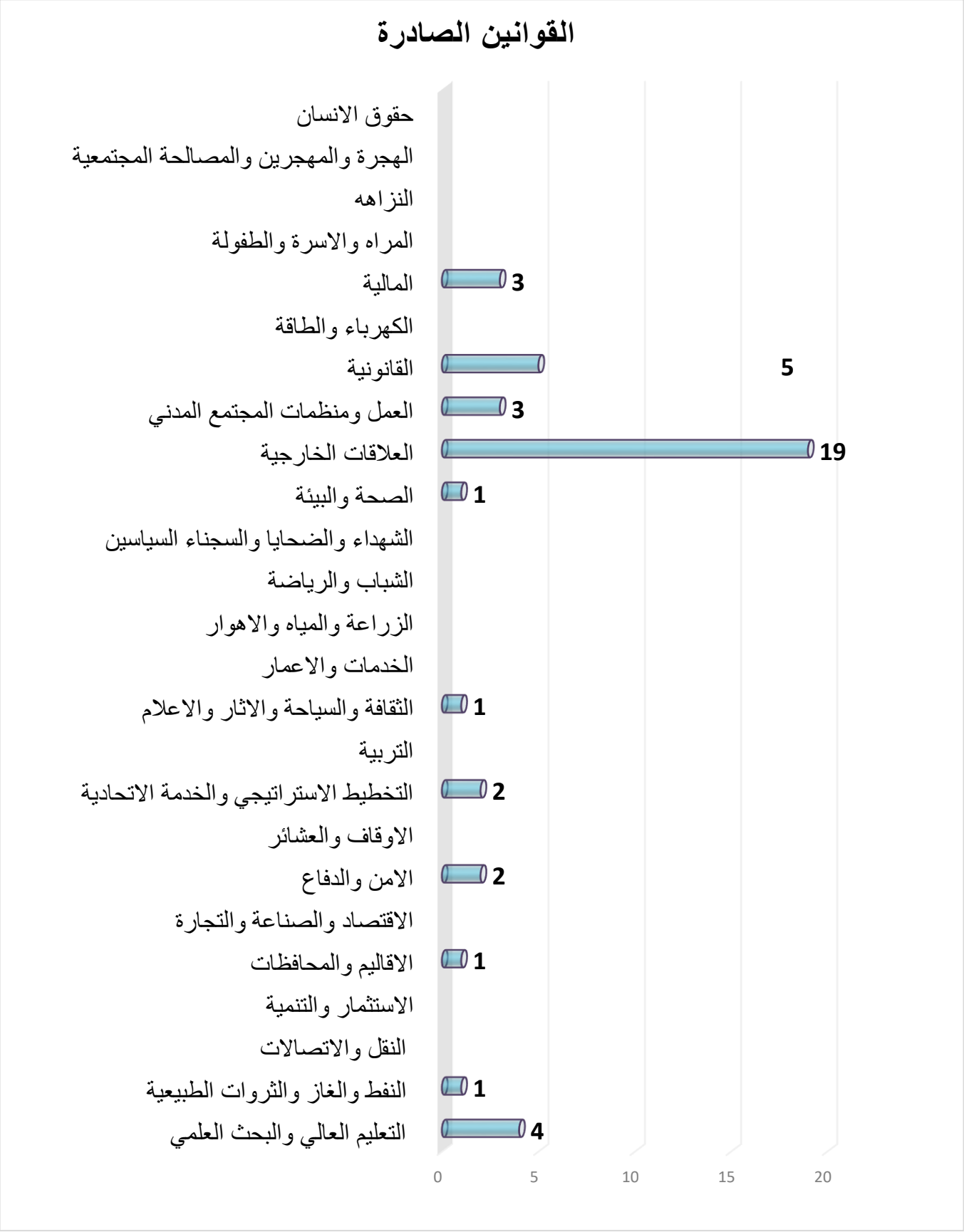

ثالثا: اجتماعات اللجان

تابع فريق المرصد عدد الاجتماعات المنعقدة من قبل كل لجنة، وكانت على النحو الاتي:

- كانت اللجنة المالية الأكثر انعقادا من حيث الاجتماعات فقد عقدت (٤٣) اجتماعا تليها القانونية ب (٢٨) اجتماعا وتليها اللجان(العلاقات الخارجية والتعليم العالي والبحث العلمي) اذ عقدت (١٨) اجتماعا.
- عقدت اللجان الاتية (١٧) اجتماعا (الامن والدفاع، الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة بإقليم)
- اما بقية اللجان فقد تفاوت عملها في عقد الاجتماعات. كما في المخطط ادناه.

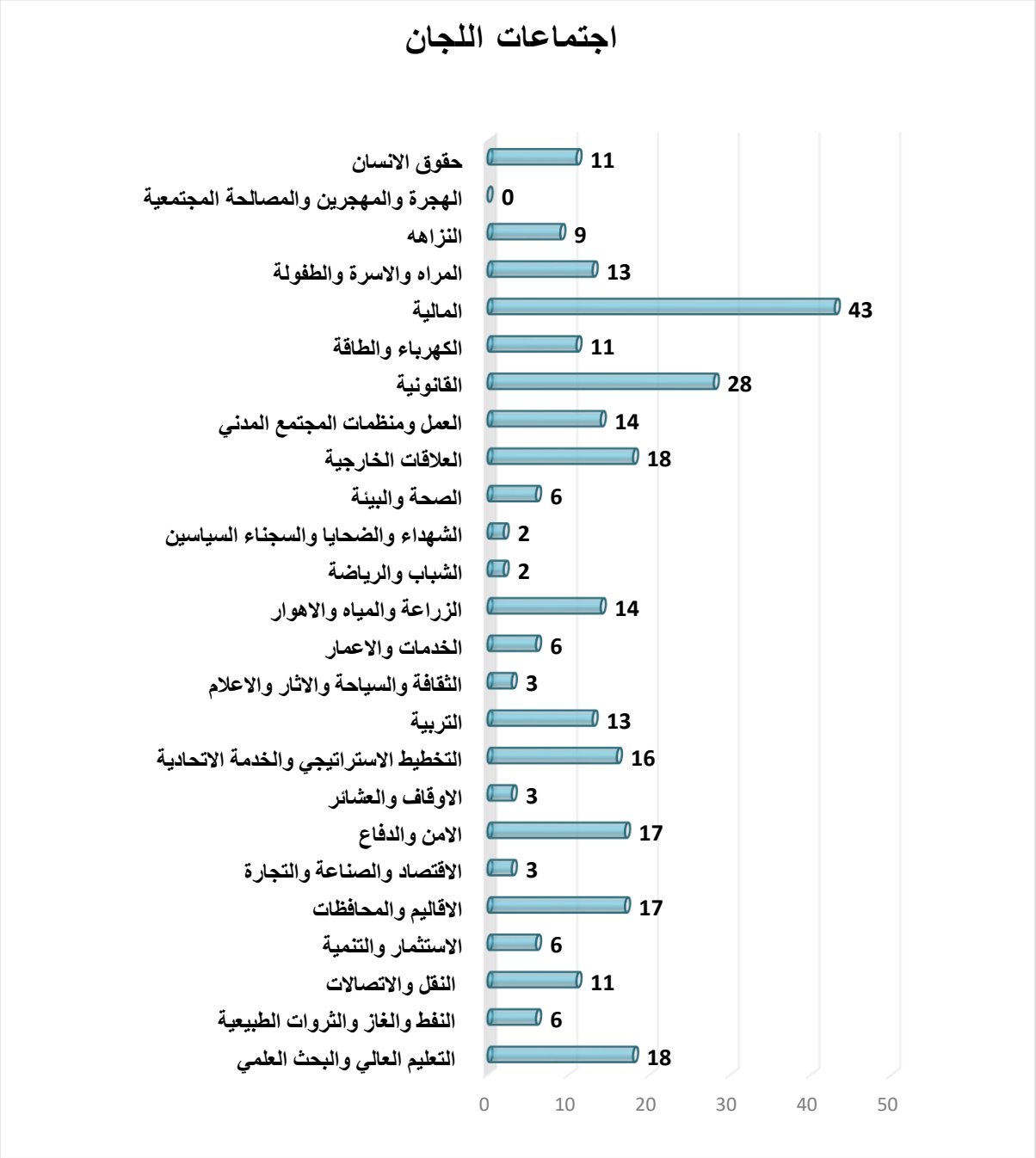

الاداء الرقابي

شهد مجلس النواب خلال المدة التي يغطيها التقرير تفعيل دوره الرقابي من خلال استجواب رئيس وأعضاء مجلس أمناء شبكة الاعلام العراقي ولم يصوت المجلس لغاية اعداد التقرير بقناعته او عدم قناعته بأجوبة مجلس الأمناء على الرغم من ادراجها في جدول اعمال الجلسات ١٥ للفصل التشريعي الأول المنعقدة بتاريخ ٢٠/٣/٢٠٢٣ والجلسة ١٦ من ذات الفصل المنعقدة بتاريخ ٢٧/٣/٢٠٢٣ واستضافة السيد رئيس مجلس الدولة بطلب من اللجنتين القانونية والنزاهة النيابيتين لبيان وتوضيح المادة ٧٨ من النظام الداخلي لمجلس النواب فضلا على الأسئلة الشفوية لكل من وزير الداخلية ووزير المالية في الجلسة الثامنة من الفصل التشريعي الثاني بتاريخ ٢٠٢٣/٨/١٢ وزيرة الاتصالات بناء على طلب النائبة حنان الفتلاوي في الجلسة التاسعة عشر من الفصل التشريعي الثاني بتاريخ ٢٠٢٣/١٠/٤.

➢ طلب الاستجواب

الجلسة وتاريخها	طلب الاستجواب	المستجوب	التفاصيل
(١٣) (٢٠٢٣/٣/٩)	ضحى القصير	جعفر الونان رئيس مجلس امناء شبكة الاعلام العراقي	التسبب بهدر للمال العام على إثر زيادة ميزانية الشبكة وتضخم حجم المصروفات، ومخالفة قانون شبكة الاعلام واصدار اوامر خارج مهامه الرقابية وفق المادة العاشرة من القانون والتدخل في صلاحيات رئيس الشبكة، خاصة بتغيير الهيكل التنظيمي للشبكة وتوجيه الدعوات الى الشركات التجارية واصدار اوامر بتشكيل لجنة ذات مهام تنفيذية خارج نطاق مسؤوليته

جدول رقم (٦)

➢ الاستضافة

الجلسة وتاريخها	طلب الاستضافة	المستضاف	التفاصيل
(٢٣) (٢٠٢٣/٥/٤)	اللجنتين القانونية والنزاهة	رئيس مجلس الدولة	لبيان وتوضيح المادة ٧٨ من النظام الداخلي لمجلس النواب.

جدول رقم (٧)

➢ **الأسئلة الشفوية**

الجلسة وتاريخها	موجه السؤال	الموجه اليه	التفاصيل
(٨) (٢٠٢٣/٨/١٢)	حسين علي السعبري	وزير الداخلية السيد عبد الأمير الشمري	السند القانوني للتعاقد مع شركة افق السماء لإصدار الجواز الالكتروني، والمبلغ المترتب دفعه من قبل المواطن للحصول على الجواز الالكتروني، وما نسبة الفوائد المالية للوزارة والشركة، والسند القانوني لزيادة الأجور المترتبة على المواطنين للحصول على الجواز
(٨) (٢٠٢٣/٨/١٢)	محمد الخفاجي	وزير الداخلية السيد عبد الأمير الشمري	حول أسباب عدم انهاء عقد فحص المركبات الالكتروني (الهزة) لحد الان سيما مع وجود مخالفات قانونية وأعباء على كاهل المواطنين.
(٨) (٢٠٢٣/٨/١٢)	هادي حسن السلامي	وزير المالية السيدة طيف سامي	لبيان إجراءات الوزارة في إعادة البناء ومكافحة الفساد واتمتة النظام في المصارف ودوائر الوزارة والربط الالكتروني.
(١٩)(٢٠٢٣/١٠/٤)	حنان الفتلاوي	السيدة هيام الياسري وزيرة الاتصالات	حول الأسباب الموجبة لحظر تطبيق تليكرام في العراق الذي يتنافى مع حرية التعبير والديمقراطية والاضرار الاقتصادية التي تسبب بها قرار الحظر المفاجئ والإجراءات التي اتخذتها الوزارة لتقليل الضرر على الشرائح المستفيدة من قطاع الاقتصاد الرقمي المعتمد على تطبيق تليكرام وهل يوجد كتاب رسمي بذلك

جدول رقم (٨)

➢ الاحداث التي رافقت عمل مجلس النواب خلال المدة التي يغطيها التقرير

١-بتاريخ ٢٠٢٣/١/١٨ عقدت الجلسة الثانية من الفصل الأول التي خصصت للتصويت على أعضاء اللجان الدائمة وإلغاء قرارات نيابية سابقة صدرت بالجلستين (٦،٧) في اذار عام ٢٠٢٢ الخاصة بتوزيع السيدات والسادة النواب على عدد من اللجان.

٢- بتاريخ ٢٠٢٣\٢\٧ عقدت الجلسة الرابعة من الفصل الأول التي خصصت للتصويت على اقالة محافظ الديوانية زهير علي بالأغلبية المطلقة.

٣- بعد اضافة فقرة على اعمال الجلسة العاشرة بتاريخ ٢٠٢٣\٣\٤ تم التصويت على تثبيت السيد كامل كريم الدليمي بمنصب رئيس ديوان رئاسة الجمهورية والسيد محمد نوري احمد مديرا لمكتب رئيس مجلس النواب والسيد ناظم كاظم رسن مديرا لمكتب النائب الاول لرئيس المجلس والسيد فهد رسول جواد مديرا لمكتب نائب رئيس مجلس النواب.

٤- بتاريخ ٢٠٢٣\٣\٩ تم التصويت على تكليف النائب حسين علي مردان ضمن لجنة الخبراء الخاصة باختيار مجلس المفوضين للمفوضية العليا لحقوق الانسان بديلا عن النائب عدنان الجابري.

➢ الملخص العددي لعمل المجلس

العنوان	كانون الثاني	شباط	اذار	نيسان	ايار	حزيران	تموز	اب	ايلول	تشرين الاول	تشرين الثاني	المجموع
الجلسات	٣	٦	٧	٥	٦	٤	٥	٦	٥	٧	٣ استثنائية	٥٤+ ٣ استثنائية
مجموع الفقرات	٢١	٣٨	٣١	١٤	٢٨	١	٣١	٣٣	٣٠	٣١	٣	٢٦١
الفقرات المنفذة	١٢	٣٠	٢٢	٩	٢١	١	٢٢	٢٢	١٧	١٦	٢	١٧٤
الفقرات غير المنفذة	٩	٨	٩	٥	٧	٠	٩	١١	١٣	٨	١	٨٧
القوانين المقروءة قراءة اولى	٤	٢٣	٦	٥	١	١	١٥	٦	٧	٣	١	٧٢
القوانين المقروءة قراءة ثانية	٣	٤	١٠	٣	١٥	١	٢	٩	٧	٢	١	٥٧
القوانين المصوت عليها	٠	١	٥	١	٥	١	٦	٦	٢	٧	١	٣٥
الاستضافات	٠	٠	٠	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١
البيانات المقروءة	٠	١	٣	٠	٠	١	٣	١		٣	٠	١٢
التصويت الداخلي	٢	٢	٢	١	٠	١	٠	٢	٤	٢	٢	١٨
الاستجوابات	٠	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١
التقارير	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
سؤال شفهي	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	٠	١	٠	٢
طلب حضور	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠

الملحقات

ملحق رقم (١)

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا
العدد: ٣٢٢/اتحادية/٢٠٢٣

كۆماری عیراق
دادگای باڵای ئیتیحادی

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتأريخ ٢٠٢٣/١٢/١٤ برئاسة القاضي السيد جاسم محمد عبود وعضوية القضاة السادة سمير عباس محمد وغالب عامر شنين وحيدر جابر عبد وحيدر علي نوري وخلف احمد رجب وايوب عباس صالح وعبد الرحمن سليمان علي وديار محمد علي المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي:

مقدم الطلب: محسن المندلاوي/ ع. رئيس مجلس النواب/ إضافة لوظيفته.

الموضوع: طلب تفسير.

الطلب:

ورد الى هذه المحكمة كتاب مجلس النواب/ مكتب الرئيس بالعدد (م. ر/ ٢٦٣٤ المؤرخ في ٢٠٢٣/١٢/١١) المتضمن ما يلي: ((لغرض انتخاب رئيس مجلس النواب ومعالجة موضوع خلو منصبه، وحيث إن المادة (٥١) من الدستور نصت على أنه (يضع مجلس النواب نظاماً داخلياً له لتنظيم سير العمل فيه)، وحيث إن المادة (٥٥) من الدستور نصت على أنه (ينتخب مجلس النواب في أول جلسة له رئيساً، ثم نائباً أول ونائباً ثانياً، بالأغلبية المطلقة لعدد أعضاء المجلس، بالانتخاب السري المباشر)، وحيث إن المادة (٥٩) من الدستور نصت على أنه (أولاً- يتحقق نصاب انعقاد جلسات مجلس النواب بحضور الأغلبية المطلقة لعدد أعضائه، ثانياً: تتخذ القرارات في جلسات مجلس النواب بالأغلبية البسيطة، بعد تحقق النصاب، ما لم ينص على خلاف ذلك)، وحيث إن المادة (١٢/ثالثاً) من النظام الداخلي لمجلس النواب نصت على أنه (اذا خلا منصب رئيس المجلس أو أي من نائبيه لأي سبب كان ينتخب المجلس بالأغلبية المطلقة خلفاً له في أول جلسة يعقدها لسد الشاغر وفقاً لضوابط التوازنات السياسية بين الكتل)، وحيث إن الدستور والنظام الداخلي للمجلس لم يتضمنا نصاً صريحاً بالآلية الواجب اتباعها من المجلس في حالة عدم حصول أيٍ من المرشحين لهذا المنصب على الأغلبية المطلقة لعدد أعضاء المجلس في الجولة الأولى، والتي يتم إجراؤها بين المرشحين جميعهم، وكما لم يتضمن النص على الآلية الواجب اتباعها في حالة عدم حصول أي مرشح على الأغلبية المطلقة وتم إعادة فتح باب الترشيح مجدداً لمنصب رئيس المجلس، ومدى جواز من تقدم للترشيح لمنصب رئيس المجلس ولم يفز بالأغلبية المطلوبة في نفس الجلسة ترشيح نفسه ثانية في جلسة أخرى، أو يقتصر فتح باب الترشيح على مرشحين جدد، وحيث أنه جرت العادة في الدورات الانتخابية السابقة عند انتخاب رئيس المجلس ونائبيه باعتماد الآلية التي تتضمن أنه (اذا لم يحصل أي من المرشحين على الأغلبية المطلوبة، يتم التنافس بين المرشحين الحاصلين على اعلى الأصوات)، وبالنظر للاجتهادات في موضوع آليات انتخاب رئيس المجلس في حالة خلو منصبه، ولغرض تحديد الآليات القانونية الواجب اتباعها دون لبس أو غموض

الرئيس
جاسم محمد عبود

المحكمة الاتحادية العليا . العراق . بغداد . حي الحارثية . موقع ساعة بغداد
هاتف – ٠٠٩٦٤٧٧٠٦٧٧٠٤١٩
البريد الالكتروني
الموقع الالكتروني
ص . ب –٥٥٥٦٦

Federal Supreme Court - Iraq- Baghdad
Tel -009647706770419
E-mail: federalcourt_iraq@yahoo.com suits@iraqfsc.iq
Website: www.iraqfsc.iq
PO.BOX: 55566

أو اجتهاد أو تفسيرات غير صحيحة لانتخاب رئيس مجلس النواب، ولما تقدم يرجى تفضلكم ببيان إمكانية قيام المجلس وبما ينسجم مع النصوص الدستورية باعتماد أحد الخيارين الآتيين:

أولاً: إمكانية قيام مجلس النواب باتخاذ قرار استناداً لنص المادة (٥٩/ثانياً) من الدستور يتضمن: اعتماد الآلية التي تتضمن أنه (اذا لم يحصل أي من المرشحين على الأغلبية المطلوبة في الجولة الأولى، يتم التنافس بين المرشحين الحاصلين على اعلى الأصوات في الجولة الثانية).

استبعاد المرشح لمنصب رئيس المجلس والذي لم يفز بالأغلبية المطلوبة في نفس الجلسة من ترشيح نفسه ثانية في جلسة أخرى ويقتصر فتح باب الترشيح على مرشحين جدد.

ثانياً: استناداً لنص المادة (٥١) من الدستور والتي نصت على أنه (يضع مجلس النواب نظاماً داخلياً له لتنظيم سير العمل فيه) قيام مجلس النواب بعقد جلسة خاصة لتعديل النظام الداخلي ومعالجة النقص الحاصل في الدستور والنظام الداخلي بهذا الخصوص وإجراء تعديلات أخرى ضرورية استناداً لنص المادة (١٤٧) من النظام الداخلي للمجلس، والتي تنص على أنه (يجوز إجراء تعديلات على هذا النظام بناءً على اقتراح من رئيس المجلس ونائبيه مجتمعين أو خمسين عضواً من أعضاء المجلس وبموافقة أغلبية عدد الأعضاء)).

وبعد دراسة الطلب من هذه المحكمة توصلت الى القرار الآتي:

القرار:

تجد المحكمة الاتحادية العليا أن المادة (٥٥) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥، والتي نصت على أن (ينتخب مجلس النواب في أول جلسة له، رئيساً، ثم نائباً أول ونائباً ثانياً، بالأغلبية المطلقة لعدد أعضاء المجلس، بالانتخاب السري المباشر) تخص انتخاب رئيس مجلس النواب ونائبيه في أول جلسة له حيث يدعو الى تلك الجلسة رئيس الجمهورية بمرسوم جمهوري خلال (١٥) خمسة عشر يوماً من تاريخ المصادقة على نتائج الانتخابات العامة وتعقد الجلسة برئاسة أكبر الأعضاء سناً لانتخاب رئيس المجلس ونائبيه استناداً لأحكام المادة (٥٤) من الدستور ويتم انتخاب رئيس المجلس ونائبيه بالأغلبية المطلقة لعدد أعضاء مجلس النواب وبالانتخاب السري المباشر وفقاً لما جاء في المادة (٥٥) من الدستور، كما وتجد المحكمة الاتحادية العليا أن دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥، لم يرد فيه نص يعالج كيفية انتخاب رئيس المجلس أو نائبيه خلال مدة الدورة الانتخابية اذا خلا احد المناصب المذكورة، بل أن الذي عالج ذلك هو المادة (١٢/ ثالثاً) من النظام الداخلي لمجلس النواب رقم (١) لسنة ٢٠٢٢ والتي نصت على (إذا خلا منصب رئيس المجلس أو أي من نائبيه لأي سبب كان ينتخب المجلس بالأغلبية المطلقة خلفاً له في أول جلسة يعقدها لسد الشاغر وفقاً لضوابط التوازنات السياسية بين الكتل)، ووفقاً لذلك فإن انتخاب رئيس مجلس النواب إذا شغر منصبه لأي سبب كان فإن مجلس النواب يدعو أعضائه

الرئيس
جاسم محمد عبود

المحكمة الاتحادية العليا . العراق . بغداد . حي الحارثية . موقع ساعة بغداد
هاتف – ٠٠٩٦٤٧٧٠٦٧٧٠٤١٩
البريد الالكتروني
الموقع الالكتروني
ص . ب –٥٥٥٦٦

Federal Supreme Court - Iraq- Baghdad
Tel -009647706770419
E-mail: federalcourt_iraq@yahoo.com suits@iraqfsc.iq
Website: www.iraqfsc.iq
PO.BOX: 55566

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا
العدد: ٣٢٢/اتحادية/٢٠٢٣

كۆماری عیراق
دادگای باڵای ئیتیحادی

للانعقاد بغية فتح باب الترشيح لذلك المنصب لمن يرغب بالترشيح من أعضاء مجلس النواب، وعلى أن يقتصر فتح باب الترشيح على تلك الجلسة المعلن عنها لأجل حسم موضوع انتخاب رئيس المجلس بالوقت المناسب وعدم إطالة أمد ذلك، ويتم انتخاب رئيس المجلس بالأغلبية المطلقة لعدد أعضاء مجلس النواب في ذات الجلسة أو في الجلسات التالية لمجلس النواب، وإن ذلك لا يمنع من وجوب استمرار مجلس النواب بأداء مهامه خلال الفصل التشريعي وانعقاد جلساته برئاسة أحد نائبي الرئيس لحين انتخاب رئيساً جديداً للمجلس، ويجب أن لا يكون عدم انتخاب رئيساً للمجلس لعدم الحصول على الأغلبية المطلوبة مبرراً لتعطيل عمل مجلس النواب، لا سيما أن هذه المحكمة سبق وأن أصدرت قرارها بالعدد (٩/ت/٢٠٠٩ في ٢٠٠٩/٢/٥) بذات المآل؛ عليه ولكل ما تقدم تجد المحكمة الاتحادية العليا ما يأتي:

((إن خلو منصب رئيس مجلس النواب معالج بأحكام المادة (١٢/ثالثاً) من النظام الداخلي لمجلس النواب، وإن ذلك يقتضي انعقاد مجلس النواب لغرض فتح باب الترشيح لرئاسة مجلس النواب لمن يرغب من أعضاءه، وأن يقتصر فتح باب الترشيح على تلك الجلسة فقط، لأجل حسم موضوع انتخاب رئيس المجلس بالوقت المناسب وعدم إطالة أمد ذلك ولا يجوز قبول أي ترشيح جديد بعد البدء بإجراءات التصويت، ويتم انتخاب رئيس المجلس بالأغلبية المطلقة في تلك الجلسة أو في الجلسات التالية بعد الجلسة الأولى (من ضمن جميع المرشحين في الجلسة الأولى - باستثناء من يطلب الانسحاب من الترشح) مع وجوب استمرار مجلس النواب بأداء مهامه خلال الفصل التشريعي وتنعقد جلساته برئاسة أحد نائبي الرئيس لحين انتخاب رئيس جديد له، وأن لا يكون عدم انتخاب رئيساً جديداً مبرراً لتعطيل عمل مجلس النواب))

وصدر بالاتفاق استناداً لأحكام المادتين (٩٣ و٩٤) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ والمادة (٥/ثانياً) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل بالقانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠٢١ باتاً وملزماً للسلطات كافة وحرر في الجلسة المؤرخة ٢٩/جمادي الأولى/١٤٤٥ هجرية الموافق ٢٠٢٣/١٢/١٤ ميلادية.

القاضي
جاسم محمد عبود
رئيس المحكمة الاتحادية العليا

٣ ط

المحكمة الاتحادية العليا . العراق . بغداد . حي الحارثية . موقع ساعة بغداد
هاتف – ٠٠٩٦٤٧٧٠٦٧٧٠٤١٩
البريد الالكتروني
الموقع الالكتروني
ص . ب – ٥٥٥٦٦

Federal Supreme Court - Iraq- Baghdad
Tel -009647706770419
E-mail: federalcourt_iraq@yahoo.com suits@iraqfsc.iq
Website: www.iraqfsc.iq
PO.BOX: 55566

ملحق رقم (٢)

القوانين	اللجان	عدد المواد
مقترح قانون التعديل الثاني لقانون استبدال أعضاء مجلس النواب رقم (٦) لسنة ٢٠٠٦	اللجنة القانونية	٢
مشروع قانون تصديق اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار بين حكومة جمهورية العراق وحكومة دولة الامارات العربية	العلاقات الخارجية	٢
مشروع قانون التعديل الثاني لقانون وزارة العمل والشؤون الاجتماعية رقم (٨) لسنة ٢٠٠٦	العمل ومنظمات المجتمع المدني	١١
مشروع قانون إعداد مفوضي الشرطة	الأمن والدفاع، والقانونية، والتعليم العالي	٤٠
مشروع قانون التعديل الأول لقانون الشركات الامنية الخاصة رقم ٥٢ لسنة ٢٠١٧	الأمن والدفاع	١٥
مشروع قانون انضمام جمهورية العراق الى الاتفاقية الدولية للبحث والإنقاذ في البحار (SAR) لعام ١٩٧٩	العلاقات الخارجية	٢
مشروع قانون انضمام جمهورية العراق الى بروتوكول عام ٢٠٠٥ المتعلق ببروتوكول قمع الاعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة المنصات الثابتة في الجرف القاري لعام ١٩٨٨	العلاقات الخارجية	٢
مشروع قانون انضمام جمهورية العراق الى بروتوكول لتعديل الاتفاقية بشأن الجرائم وبعض الأفعال الأخرى التي ترتكب على متن الطائرات	العلاقات الخارجية	٢
مشروع قانون انضمام جمهورية العراق الى بروتوكول عام ١٩٩٧ لتعديل الاتفاقية الدولية لمنع التلوث من السفن لعام ١٩٧٣ في صيغتها المعدلة ببروتوكول عام ١٩٧٨ المتعلق بها	العلاقات الخارجية	٢
مشروع قانون انضمام جمهورية العراق الى معاهدة مراكش لتيسير النفاذ الى المصنفات المنشورة بفائدة الأشخاص المكفوفين او معاقي البصر او ذوي اعاقات أخرى في قراءة المطبوعات	العلاقات الخارجية	٢
مشروع قانون انضمام جمهورية العراق الى الاتفاقية الدولية المتعلقة بالتدخل في أعالي البحار في حالة وقوع حوادث مسببة للتلوث الزيتي لعام ١٩٦٩ والبروتوكول المتعلق بالتدخل في أعالي البحار في حالات التلوث بمواد غير الزيت لعام ١٩٧٣	العلاقات الخارجية	٢
مشروع قانون انضمام جمهورية العراق الى الاتفاقية الدولية في شأن انشاء صندوق دولي للتعويض عن اضرار التلوث بالزيت لعام ١٩٩٢	العلاقات الخارجية	لم ينشر
مشروع قانون تصديق اتفاقية بين العراق وحكومة أرمينيا لإعفاء حاملي جوازات السفر الدبلوماسية والخدمة من سمة الدخول	العلاقات الخارجية	٢
مشروع قانون تصديق اتفاقية اعفاء حملة جوازات السفر الدبلوماسية والخدمة من سمة الدخول بين حكومة جمهورية العراق وحكومة جمهورية قبرص	العلاقات الخارجية	٢
مشروع قانون تصديق اتفاقية الاعفاء المتبادل من سمة الدخول لحاملي جوازات السفر الدبلوماسية والخاصة والخدمة وجوازات الشؤون العامة بين العراق وحكومة الصين الشعبية	العلاقات الخارجية	٢
مشروع قانون تصديق اتفاقية اعفاء حاملي جوازات السفر الدبلوماسية والخدمة والخاصة من سمة الدخول بين حكومة جمهورية العراق وحكومة روسيا الاتحادية	العلاقات الخارجية	٢
مشروع قانون الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية	التخطيط الاستراتيجي والخدمة الاتحادية	٢٦
مشروع قانون تصديق جمهورية العراق على الاتفاقية العربية لمنع ومكافحة الاستنساخ البشري	العلاقات الخارجية	٢

مشروع قانون التعديل الثاني لقانون مكاتب الخدمات العلمية والاستشارية في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي رقم (٧) لسنة ١٩٩٧	التعليم العالي والبحث العلمي	٦
مشروع قانون الهيأة الوطنية للرقابة النووية والاشعاعية والكيميائية والبايولوجية	الصحة والبيئة والتعليم العالي والبحث العلمي	لم ينشر
مشروع قانون انضمام جمهورية العراق الى النظام الأساسي للمجلس الدولي للتمور	العلاقات الخارجية	٢
مقترح قانون التعديل الأول لقانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات رقم (٣١) لسنة ٢٠١٩	القانونية	٢
قانون ادارة المصادر الوراثية الحيوانية	الزراعة والمياه والاهوار	١٢
قانون انضمام جمهورية العراق الى اتفاقية الامان النووي	العلاقات الخارجية	٢
قانون انضمام جمهورية العراق الى الاتفاقية المشتركة بشأن امان التصرف في الوقود المستهلك وامان التصرف في النفايات المشعة	العلاقات الخارجية	٢
قانون تصديق اتفاقية التعاون الاقتصادي التجاري والعلمي والفني بين حكومة جمهورية العراق وحكومة هنكاريا	العلاقات الخارجية	٢
قانون التعديل الثالث لقانون انتخابات مجالس المحافظات والاقضية رقم (١٢) لسنة ٢٠١٨	القانونية –الأقاليم والمحافظات الغير منتظمة بإقليم	٢٦
قانون التعديل الثالث لقانون تنفيذ مشاريع الري رقم ١٣٨ لسنة ١٩٧١	الزراعة والمياه والاهوار	٧
قانون التعديل الثالث لقانون كلية الامام الاعظم رقم ١٩ لسنة ١٩٩٧	الأوقاف والعشائر والتعليم العالي والبحث العلمي	٩
قانون الضمان الاجتماعي والتقاعد للعمال	العمل ومنظمات المجتمع المدني والمالية والقانونية	١٠٩
قانون انضمام جمهورية العراق الى اتفاقية انشاء البنك الاوربي لإعادة الاعمار والتنمية لعام ١٩٩٠ (EBRD)	العلاقات الخارجية	٢
قانون انضمام جمهورية العراق الى النظام الاساسي للمنظمة الاسلامية للأمن الغذائي	العلاقات الخارجية	٢
قانون التعديل الاول لمشروع قانون دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل رقم (١٠) لسنة ٢٠١٢	العمل ومنظمات المجتمع المدني والمالية	٦
قانون تعديل الامر رقم (١٥) لسنة ٢٠٠٤ بشأن تمليك اراضي سكنية لمنتسبي شركة مصافي الوسط /الدورة / (شركة عامة)	النفط والغاز والثروات الطبيعية	٢
قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنوات المالية (٢٠٢٣،٢٠٢٤،٢٠٢٥)	المالية والتخطيط الاستراتيجي والخدمة الاتحادية	٧٨

ملحق رقم (٣)

ت	تصويتات	رقم الجلسة وتاريخها
١	التصويت على الغاء قرارات نيابية سابقة صدرت بالجلستين رقم ٦ و٧ في اذار عام ٢٠٢٢ الخاصة بتوزيع السيدات والسادة النواب على عدد من اللجان النيابية.	(٢) (٢٠٢٣\١\١٨)
٢	التصويت على اعضاء اللجان الدائمة	(٢) (٢٠٢٣\١\١٨)
٣	التصويت بالأغلبية المطلقة على اقالة محافظ الديوانية زهير علي	(٤) (٢٠٢٣\٢\٧)
٤	التصويت على تشكيل لجنة خبراء مختصة باختيار مجلس المفوضين للمفوضية العليا لحقوق الانسان والتي ضمت السيدات والسادة النواب ارشد الصالحي وانسجام الغراوي وايمان عبد الرزاق وباسم الغرابي وجوان عبدالله وحسين اليساري واسوان الكلداني ومحمد البلداوي وعبد الرحيم الشمري وعبد الكريم عبطان وعدنان الجابري ووحدة الجميلي، اضافة الى ممثل عن مجلس الوزراء السيدة لمياء داود وممثل عن مجلس القضاء الاعلى السيد حاتم جبار وممثل عن منظمات المجتمع المدني السيد حسين رحمن الفاضلي، ويشرف على عمل اللجنة الدكتور شاخوان عبدالله نائب رئيس المجلس.	(٩) (٢٠٢٣\٢\٢٧)
٥	التصويت على تثبيت السيد كامل كريم الدليمي بمنصب رئيس ديوان رئاسة الجمهورية والسيد محمد نوري احمد مديرا لمكتب رئيس مجلس النواب والسيد ناظم كاظم رسن مديرا لمكتب النائب الاول لرئيس المجلس والسيد فهد رسول جواد مديرا لمكتب نائب رئيس مجلس النواب بعد اضافة فقرة التصويت على اعمال الجلسة.	(١٠) (٢٠٢٣\٣\٤)
٦	التصويت على تكليف النائب حسين علي مردان ضمن لجنة الخبراء الخاصة باختيار مجلس المفوضين للمفوضية العليا لحقوق الانسان بديلا عن النائب عدنان الجابري	(١٣) (٢٠٢٣\٣\٩)
٧	التصويت بالموافقة على قرار مجلس الوزراء المتعلق باحتساب الراتب التقاعدي لمحافظ البصرة الاسبق محمد مصبح الوائلي والشهيد عبير سليم ناصر مدير بلدية كربلاء بعد اضافة الفقرة على جدول اعمال الجلسة بطلب مقدم من ٨٠ نائبا.	(٢٠) (٢٠٢٣\٤\١٦)
٨	القراءة الثانية لمقترح قانون التعديل الثاني لقانون استبدال أعضاء مجلس النواب رقم (٦) لسنة ٢٠٠٦، المقدم من اللجنة القانونية بعد التصويت على ادراجه ضمن جدول اعمال الجلسة.	(٣١) (٢٠٢٣/٥/١١)
٩	التصويت على تعيين الدكتور احمد عبد الزهرة كاظم الفتلاوي منسقا عاما لشؤون المحافظات وبدرجة وزير في الهيئة العليا للتنسيق بين المحافظات، والسيد صفوان بشير يونس سيف الدين أمينا عاما لمجلس النواب	(٨) (٢٠٢٣/٨/١٢)
١٠	التصويت على تعيين السيد احسان ياسين شاكر العوادي مديرا لمكتب رئيس مجلس الوزراء	(٩) (٢٠٢٣/٨/١٤)
١١	التصويت على عدد المستشارين في مجلس النواب وتحديدهم بستة مستشارين استنادا الى احكام قانون تنظيم عمل المستشارين رقم ٣ لسنة ٢٠٢٢ الذي تم نشره في الجريدة الرسمية، وهم مستشار البحث والتطوير ومستشار الشؤون التشريعية والمستشار المالي والمستشار السياسي والمستشار القانوني ومستشار شؤون النزاهة ومكافحة الفساد	(١٤) (٢٠٢٣/٩/١٢)
١٢	التصويت وبناء على كتاب من رئيس الجمهورية، بتعيين الدكتور علي يوسف الشكري رئيسا لهيئة المستشارين والخبراء في رئاسة الجمهورية.	(١٦) (٢٠٢٣/٩/٣٠)
١٣	التصويت على تعيين السيد باسم محمد يونس البدري رئيسا للهيئة الوطنية للمسالة والعدالة والسيد صلاح مزاحم الجبوري نائبا لرئيس الهيئة، على ان يتم ارسال تقريرها المتعلق بأنهاء عملها بناء على المادة ٢٥ من قانون الهيئة.	(١٦) (٢٠٢٣/٩/٣٠)
١٤	التصويت على تشكيل لجنة نيابية تسمى لجنة العشائر بعد فصلها عن لجنة الأوقاف والشؤون الدينية على ان تحدد رئاسة المجلس عدد وأسماء أعضاء اللجنة وتشكل استثناء من النظام الداخلي لمجلس النواب.	(١٦) (٢٠٢٣/٩/٣٠)

١٥	التصويت على المقررات الخاصة بمناقشة القصف الوحشي على قطاع غزة والحصار المفروض عليها	(٢٢) (٢٠٢٣/١٠/١٥)
١٦	التصويت على رد مشروع قانون انضمام الى النظام الأساسي لمنظمة تنمية المرأة في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي الى الحكومة وبطلب من لجنة العلاقات الخارجية.	(٢٤) (٢٠٢٣/١٠/١٧)
١٧	التصويت على القاضي نجم عبدالله احمد رئيسا للادعاء العام والقاضي ليث جبر حمزة رئيسا لهيئة الاشراف القضائي، بناء على ترشيح مجلس القضاء الأعلى.	الجلسة الاستثنائية (٢٠٢٣/١١/١٥)
١٨	التصويت على تأجيل انتخاب رئيس مجلس النواب لحين تحقيق التوازن السياسي، واستنادا الى المادة ١٢/ثالثا من النظام الداخلي، إضافة الى قرار المحكمة الاتحادية العليا الذي يوجب استمرار مجلس النواب في أداء مهامه بتولي نائب الرئيس رئاسة جلسات المجلس.	الجلسة الاستثنائية (٢٠٢٣/١١/٢٢)

ملحق رقم (٤)

ت	النائب المستبدل	النائب البديل	الجلسة وتاريخها	سبب الاستبدال
١	سلام هادي كاظم عبود الشمري	طالب خليل راهي حسين اليساري	الجلسة الأولى/الفصل الاول ٢٠٢٣\١١\١٤	بدلا عن النائب ميلاد شهيد لاعتذارهم بكونهم من الكتلة الصدرية
٢	احمد جاسم الاسدي	كاظم عطية كاظم المنصوري	الجلسة الأولى/الفصل الاول ٢٠٢٣\١١\١٤	بدلا عن النائب رياض غالي لنفس السبب اعلاه
٣	محمود شاكر كاطع جبار الجيلاوي	غزوان علي محمد الغزي	الجلسة الأولى/الفصل الاول ٢٠٢٣\١١\١٤	وفاه النائب
٤	ليث مصطفى الدليمي	احمد إسماعيل المشهداني	الجلسة الثانية/الفصل الاول ٢٠٢٣ \١١ \ ١٨	استقالة النائب
٥	سعدية عبد الله عوفي	يوسف الكلابي	الجلسة الثامنة عشرة/الفصل الاول ٢٠٢٣\٤\١٥	قرار المحكمة بعدم صحة عضويتها

ملحق رقم (٥)

اسم النائب	رقم الجلسة وتاريخها	نقاط نظام	مناقشات
عادل حاشوش جابر جاسم الحاتمي	(٣) (٢٨\١١\٢٠٢٣)		بخصوص معرفة سبب تأخير اتفاقية التعاون مع منظمة (unido) من عام ٢٠١٠ اذا كانت بهذه الأهمية بالإضافة على لجنة العلاقات الخارجية ان تأخذ راي الحكومة بخصوص موضوع الدفع وتحمل العراق نفقات أعمالهم الاستشارية بالإضافة الى موضوع الحصانة
	(١) (١٤\١١\٢٠٢٣)		الغاء المادة ٢ بخصوص مدة الإعفاءات من الضرائب والرسوم وإعادة النظر في المادة ٣ الخاصة ببدلات الايجار في ظل التقلبات الاقتصادية والمادة ٤ بخصوص الاعفاء من تاريخ الموافقة المبدئية والمادة ٥ بخصوص الغاء الاجازة الى اسباب مشروعة توافق عليها المديرية العامة

	(١) (١٤\١\٢٠٢٣)		بخصوص الضمانات العقارية من قبل اخذ قرض من المصرف الصناعي
	(٨) (٢١\٢\٢٠٢٣)		حول الحاجة الى الانضمام لاتفاقية التعاون الاقتصادي التجاري والعلمي بين العراق وهنغاريا او توقيعها او المضي في تشريعها رغم اختلاف الروى لدى البلدين (مناقشة بـ مداخلتين)
	(٨) (٢١\٢\٢٠٢٣)		بخصوص التركيز على موضوع الامراض الخبيثة بسبب الاشعاع النووي مع المنظمات الدولية
	(٨) (٢١\٢\٢٠٢٣)		بخصوص المادة (١٤) من قانون انتخابات مجالس المحافظات بخصوص الغاء قانون انتخابات مجلس النواب والمادة (٣٦) لقانون الأحزاب الخاص بسن الشخص المؤسس للحزب (مناقشة بـ مداخلتين)
	(١٠) (٤/٣/٢٠٢٣)		بخصوص التعديل الذي جرى على قانون وزارة الكهرباء رقم (٣٥)لسنة ٢٠١٤ هو فقط تغيير اسم وزارة الكهرباء إلى وزارة الكهرباء والطاقة المجددة وليس في مضمونه
	(١١) (٦\٣\٢٠٢٣)		بخصوص عدم تحديد القطاعات التي تستثمر فيها الاتفاقية بالإضافة الى المادة ١٢,١٤ من القانون
	(١١) (٦\٣\٢٠٢٣)		بخصوص اكمال الاجراءات الشكلية والموضوعية للاتفاقية لغرض التشريع
	(١١) (٦\٣\٢٠٢٣)		حول موضوع تشريع قانون تنظيم ايجار الأراضي الزراعية بدون اليات واضحة بلا دعم حقيقي للخريجين
	(١١) (٦\٣\٢٠٢٣)		حول المادة (٤) والخاصة بحماية حقوق مالكى المصادر الوراثية الحيوانية من العراقيين
	(١٤) (١٨\٣\٢٠٢٣)		بخصوص تعديل احكام المادة ٦ من تقرير اللجنة المؤقتة المكلفة بوضع توصيات لمكافحة المخدرات.
	(١٧) (٢\٤\٢٠٢٣)		حول المادة ٧ من القانون الخاصة بمنع التصدير او البيع الا بتراخيص للسلالات الوراثية
	(١٧) (٢\٤\٢٠٢٣)		حول المادة (٢،٤، ٦،١٦،٨،٢٣،٦) من قانون الإحصاء ونظم المعلومات وما هي الجدوى من تشريع هيأة وبدرجة خاصة ودوائر حكومية جديدة وانفاق جديد مع وجود جهاز مركزي يقوم بدوره
	(١٩) (١٥\٤\٢٠٢٣)	بخصوص النص القانوني لقانون مصادر الثروة الحيوانية	
	(٢١) (٢٩/٤/٢٠٢٣)		بخصوص المادة (١) بشأن زيادة مساحة الاراضي المؤجرة. وما هو المانع من استقدام مستثمرين(نقاش بمداخلتين)
	(٢٢) (٢/٥/٢٠٢٣)		حول الانضمام للمنظمة الإسلامية للامن الغذائى عليه كلفة مالية وسبق ان رفضت وزارة المالية هذا الامر
	(٢٢) (٢/٥/٢٠٢٣)		بخصوص المادة (٦) بالإضافة الى أقترح اضافة هيأة الاستثمار، لأن مجلس هيأة الاستثمار

			معنية فيه، باعتبارها مشاريع استراتيجية، تنشط حركة الاستثمار في البلد، البطالة التي لدينا ممكن ان تستوعب في المشاريع الاستثمارية.
	(٢٢) (٢/٥/٢٠٢٣)		بخصوص المواد ل-١١-١٦-١٩ ٥-٦-٧-٩- من قانون جهاز الامن الوطني العراقي (مع مداخلة واحدة)
	(٢٣) (٤/٥/٢٠٢٣)		انضمام العراق من حيث المبدأ إلى اتفاقية إنشاء البنك الأوربي شيء إيجابي جداً، لكن الاتفاقية تهدف لإنشاء بنك أوربي لإعادة الإعمار والتنمية وتشجيع العراق إلى الانتقال إلى اقتصاد السوق وتقديم القروض المالية والمساعدات التقنية وغير التقنية.
	(٢٣) (٤/٥/٢٠٢٣)		بخصوص ضرورة استحداث محافظة جديدة في ذي قار
	(٢٤) (٦/٥/٢٠٢٣)		بخصوص المعادلة بين الفقراء والمحامين في مشروع قانون المساعدة القانونية
	(٢٤) (٦/٥/٢٠٢٣)		حول المادة ٣ و١٨ و١٩ و٢٦ و٣٩ من قانون اعداد مفوضى الشرطة
	(٢٤) (٦/٥/٢٠٢٣)		حول المادة ٨ الخاصة بتفاصيل من الاعمال والبرامج التي ترغب الشركة القيام بها والمادة ل ٣ الخاصة بمنح الإجازة (مع مداخلتين فقط)
	(٢٥) (٩\٥\٢٠٢٣)		حول إعطاء حرية لرجل الأمن والطاقم الأخر عندما يرى أي مخالفة تحصل على الطائرة تشكل تهديد لسلامة الركاب.
	(٢٥) (٩\٥\٢٠٢٣)		حول بقاء الاتفاقية سارية المفعول لمدة خمسة سنوات وتجدد تلقائياً بنفس المدة هنا بحاجة أن نذكر امرا واحد اً تلقائياً بنفس المدة خمسة سنوات جديدة أو كل مرة تجدد خمسة سنوات الى ١٠٠ سنة أتمنى اللجنة تنتبه لهذا الموضوع
	(٢٥) (٩\٥\٢٠٢٣)		قد يساء استخدام قانون حرية الراي لتقييد الحريات العامة او لإشاعة الفوضى في البلد في المحافظات تحت عنوان حرية الراي والتظاهر السلمي تحول الموضوع إلى فوضى عارمة قطع الطرق اعتداء على المصالح العامة وحريات الناس واعتداء على الموظفين
	(٤) (٢٠/٧/٢٠٢٣)		بخصوص عدم توافر نص القانون وزارة العمل والشؤون الاجتماعية اذا كان هدف الغاء دائرة التقاعد والضمان الاجتماعي كل موادها سوف يكون هنالك خلل بالإضافة الى اجتماع مجلس العمل كل ثلاثة اشهر في بلد فيه بطالة كبيرة فترة طويلة (مع مداخلة واحدة)
	(٣) (١٨/٧/٢٠٢٣)		بخصوص تراجع اللجان عن القوانين المدرجة في جدول الاعمال و اذا كان هنالك قله في المشاريع المعدة للتصويت او القراءات فبعض اللجان منها لجنة التعليم العالي ليها مقترحات جاهزة وباتفاق مع الحكومة
	(٦) (١/٨/٢٠٢٣)		بخصوص موضوع ترسيم الحدود البحرية بين العراق ودولة الكويت

	(٦) (١/٨/٢٠٢٣)		حتى يتحقق الهدف من هذه الاتفاقية لابد للجنة العلاقات الخارجية أن تبادر الى مخاطبة الحكومة وتحديداً وزارة الخارجية للانضمام لهذه الاتفاقية ليتحقق الهدف منها الهدف ليس فقط الانضمام الى الاتفاقيات إذا لم تكن هناك بيئة تشريعية وطنية تنسجم مع هذه الاتفاقيات.
	(٦) (١/٨/٢٠٢٣)		بخصوص قانون التأمين على المسؤولية الشخصية، التأمين هل هي مستعدة تدفع هكذا مبالغ؟ من غير المعقول أن تكون مستعدة أن تدفع هكذا مبالغ ليس لديها رأسمال يكفي، فأقصد هنا النص الذي في قانون التأمين أشمل وأكثر حماية للمال العام.
	(٧) (٣/٨/٢٠٢٣)		حول موضوع تعويض مرض العوز المناعى (مع مداخلة واحدة)
	(١١) (١٦/٨/٢٠٢٣)		ملاحظات حول المادة ١،٢،٦،٧ من قانون تصديق الاتفاقية اعفاء المتبادل من سمة الدخول لحاملي جوازات السفر الدبلوماسية بين العراق والصين
	(١١) (١٦/٨/٢٠٢٣)	حول المادة ٣٠ من النظام الداخلى والمادة ٦١ من الدستور بخصوص الجانب الرقابي وتشكيل لجنة هدفها متابعة تنفيذ القوانين	
	(١٣) (١١/٩/٢٠٢٣)		حول المادة ل ٢ من قانون مكافحة الإرهاب بخصوص حكم الإعدام لمن ارتكب جريمة إرهابية نشا عنها موت انسان من المفترض ان يضاف اليها لمن تسبب بعاهات مستديمة وجروح والمادة ٤ و٥ و٨ و١٠ و١١ من ذات القانون
	(١٤) (١٢/٩/٢٠٢٣)		بخصوص عدم ارجاء العراق المفاوضات مع الدول الجوار ولم يقايض هذه المصالح التجارية مع تركيا مقابل المياه ولم نسمع حتى لو هددت مجرد تهديد الجانب التركى بإقامة دعوة في المحافل الدولية.(مع مداخلة واحدة)
	(١٥) (١٨/٩/٢٠٢٣)		مناقشة قانون تصديق جمهورية العراق على الاتفاقية العربية لمنع ومكافحة الاستنساخ البشري واستناده الى القوانين الوطنية
	(١٥) (١٨/٩/٢٠٢٣)		بخصوص قانون انضمام العراق الى المجلس النظام الأساسي للتمور فيه كلف مالية
	(١٦) (٣٠/٩/٢٠٢٣)		بخصوص تعديل المادة ١/٢/٣/٨/١٠/١١ من قانون إقامة الأجانب
فالح حسن جاسم مطلك الحريشاوي	(٣) (٢٨\١\٢٠٢٣)		مطالبة الحكومة بدعم قطاع الشباب والرياضة في موازنة ٢٠٢٣ وان تهتم ببناء الملاعب والمنشأت الرياضية فى البصرة وبغداد وانشاء ملعب لا يقل عن ١٠٠ الف متفرج

	(٣) (٢٨\١\٢٠٢٣)		بخصوص ارسال الحكومة اتفاقيات جديدة لكن الافضل ان تكمل المشاريع والاتفاقيات المتوقفة منذ ٢٠٠٣ (نقاش بـ مداخلة)
	(٤) (٧\٢\٢٠٢٣)	الاستناد الى المادة ٥٠ من الدستور بخصوص تفعيل الدور الرقابي على المحافظين والوزارات بمتابعة المنهاج الحكومى والوزاري واستضافة محافظ الديوانية ليتحدث على الضغوطات التي مورست ضدة وما تعرض له من مضايقات وابتزاز		
	(٨) (٢١\٢\٢٠٢٣)		حول دعم الفلاحين والمشاريع التي تدعم القطاع الزراعي والثروة الحيوانية.
	(٩) (٢٧\٢\٢٠٢٣)		حول موضوع ملف المياه والامن الغذائي وكمية الاطلاقات المائية من تركيا
	(٩) (٢٧\٢\٢٠٢٣)		حول ضرورة تواجد اللجنة المالية والاقتصاد والاستثمار بالقانون بسبب وجود جنبة مالية
	(١٠) (٤/٣/٢٠٢٣)		حول ضرورة المضى بقانون دعم المشاريع الصغيرة لأهميته وكذلك التأكيد على الدعم على رفع القروض الممنوحة
	(١٤) (١٨\٣\٢٠٢٣)		مطالبة الحكومة بتفعيل قانون مؤسسة الشهداء وقانون ٣٥ لسنة ٢٠١٢ وتضمين مناهج التربية بذكرى الانتفاضة وتعويض أهالي الشهداء
	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		حول موضوع حصة الاقليم والمحافظات واهمية دعم القطاعين الزراعى والصناعى.
	(٢٣) (٤/٥/٢٠٢٣)		بخصوص إضافة مادة جديدة على مجلس الوزراء استحداث النواحي والأقضية مثلما نطالب باستحداث محافظات أن يكون هناك استحداث أقضية ونواحي بتوجيه من السيد رئيس مجلس الوزراء وموافقة وزارة التخطيط.
	(٢٤) (٦/٥/٢٠٢٣)		حول تجاهل القانون ذوي الشهداء لذلك تخصيص ١٥٪ نسبة للقبول فى المعهد استنادا الى قانون مؤسسة الشهداء يشمل كافة الفئات
	(٢٤) (٦/٥/٢٠٢٣)		حول تامين حقوق العاملين في هذا الشركات التأكيد بالطبع يخضع عمل الشركات الأمنية الى قانون الضمان الاجتماعي ٣٩ لسنة ١٩٧١
	(٢٥) (٩\٥\٢٠٢٣)		بخصوص تعرض موظفين شركة النقل البحري لمشاكل كثيرة من خلال نقل بضائعهم على المستوى الإقليمي والعالمي
	(٢٥) (٩\٥\٢٠٢٣)		لا بد من وضع نصوص واضحة وصريحة لحماية المتظاهرين السلميين وحماية القوات الأمنية وعدم الاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة ولدينا تجربة باستغلال قوة سياسية

			للتظاهرات والاعتداء على القوات الأمنية وأيضاً تعكير مطالب المتظاهرين السلميين.
	(٢٦) (١٠\٥\٢٠٢٣)		نعتقد ان قانون الضمان الاجتماعي سوف يلبي تطلعات وطموحات أبناء الشعب العراقي ويحسب الى هذه الدورة البرلمانية الدورة الخامسة، فشكرنا وتقديرنا الى أعضاء اللجنة والى القوة الساندة
	(٢٧) (١٧\٥\٢٠٢٣)	فما هو المانع أن يُؤسَس مصرف تابع إلى هذهِ الهيأة ويوضع تحت ديوان الرقابة المالية من أجل تغيير ايرادات الدولة وأيضاً تشغيلهُ والاستفادة منه والأعداد سوفَ تصل إلى أكثر من ١٥ مليون وقابل للزيادة	
	(١) (١٥\٧\٢٠٢٣)		بخصوص انخفاض الاطلاقات المائية من دول الجوار والثروة الحيوانية
	(٢) (١٧\٧\٢٠٢٣)		حول المادة ٥٠ من الدستور والقصف من تركيا لشمال العراق فنطالب من الحكومة بقطع العلاقات مع تركيا والتبادل التجاري وإخراج القوات التركية من شمال العراق
	(١) (١٥\٧\٢٠٢٣)		بخصوص انخفاض الاطلاقات المائية من دول الجوار والثروة الحيوانية
	(٢) (١٧\٧\٢٠٢٣)		حول المادة ٥٠ من الدستور والقصف من تركيا لشمال العراق فنطالب من الحكومة بقطع العلاقات مع تركيا والتبادل التجاري وإخراج القوات التركية من شمال العراق
	(٨) (١٢/٨/٢٠٢٣)		حول ابعاد المزاج السياسي من قانون ايجار الأراضي الزراعية وأهميته لخدمة الفلاحين
	(١٦) (٣٠/٩/٢٠٢٣)		أشار قانون إقامة الأجانب الى قضية معالجة وضع الفلسطينيين في العراق ويحسب الى مجلس النواب عندما شرع قانون تجريم الدول التي تتعامل مع إسرائيل نحن مع تعامل الفلسطيني تعامل العراقي في الحقوق والواجبات
	(١٧) (١/١٠/٢٠٢٣)		حول دعوة مجلس النواب بمتابعة ملف استرداد الفاسدين والمجرمين ومطالبة السلطة القضائية الانتربول من خلال وزارة الخارجية لمثولهم امام القضاء العراقي (نقاش بـ ٧ مداخلات)
امير كامل محمد حمود المعموري	(١) (١٤\١\٢٠٢٣)		بخصوص مدة الاعفاء من الضريبة هل هي لكل المشاريع ام محددة وما هي المشاريع داخل التصميم الأساس وخارجها
	(١) (١٤\١\٢٠٢٣)		جمع التواقيع من قبل السادة النواب بخصوص اثار سعر صرف الدولار واثاره السلبية على المجتمع
	(١٠)		بخصوص قانون الانتخابات

	(٤/٣/٢٠٢٣)		
	(١٤) (١٨\٣\٢٠٢٣)	حول المادة (٢١) لقانون المصادقة على الحسابات الختامية للسنة المالية ٢٠١٢	
	(١٤) (١٨\٣\٢٠٢٣)		بخصوص موضوع المخدرات
	(١٧) (٢\٤\٢٠٢٣)		الاختلاف ما بين قانون الاحصاء والجهاز المركزي الغرامات فقط لكن المهام والوظائف نفسها
	(١٩) (١٥\٤\٢٠٢٣)	حول المادة ٣٢ من النظام الداخلي بخصوص تولي المجلس الاعمال الرقابية على السلطة التنفيذية	
	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		بخصوص مخالفة المادة ٦٢ من الدستور اذا لم تقدم الحكومة الحسابات الختامية كما أشار الى الرسوم على المواطنين. كذلك أشار الى ديون العراق وفوائدها.
	(٢١) (٢٩/٤/٢٠٢٣)		بخصوص رأي لجنة العمل وراي وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بمشروع قانون معاهدة مراكش (مع مداخلة واحدة)
	(٢١) (٢٩/٤/٢٠٢٣)		حول ضرورة مفاتحة دول الجوار بشان حقوق العراق المائية ويجب اخذ ضمانات على المؤجر بعدم تغيير صنف الأرض
	(٢١) (٢٩/٤/٢٠٢٣)	حول المادة (٣٧)/ثالثا) من النظام الداخلي التي ألزمت بمناقشة فقرات جدول الاعمال بحسب تسلسلها.	
	(٢١) (٢٩/٤/٢٠٢٣)		بخصوص محافظة بابل وقوائم الكهرباء المضاعفة على أصحاب المحلات
	(٢٢) (٢/٥/٢٠٢٣)		النظام الاساسي للمنظمة الاسلامية للأمن الغذائي تهدف الى تعزيز الأمن الغذائي والتنمية الريفية والزراعية
	(٢٢) (٢/٥/٢٠٢٣)		لا يحق لأي حزب أو أي جهة سياسية التدخل في عمل الجهاز الامن الوطني او الضغط عليه
	(٢٤) (٦/٥/٢٠٢٣)		بخصوص فقرة الوعي القانوني في قانون المساعدة القانونية
	(٦) (١/٨/٢٠٢٣)		بخصوص قانون التأمين على المسؤولية الشخصية لموظفي دوائر الدولة
	(٧) (٣/٨/٢٠٢٣)		أتمنى ان تكون هناك فقرة من ضمن القانون " للحالات الأخرى تعويض العوز المناعي المشابهة لذلك المرض .
	(٩) (١٤/٨/٢٠٢٣)		بخصوص مخاطبة رئاسة الوزراء بخصوص العجلة بالتصويت على قانون الخاص بذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة
	(١٤) (١٢/٩/٢٠٢٣)		عدم وجود إجراءات من الحكومة بخصوص التعامل مع ازمة المياه كأزمة حقيقية مقبلة ويمكن استخدام المجال الاقتصادي والمني

			كوسيلة ضغط للحصول على حقوقه المشروعة
	(١٨) (٢/١٠/٢٠٢٣)		بخصوص ضرورة حضور ممثل مجلس الدول لتوضيح قرار بان ليس من حق النائب يستفسر عن ملفات السلطة التنفيذية (مع مداخلة واحدة)
حسن وريوش محمد جويسم الاسدي	(٣) (٢٨\١\٢٠٢٣)		بخصوص اتفاقية التعاون مع منظمة الأمم المتحدة تتضمن المنح من اعفاء الضرائب وقد رفضت الهياه العامة للجمارك هذا الاعفاء
	(٣) (٢٨\١\٢٠٢٣)		بخصوص المادة السادسة التي تنص على تحمل الحكومة تكاليف نفقات مناولة (نقاش بـ أربع مداخلات)
	(١) (١٤\١\٢٠٢٣)		حول اعفاء مشاريع الشركات الأجنبية من الضرائب والرسوم ومنح امتياز الاعفاء لمشاريعها الصناعية من الضرائب والرسوم لمدة ١٠ والغاء مادة ومنح انشاء مشاريع تصنيع البيرة والمشروبات الكحولية وهذا مخالف للدستور العراقي
	(٦) (١٣\٢\٢٠٢٣)	حول أهمية ارسال جميع التعديلات الى اللجان النيابية المختصة	
	(٩) (٢٧\٢\٢٠٢٣)		عدة ملاحظات فنية وقانونية بشأن اتفاقية التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات بين العراق والسعودية
	(٩) (٢٧\٢\٢٠٢٣)		بخصوص عدم تواجد شركات استثمارية في تركيا من اجل جعل الاتفاقية فعاله بين الطرفين
	(١٠) (٤\٣\٢٠٢٣)		بخصوص قانون الجديد للانتخابات
	(١١) (٦\٣\٢٠٢٣)		ملاحظات بخصوص مواد قانون تصديق اتفاقيه تشجيع وحماية الاستثمار بين حكومة جمهورية العراق وحكومة دولة الإمارات ت العربية المتحدة (مع مداخلة واحدة)
	(١١) (٦\٣\٢٠٢٣)		ملاحظات بخصوص قانون تنظيم ايجار الأراضي الزراعية
	(١٧) (٢\٤\٢٠٢٣)		ملاحظات حول قانون الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية
	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		بخصوص محافظة ذي قار التي صوت عليها المجلس بوصفها منكوبة لا يوجد ما يشير في الموازنة الى معالجة هذا الأمر كما نشير الى التواقيع التي طالبت بإنعاش الاهوار في الموازنة لأنها جزء من التراث العالمي. فضلا عن المطالبة بزيادة تخصيصات المادة ١٤٠
	(٢١) (٢٩/٤/٢٠٢٣)		لا نؤيد تمليك الأرض وانما تعتمد طريقة الايجار وهذا يضمن للدولة الايرادات وتمليك ٥٠٠٠ الاف دونم يعنى ايجاد اقطاعيات جديدة.. لم يلزم القانون المستأجر بإقامة المشاريع الزراعية والثروة الحيوانية.

	(٢١) (٢٩/٤/٢٠٢٣)		هنالك عدة ملاحظات بخصوص قانون الاهوار والموازنة وسلم الرواتب والمادة (١٤٠)
	(٢٢) (٢/٥/٢٠٢٣)		حول ضرورة إعطاء جهاز الامن الوطني الشخصية المعنوية والمادة ٦ حول تنفيذ أوامر القبض الصادرة من قبل القاضي المختص لجهاز الامن الوطني وإعطاء صفة عضو الضبط القضائي
	(٢٤) (٦/٥/٢٠٢٣)		تضمن قانون المساعدة القانونية ضحايا العنف الأسري في أسلوب يوحي الاهتمام بمعالجة هذه المشكلة ظاهرياً ولكن الدوافع والنوايا الحقيقية تهدف الى اختراق العلاقات والروابط الأسرية وتفكيك لحمتها ووحدتها وعضوية ممثل عن منظمات المجتمع المدني
	(٢٤) (٦/٥/٢٠٢٣)		نقترح عدم السماح بوجود مساهمين فى الشركات الأمنية العراقية من جنسيات أخرى وذلك للوضع الأمنى فى البلد الذي قد تستغله بعض الافراد أو المؤسسات فى أعمال مسيئة للأمن أو ذات طبيعة استخباراتية
	(٢٣) (٤/٥/٢٠٢٣)		بخصوص اتاحة اتفاقية البنك لأوربي إمكانية التملك لغير المنقول للبلد الذي يصادق على الانضمام لهذا البنك، وهو ما يخالف المادة (٣) (أ) من الدستور العراقي التي لا تجيز التملك لغير العراقي.
	(١٣) (١١/٩/٢٠٢٣)		حول المادة ل ١ من قانون مكافحة الإرهاب بخصوص تعريف الجريمة الإرهابية لابد من وجود قيد دستورية شرعية وأيضا حول المادة ل ٢ ول ٣ سادسا منها
	(١٤) (١٢/٩/٢٠٢٣)		المطالبة بضرورة تقسيم المياه بشكل عادل بين المحافظات واعتبار مناطق شحة المياه في الجنوب مناطق منكوبة ويكون لها دعم في مجلس الوزراء وتعويضها وإيجاد حلول حقيقية ولا بد من وجود ضغط برلماني
رائد حمدان عاجب هاشم مالكي	(١) (١٤\١\٢٠٢٣)		بخصوص تجميع قوانين الاستثمار في مشروع قانون واحد باسم قانون الاستثمار مل اجل وضع أسس موحدة لعملية الاستثمار في مختلف القطاعات مع مراعات الخصوصيات
	(٣) (٢٨\١\٢٠٢٣)		ما المقصود بالقانون الدولي الخاص وان انضمام العراق الى هذا المؤتمر سوف يضطر الى التنازل بمسائل القانون الدولي الخاص بسبب الاختلاف الفكري والثقافي والاجتماعي فى ظل شيوع المثلية فى دول اوربا
	(٤) (٧\٢\٢٠٢٣)		موضوع الإقالة نظمته المادة (٧) من قانون المحافظات الغير منتظمة بإقليم والمادة ٢٧ من قانون مجلس النواب والمادة ٥١ من قانون المحافظات الامر يتطلب استجواب لان كل امر اقاله او اعفاء لا بد ان تسبقه جلسة استجواب للشخص المعني (نقاش بـ مداخلة)
	(٩) (٢٧\٢\٢٠٢٣)		بخصوص تصميم اتفاقية التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات بين العراق والسعودية لمصلحة طرف واحد هو المملكة العربية السعودية

	(١٠) (٤\٣\٢٠٢٣)		بخصوص مضمون مقترح التعديل لقانون انتخابات مجالس المحافظات هو ليس لمصلحة مجالس المحافظات وانما هو الغاء قانون انتخابات مجلس النواب رقم ٩ لسنة ٢٠٢٠
	(١٠) (٤\٣\٢٠٢٣)		بخصوص التعديل الذي جرى على قانون وزارة الكهرباء رقم (٣٥)لسنة ٢٠١٤ هو فقط تغيير اسم وزارة الكهرباء إلى وزارة الكهرباء والطاقة المجددة وليس في مضمونه
	(١٤) (١٨\٣\٢٠٢٣)		بخصوص موضوع المخدرات
	(١٩) (١٥\٤\٢٠٢٣)	حول تأسيس قسم في الدائرة يسمى قسم حماية المصادر الوراثية الحيوانية في بند واحد داخل القانون	
	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		حول انخفاض تخصيصات تنمية الأقاليم وزيادة حصة الوزارات ،وأشار الى العلاقة بين المركز والاقليم فيما يخص ملف النفط
	(٢١) (٢٩//٢٠٢٣)		بخصوص موضوع انهاء تشريع قانون التعاقد والضمان الاجتماعي وموضوع مشروع ماء العمارة الموحد في ميسان
	(٢٥) (٩\٥\٢٠٢٣)		حول الاختصاص القضائي بالنسبة للجرائم التي تقع على متن الطائرة (مع مداخلة واحدة)
	(٢٥) (٩\٥\٢٠٢٣)		مشروع قانون حرية التعبير عن الراي هذا من حيث الموضوع هو قانون مهم جداً لكن مسودة مشروع القانون لم تتضمن الأحكام المطلوبة لتنظيم هذا الموضوع سواء في مجال حرية الراي أو الاجتماع والتظاهر السلمي، لأنها مسودة قديمة وكان يفترض أن يعاد النظر بها بالكامل،
	(٢٦) (١٠\٥\٢٠٢٣)		حول البند ٢١ عندما تقول العمل غير المنظم هو الافراد العامين غير المشمولين بتعريف العامل، والعاملين لحسابهم الخاص وصاحب العمل والمستثنين من قانون العمل، هؤلاء المستثنين هؤلاء فئة جديد؟ أم هؤلاء الذين ذكرتهم هم مستثنين من قانون العمل
	(٣) (١٨/٧/٢٠٢٣)		حول البند ٨ من المادة ١ عرفت الإقليم للمملكة العربية السعودية غير الإقليم بالنسبة للعراق، بالنسبة لمملكة العربية السعودية تستطيع رؤيتهُ جنابك مباشرةً، قالت الإقليم بالنسبة للعراق هو الأراضي، والمياه الداخلية، والبحر الإقليمي.
	(٦) (١/٨/٢٠٢٣)		حول عدم وجود تعارض بين قانون التأمين وقانون التضمين
	(٧) (٣/٨/٢٠٢٣)		حول اجراء التعديلات على قانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مثلا إضافة ممثلين ونقابة المعلمين في وزارة التعليم العالي ومسالة اختيار القيادات الجامعية

	(٨) (١٢/٨/٢٠٢٣)	هناك مخالفة دستورية أنه بموجب نظام داخلي تم استحداث منصب بدرجة وزير وهذا أمر خلاف مبدأ الفصل بين السلطات ويفترض أن يعدل قانون المحافظات ليتضمن هكذا منصب أو هكذا درجة	
	(٩) (١٤/٨/٢٠٢٣)		بخصوص المطالبة باتخاذ الإجراءات لأنهاء بعثت اليوناني في الأمم المتحدة وتكثيف جهود اللجنة الخاصة بأنهاء ارتباط العراق لأحكام الفصل السابع
	(١٤) (١٢/٩/٢٠٢٣)		حول المرجعيات القانونية الدولية بين ايران وتركيا ومنها معاهدة لوزان بين تركيا والحلفاء ١٩٢٣ والمادة ١٠٩ بشأن ضرورة الحفاظ على الحقوق المكتسبة لسوريا ولعراق في مياه دجلة والفرات
عاليه نصيف جاسم عزيز العبيدي	(١) (١٤\١\٢٠٢٣)		ما هي الأسباب التي دعت اللجنة الى تغير عنوان قانون الاستثمار الصناعي وهل تم اخذ راي الحكومة بالقانون (نقاش بـ مداخلة)
	(٣) (٢٨\١\٢٠٢٣)		هذه الاتفاقية بمثابة قانون وعندما نوقع على اتفاقية لها علاقة بقوانين الاسرة نحن كمجتمع عراقي نخاف على المكتسبات الموجودة في هذا القانون وضرورة الاطلاع والفهم الى البنود المتفق عليها وضرورة التصويت عليها من حيث المبدأ بالقبول او الرفض
	(١٠) (٤/٣/٢٠٢٣)		بخصوص قضية اعتماد البطاقة الموحد أو البطاقة البايو مترية في قانون التعديل الثالث لمجالس المحافظات
	(١١) (٦\٣\٢٠٢٣)		بخصوص ضرورة مراجعة اتفاقية الاستثمار مع دولة الامارات من اجل تحقيق مصلحة عراقية عليا
	(١١) (٦\٣\٢٠٢٣)		على أي أساس ندخل ازدواج ضريبي مع الجمهورية الإيرانية ونحن ليس لدينا أي مصلحة وأي مسافر يذهب إلى ايران يخضع للقوانين الإيرانية ولا يخضع للقوانين العراقية اين المصلحة العراقية في هذه الاتفاقية
	(١١) (٦\٣\٢٠٢٣)		حول مقومات نجاح هذا القانون بتوفير كافة مستلزمات النشاط وتحديد نوع النشاط وهل هذه الأراضي الزراعية ستعطى لتكون لنشاط زراعي او صناعي او تجاري
	(٢١) (٢٩/٤/٢٠٢٣)		بخصوص الاعتقاد ان هذا القانون تشريعه سوف يفقد القوانين استقرارها القانوني مثلا لدينا قانون رقم ١١٧ وقانون ٣٥ ولدينا استقرار اقتصادي وقانوني في ظل هذه القوانين
	(٢١) (٢٩/٤/٢٠٢٣)		بخصوص تعديل قانون مجلس النواب وتسائل الوزارات على قضية الدور الرقابي بالتفتيش (نقاش بست مداخلات)

	(٢٢) (٢/٥/٢٠٢٣)		حول لجنة العلاقات الخارجية لم تعطينا صورة واضحة عن الاتفاقية التي يتم الاتفاق عليها ولا توجد مذكرات أولية لهذه الاتفاقية
	(٢٤) (٦/٥/٢٠٢٣)		بخصوص التشديد على العقوبات خاصة فيما يتعلق بالشركات الأجنبية لدينا تقارير في لجنة النزاهة بعض الشركات تقوم بعمليات تجسس على البلد ، لذلك أتمنى أن يكون هناك تدقيق أمني
	(٢٥) (٩\٥\٢٠٢٣)		حول لجنة العلاقات الخارجية تدرج هذه الاتفاقيات على التصويت ولم نلاحظ أي ملاحظة من ملاحظات مجلس النواب يتم الأخذ بها، يعني معنى ذلك نستغني عن القراءة الثانية وبالتالي إذا توجد اتفاقيات تأتي مباشرة قراءة تصويت،
	(٢٥) (٩\٥\٢٠٢٣)		حول القوانين ذات الطابع الزامى التى تأتي من الحكومة يوجد بعض القوانين مثل ما ذكر احد النواب تتعارض مع العادات والتقاليد وأيضاً تتعارض مع حقوق الشعب العراقى ومن غير المعقول نحن نصادق عليها ونبصم بالموافق.
	(٢٥) (٩\٥\٢٠٢٣)		بخصوص التعديلات التي تأتي من الحكومة المفترض يطلع عليها أعضاء مجلس النواب حتى نتمكن من إعطاء ملاحظاتنا بها
	(٦) (١/٨/٢٠٢٣)		بخصوص تشكيل لجنة مشتركة بين اللجنة القانونية والامن والدفاع والعلاقات الخارجية لدراسة موضوع يتعلق بسيادة العراق بكون العراق طرف من المفاوضات الكويتية السعودية الإيرانية (نقاش بمداخلتين)
	(٦) (١/٨/٢٠٢٣)		حول إذا كانت المسؤولية الشخصية سنحمل الموظف غرامة أو نحمل الموظف ضمان هذا المبلغ، واذا كانت الارتكاب وظيفياً أي خزينة الدولة التأمين هي التي تتحمل هذه المسؤولية، يجب التفريق أما بتبياننا اليوم من قبل اللجنة القانونية هل هو من جرائم الفساد أم المسؤولية التقصيرية للموظف.(مع مداخلة واحدة)
	(٨) (١٣/٨/٢٠٢٣)	بخصوص المادة ٥٢ من النظام الداخلى لا يجوز أن تدرج بجدول الاعمال الاسئلة المرتبطة بموضوعات محالة إلى لجان المجلس هذه من ناحية، وبالتالي المفترض أن يذهب الملف إلى القضاء.	
	(٩) (١٤/٨/٢٠٢٣)		المفترض يتضمن التقرير التزامات الطرف الآخر بخضوع العراقيين بذات الالتزامات في هذه الاتفاقية وفقاً للمبدأ القائم في ميثاق الامم المتحدة بمبدأ المعاملة بالمثل ، نحن نضع التزامات على العراق دون أن يعطوننا هل العراقيين يتمتعون بذات الامتيازات

	(١٤) (١٢/٩/٢٠٢٣)		لدينا قضية اقتصاد، قضية مياه، قضية أمن مع تركيا اما الجانب الإيراني نسبة المياه ليسَ بالمستوى الذي ممكن أن يؤثر على الداخل العراق، لدينا اقتصاد بالإمكان استخدام هذهِ الورقة الاقتصادية مثل فرض ضرائب أو التفاوض على الورقة الاقتصادية مقابل المياه،
مثنى امين نادر حسين	(٣) (٢٨\١\٢٠٢٣)		بخصوص امتيازات التي تحصل عليها منظمة (unido) (نقاش بـ ثلاث مداخلات)
	(٥) (٩\٢\٢٠٢٣)		حول تصحيح كلمة تصدق الى تصادق لتغير معناها من التكذيب الى القبول
	(٨) (٢١\٢\٢٠٢٣)		بخصوص الأمان النووي
	(١٠) (٤/٣/٢٠٢٣)		حول الخلط بين قانون مجلس النواب ومجالس المحافظات في صياغات غير مهنية وغير رصينة قد تؤدي إلى فوضى أخرى بالبلد (نقاش بـ مداخلتين)
	(١٤) (١٨\٣\٢٠٢٣)		بخصوص عدم انصات النواب الى تقرير اللجنة بالإضافة الى انتشار الأراجيل وموضوع النوع الاجتماعي المذكور في التقرير
	(٢١) (٢٩/٤/٢٠٢٣)		حول المادة (١) ولـ (٢) والمستأجر الذي يملك الارض هل يحق له تغيير استعمالها وتحويلها الى سكنية بعد ان تملكها.
	(٢١) (٢٩/٤/٢٠٢٣)		حول قضية تشابه الأسماء في وزارة الداخلية (مع مداخلة واحدة)
	(٢٢) (٢/٥/٢٠٢٣)		حول المادة ٦ الخاصة بعلميات الرقابة والتفتيش والمادة ١٢ الخاصة بجمع قاعدة بيانات عن المواطنين من قانون الجهاز الامن الوطني (مع مداخلة واحدة)
	(٢٣) (٤/٥/٢٠٢٣)		حول قانون انضمام جمهورية العراق الى اتفاقية انشاء البنك الأوربي أرجو من المجلس التصويت بالرفض لانضمام العراق لهذا البنك، لأنه لا توجد أي جدوى اقتصادية ولا يساهم في تنمية العراق في شيء.
	(٢٣) (٤/٥/٢٠٢٣)		نحن نحتاج ان نكبر هذه المحافظة، ولدينا سهل شارزور ممتد وقضاء بنجوين ممكن ان تنضم هذه الاقضية لكن لنبقى في القانون فرصة على هذا الأمر
	(٧) (٣/٨/٢٠٢٣)		بخصوص تحميل الشركة الفرنسية التبعات القانونية وليس تعويض المتضررين من مجزرة العوز المناعي فقط
	(٧) (٣/٨/٢٠٢٣)		بخصوص أوضاع إقليم كردستان والموظفين الذين لم يستلموا رواتب منذ شهرين (مع مداخلة واحدة)
	(١١) (١٦/٨/٢٠٢٣)	حول المادة ٤٥ من النظام الداخلي بخصوص موضوع حذف المداخلات من قبل الرئيس (نقطة مع مداخلتين)	

	(١٢) (٩/٩/٢٠٢٣)		المطالبة من الحكومة الاتحادية بالتعاون مع حكومة الإقليم بالبت بشكل نهائي في الدرجات الوظيفية بتفاصيلها واستحقاها وابعاد ذلك عن أي مناكفات سياسية بين الحكومتين
ريبوار هادي عبد الرحمن برايم	(٤) (٧\٢\٢٠٢٣)		بخصوص التريث بالقراءة الثانية لقانون إقامة الأجانب لحين وصول التعديلات وزارة الخارجية
	(١٣) (٩\٣\٢٠٢٣)		بخصوص المادة (٣٥) من مجلس النواب وتشكيلاته في حال عدم اكتمال النصاب يتم توجيه السؤال بعدم القناعة أولا
	(١٧) (٢\٤\٢٠٢٣)	حول المادة ١٢٨ و٧٣ و٦٠ من الدستور العراقي بخصوص تقديم مشروعات القوانين (مع مداخلة واحدة)	
	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		بخصوص عن عقود مفوضية الانتخابات فيجب مساواتهم بأقرانهم في بقية مؤسسات الدولة.
	(٢١) (٢٩//٢٠٢٣)		بخصوص استثناء الاراضي في المناطق المتنازع عليها والمشمولة بالمادة ٤١ لحين تطبيق المادة لماذا الاقتصار في التشجير على النخيل والزيتون
	(٢٧) (١٧\٥\٢٠٢٣)	بخصوص ضرورة التصويت على المادة وبعدها تعديل مقترح اللجنة بتعديل تسلسل المادة، نحن فقط نصوت على تعديل رقم المادة ومضمون المادة لم نصوت عليه .	
	(٣) (١٨/٧/٢٠٢٣)		المطالبة بسحب قانون المساعدة القانونية من جدول الاعمال لعدم اكتمال الصياغات النهائية
	(٦) (١/٨/٢٠٢٣)		حول المادة لـ (٩) من القانون يفرض على دوائر الدولة بالتعاون مع شركة التأمين لإعادة الأموال مرة أخرى الى شركة
	(١٢) (٩/٩/٢٠٢٣)		المطالبة من مجلس النواب باتخاذ كافة الإجراءات الدستورية التي تضمن حق أبناء شعبنا في إقليم كردستان ومفاتحة الحكومة لغرض صرف الرواتب لهم وفي حال عدم صرفها سوف نتخذ كافة السبل القانونية لغرض الدفاع عن أبناء كردستان
	(١٣) (١١/٩/٢٠٢٣)		مناقشة حول مشروع قانون التعديل الثاني لقانون التأمين على المسؤولية الشخصية لموظفي دوائر الدولة والقطاع العام رقم (٤٧) لسنة ١٩٩٠.
	(١٤) (١٢/٩/٢٠٢٣)		حول موضوع الاستخدام الصحيح لمياه الامطار والاطلاقات التي تصل من دول المنبع من خلال بناء السدود كونه مشاريع استراتيجية بالإضافة الى كيف نطالب الجيران

			ومناقشة مشكلة المياه وعدد الحضور الحالي ٢٦ نائب من اصل ٣٢٩
	(١٦) (٣٠/٩/٢٠٢٣)		بخصوص المادة ١٣٢ من النظام الداخلى المقترح المقدم من اللجنة القانونية من مادة واحدة المقترحات المقدمة من السيدات والسادة ليس له علاقة بالمادة المقدمة من قبل اللجنة القانونية متعلقة بالمواد الاخرى
محمد جاسم محمد علي محمد ال علي	(١) (١٤\١\٢٠٢٣)		بخصوص عدم وضوح تقرير لجنة الاستثمار والتداخل بين قوانين الاستثمار اقترح الخروج برؤية موحدة وقانون موحد لقانون الاستثمار
	(١٠) (٤/٣/٢٠٢٣)		بخصوص جمع التواقيع لرفض نظام سانت ليغو
	(١١) (٦\٣\٢٠٢٣)		من الناحية الشكلية، التقرير غير مختوم وغير موقع من اللجنة القانونية ولا يحتوي على راي لجنة العلاقات الخارجية التقرير غير مكتمل كأنما ورقة هل يجوز المضى بالتشريع
	(١٤) (١٨\٣\٢٠٢٣)		حول المادة ١ و١٤ و١٦ الخاصة بقانون النقل البحري مع مصر
	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		حول موضوع أهمية القراءة الثالثة للموازنة كذلك أشار الى ان الموازنة هي لسنة وليست لثلاث سنوات فلا توجد اي إشارات رقمية لها كما أشار الى خصوصية محافظة كربلاء والزيارات المليونية.
	(٢١) (٢٩/٤/٢٠٢٣)		حول الاطلاع على راي اللجنة الزراعية بشكل دقيق ومفصل وسحب القانون لغرض تعديله بالشكل المناسب ولمعالجة الخوف من التفريط بأراضي الدولة.
	(٢١) (٢٩/٤/٢٠٢٣)		حول قضية قرار مجلس الدولة (مع مداخلة واحدة)
	(٢٥) (٩\٥\٢٠٢٣)		حول أعادة هذا المشروع للحكومة لغرض أعداد مسودة أخرى جديدة تتلاءم مع الوضع الحالى، السيد الرئيس اليوم القانون قد يكون مقدم من سنة ٢٠١٠ وهناك كان تطور كثير فى وسائل الأعلام وفى وسائل التواصل هذا كله يدخل في موضوع التظاهر (نقاش بمداخلتين)
	(٧) (٣/٨/٢٠٢٣)		أنظمة كثيرة مذكورة في القانون ينظم بنظام، أتمنى أن تُضاف مادة تُنشر جميع الأنظمة في الجريدة الرسمية حتى تكون نافذة بشكل أصولي
	(٨) (١٢/٨/٢٠٢٣)		السؤال بخصوص أسباب عدم انهاء عقد الهزاز بعد تثبيت المخالفات القانونية وشبهات الفساد فيه واضراره بالمواطن لما يتضمنه من أعباء مالية غير مبرر لها (مع مداخلة واحدة)
	(١٤) (١٢/٩/٢٠٢٣)		حول استخدام وسائل الضغط منها القانوني والتجاري على تركيا بخصوص ازمة المياه
حيدر محمد كاظم خضير عباس المطيري	(١١) (٦\٣\٢٠٢٣)		حول ضرورة الانتباه لنص مشروع الاتفاقية بسبب ضعف في الجانب العراقي في اتفاقيات الاستثمار خصوصاً في حالات فض النزاعات المترتبة على تنفيذ بنود الاتفاقيات

	(١١) (٦\٣\٢٠٢٣)		بخصوص إعادة النظر والانتباه الى الاتفاقية مع ايران على أساس المصالح المتبادلة
	(١٤) (١٨\٣\٢٠٢٣)		حول المادة (١، ٣) من قانون تصديق اتفاقية النقل البحري بين العراق ومصر
	(١٧) (٢\٤\٢٠٢٣)		حول الالتزام بالمادة ١٨ من النظام الداخلي الخاصة بنشر الغياب والحضور لأعضاء المجلس
	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		بخصوص وصول العجز الى ٦٤ ترليون وهذا ينافي قانون الادارة المالية.واشار الى ان تخصيصات محافظة بابل اقل من حاجتها وأشار الى النفقات الخاصة بتصدير نفط الاقليم.
	(٢١) (٢٩/٤/٢٠٢٣)		حول تحديد المساحة للحد الاعلى ٥٠٠٠ دونم هذا الرقم كبير وتقليله يجعل الفائدة لأعداد اكبر من الفلاحين
	(٢١) (٢٩/٤/٢٠٢٣)		حول موضوع قرار مجلس الدولة (نقاش بـ ثلاث مداخلات)
	(٢٢) (٢/٥/٢٠٢٣)		حول موضوع عمل الكوادر الهندسية والفنية والزام توفرهم في جميع شركات الاستثمار
	(٢٢) (٢/٥/٢٠٢٣)		بخصوص المادة ٨ في تعيين شروط المتعاقدين والمعينين ضمن هذا الجهاز، أقترح اضافة شرط ألا يكونون من منتسبى الاجهزة القمعية فى النظام السابق والمادة ٩ الخاصة بتشكلات الجهاز الامن الوطنى
	(١٤) (١٢/٩/٢٠٢٣)		بخصوص المعاهد بين العراق وتركيا عام ١٩٤٦ واستخدام أوراق ضغط ضد تركيا منها قضية التحكيم حكمت بها الحكومة الفرنسية و الزمت تركيا ب ٣,٥ مليار دولار
اميد محمد احمد غفور فيض الله	(٦) (١٣\٢\٢٠٢٣)	حول المادة (١٢٢-١١٣) من الدستور العراقي حول الصلاحيات الإدارية والمالية لمجالس المحافظات واحالة المشروع الى اللجنة القانونية لمراجعته	
	(١٠) (٤/٣/٢٠٢٣)		حول ما هو الإصرار على دمج القانونين ونطالب بان يكون الناخب من سكنة المحافظة مدة لا تقل عن عشر سنوات.
	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		بخصوص حصة محافظة كركوك بوصفها منتجة للنفط
	(٢١) (٢٩/٤/٢٠٢٣)		بخصوص استثناء الاراضي المشمولة بالمادة ٤١ (مع مداخلة واحدة).
	(٢١) (٢٩/٤/٢٠٢٣)		بخصوص انتشار الفساد بغياب مجالس المحافظات في محافظة كركوك وخاصة مشروع الطريق الرابط بين كركوك - بغداد
	(٢٥) (٩\٥\٢٠٢٣)		حول عدم إمكانية تطبيق قانون حرية التعبير عن الراي في العراق لأنه بلد متعدد القوميات ومتعدد المذاهب وبه أقليات حقوقهم مهمشة من قبل الحكومة

	(٣) (١٨/٧/٢٠٢٣)		بخصوص قانون المساعدة القانونية (نقاش بـ ٦ مداخلات)
	(١٢) (٩/٩/٢٠٢٣)		المطالبة من الكتل السياسية عدم دفع الجهات التي يعيشون على النعرات القومية ونركز على اجراء الانتخابات لكي نعلم ان كركوك تحتاج الى انتخابات لكي يدوم الاستقرار
	(١٤) (١٢/٩/٢٠٢٣)		بخصوص شحة المياه في كركوك وبناء السدود الترابية
حنان سعيد محسن علوان الفتلاوي	(١٠) (٤/٣/٢٠٢٣)		بخصوص دمج القوانين السابقة لقانون انتخابات مجالس المحافظات والاقضية بقانون واحد وبيان الية حساب الأصوات وتوزيع المقاعد
	(١٧) (٢\٤\٢٠٢٣)	حول المادة (١٣٤) من النظام الداخلي لدي اعتراض من حيث المبدأ	
	(٢٠) (١٦/٤/٢٠٢٣)		ملاحظات عن الموازنة وحصص المحافظات والاقليم
	(٢٥) (٩\٥\٢٠٢٣)		يجب على الإخوان في أي جلسة أخرى يقدمون رؤية للمجلس عن مدى أهمية هذه الاتفاقية ومدى استفادة العراق منها
	(٧) (٣/٨/٢٠٢٣)		المفروض وزارة الصحة تعطينا تحديث أين وصلت بالتعويض في المحاكم الدولية هل هناك قضية مرفوعة على اعتبار من الثمانينيات وأين وصلت إذا كانت مرفوعة؟ نتمنى ان تحدد الأعداد والأسماء حتى لا يتم إضافة إشخاص أخرين.
	(٩) (١٤/٨/٢٠٢٣)		الملاحظة حول فقرة البدون بدل في قانون ايجار الأراضي الزراعية المعرضة للطعن من قبل الحكومة وحتى نحسس المستفيد بقيمة ما سوف يأخذه ولو بدل رمزي
	(١٢) (٩/٩/٢٠٢٣)		ادعو حكومة إقليم كردستان الى تسليم إيرادات الإقليم من الضرائب والرسوم والجمارك ولو كان هنالك نفط حتى تتمكن حكومة من تحويل حصة الإقليم كردستان من الموازنة
	(١٤) (١٢/٩/٢٠٢٣)		بخصوص السقي بالسيح، قضية التبطين لماذا فقط في منطقتين الدغارة وعفك لماذا لا يكون بأكثر من منطقة لكي نقلل من الهدر الكبير في المياه وأتمنى من سيادة رئيس الجلسة أن نخرج بتوصيات حقيقية وملزمة للحكومة ولكل الأطراف لكي يتم معالجة هذا الملف بشكل صحيح
	(١٩) (٤/١٠/٢٠٢٣)		السؤال الموجة لوزيرة الاتصالات بخصوص معرفة أسباب حضر تطبيق التليكرام في العراق والذي يتنافى مع مبدا الحرية في العراق (نقاش بـ ٢٣ مداخلة)
يوسف بعير علوان عبدعلي الكلابي	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		بخصوص ضعف اداء بعض المحافظين ونجاح غيرهم ومحافظة كربلاء من المحافظات التي نجحت ولكن مازلنا لا نعاملها وفق نسبتها السكانية بعد الهجرة المتزايدة

			اليها، وهناك مناشدات عن فروقات الحشد الشعبي والشهداء.
	(٢) (١٧\٧\٢٠٢٣)		بخصوص الطلب المقدم حول طرح الثقة على السيد النائب الثاني
	(٤) (٢٠/٧/٢٠٢٣)	حول المادة (٨) من الدستور بالإضافة الى ازمة المياه	
	(٦) (١/٨/٢٠٢٣)		حول موضوع الجندر والجنادرة والمطالبة بتشريع قوانين لحماية المجتمع وتحصينه
	(٧) (٣/٨/٢٠٢٣)		حول موضوع تعديل قانون وزارة التعليم والبحث العلمي
	(١١) (١٦/٨/٢٠٢٣)	حول التغيرات الحاصلة في الجداول وبعض الفقرات في قانون الموازنة بدون تصويت اللجنة المالية عليها وحذف بعض المشاريع المهمة منها مثل مشروع دوار الامام الحسين	
	(١٣) (١١/٩/٢٠٢٣)		مناقشة حول مشروع قانون التعديل الثاني لقانون التأمين على المسؤولية الشخصية لموظفي دوائر الدولة والقطاع العام رقم (٤٧) لسنة ١٩٩٠. وعقد الاجتماع مع اللجنة القانونية
	(١٤) (١٢/٩/٢٠٢٣)		حول انعكاسات الشحة المائية بسبب محاور وهي كثرت النزاعات ما بين القرى الريفية والمناطق الزراعية والتصحر وقله المساحات الزراعية من ٨٠ الى ١٤ مليون دونم صالح للزراعة وانخفاض الثورة الحيوانية (مع مداخلة واحدة)
	(١٥) (١٨/٩/٢٠٢٣)	حول المادة (٦١) من الدستور وبالإضافة الى المطالبة باقتراض المحافظات النفطية التي لديها اموال مستحقة لدى الحكومة بنفس مبدأ العدالة مع كردستان	
رقيه رحيم محسن محمد النوري	(١) (١٤\١\٢٠٢٣)		المطالبة بدمج القطاعين العام والخاص
	(٨) (٢١\٢\٢٠٢٣)		بخصوص العلاقات الاقتصادية والتجارية مع هنغاريا
	(١٠) (٤\٣\٢٠٢٣)		بخصوص التعديلات السابقة التي أجريت بتقليل عدد اعضاء مجالس المحافظة
	(١٧) (٢\٤\٢٠٢٣)		حول تأييد اجراء الإحصاء العام في البلاد
	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		حول تخصيص مبلغ مالي للتعاقد مع الخريجين التربويين والاداريين من خريجي السنوات السابقة على ملاك تربية محافظة ميسان .وتثبيت عقود بشائر السلام .وانصاف

			أصحاب الإجازات الإخبارية في الوزارات وتثبيت مهندس ي النفط المعتصمين منذ سنوات. تثبيت عقود قراء المقاييس.
	(٢٢) (٢/٥/٢٠٢٣)		بخصوص المردودات المهمة من الانضمام الى هذه المنظمة مثل تزويد الاعضاء بالمعارف والتقنيات.
	(٢٥) (٩\٥\٢٠٢٣)		حول اختصار مصطلح القانون الى حرية الراي والتظاهر السلمي وحول المادة ٦ الخاصة بإعادة النظر في العقوبات
	(٦) (١/٨/٢٠٢٣)		حول قانون التأمين نرى أن هذا القانون لا حاجة لو من الناحية العملية ولا لتجديد الموافقة السنوية، لوجود عدد من قوانين السلطة العامة تعالج أهداف تشريعه بالخصوص الموظف، لا سيما أن هناك عدة نصوص قانونية قد ضمنت حق الدولة من الموظف في حال ارتكاب جريمة أو ضرر في المال العام
	(١٤) (١٢/٩/٢٠٢٣)		بخصوص مماطلة الجانب التركي وتأخيرهُ للاجتماعات يدعونا كبرلمان نطالب بتدويل القضية. ويجب حث الجهات المعنية باتباع الخزين الصحيح وإلغاء الأساليب الزراعية القديمة.
زهير شهيد عبدالله حسون	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		بخصوص الشفافية في عرض الموازنة لعدم وجود تفاصيل وبيانات واضحة وأشار الى أهمية انشاء صندوق سيادي
	(٢١) (٢٩/٤/٢٠٢٣)		حول ضمان عدم بيع العقود لمنع المضاربة بالأراضي والمتاجرة بالأراضي
	(٢١) (٢٩/٤/٢٠٢٣)		حول مشروع مدارس المعايير الدولية في كل من محافظة كربلاء والبصرة
	(٢٢) (٢/٥/٢٠٢٣)		حول المادة ٧ التي هي للحفاظ على حقوق المتهمين وحسب النظام ان يكون اضافة بحضور المدعي العام وتفعيل الية التعيين
	(٢٤) (٦/٥/٢٠٢٣)		بخصوص تواجد او عدم تواجد معهد اعداد للشرطة حاليا واقترح ان يلحق المعهد بكلية الشرطة لأنه تخصصي
	(٢٤) (٦/٥/٢٠٢٣)		الشروط المهمة يجب أن تضاف على المادة ٣ من قانون الشركات الامنية يمنع أن تباشر الشركة الأمنية الخاصة دون حصولها على إجازة عمل ولمنح الإجازة هي أن تكون رفع الإجازة من قبل الشركات المحلية لمجلس الأمن الوطني لتتم المصادقة والموافقة على إصدار الشهادة
	(٢٣) (٤/٥/٢٠٢٣)		بخصوص ان تكون هذه المحافظة نموذجاً المشاريع الاستراتيجية الخالية من الفساد وتحويلها إلى المحافظة الأجمل في العراق وانهاء ملف فحوصات الحمض النووي dna ، للأطفال المفقودين التي تعاني منه المدينة لغاية الآن.
	(٧) (١٩\٢\٢٠٢٣	حول وجوب اشتراك لجنة النقل والاتصالات	

		بقانون الإحصاء والمعلومات الجغرافية	
	(١٤) (١٨\٣\٢٠٢٣)		بخصوص المادة (٧) و (١٥) من قانون اتفاقية النقل البحري
ياسر هاشم علي عباس الحسيني	(٤) (٧\٢\٢٠٢٣)		حول قانون التعاون الأساس بين العراق ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية باعتباره قانون يختص بالتنمية الصناعية تم الإشارة الية الدائرة النيابية على ان يكون بلجنة العلاقات الخارجية في حين انه يختص بعمل لجنة الاقتصاد والصناعة والتجارة
	(٨) (٢١\٢\٢٠٢٣)		بخصوص اهمية مشاركة لجنة الاقتصاد والصناعة والتجارة في مناقشة مشاريع قوانين الاتفاقات طبقا للمادة ٩٦ رابعا .(مع مداخلة واحدة)
	(١١) (٦\٣\٢٠٢٣)		بخصوص عدد مواد الاتفاقيات مع الامارات والسعودية وعرضها بشكل ناقص (نقاش ب ست مداخلات)
	(٢٠) (١٦/٤/٢٠٢٣)		بشأن المادة ٩٦ من النظام الداخلي والمادة ٤ منه بشأن ابداء الرأي والملاحظات عن الموازنة
	(٢٠) (١٦/٤/٢٠٢٣)		بخصوص وضع ضوابط لتسديد واردات الاقليم من النفط ووضوح زيادة التعيينات في الاقليم قياسا بالمحافظات. وتخصيصات محافظة بابل لا تلائم واقع المحافظة المتردي
	(٢١) (٢٩/٤/٢٠٢٣)		بخصوص عدم تنمية القطاع الزراعي وقطاع الشباب والصناعة والضرائب سيكون هنالك عجز في الموازنة وعدم المضى بتفعيل اتفاقية ميناء الفاو وطريق الحرير والحزام الاقتصادي مع دولة الصين
	(٢١) (٢٩/٤/٢٠٢٣)		بخصوص السلة الغذائية للرعاية الاجتماعية (مع مداخلة واحدة)
	(٢٣) (٤/٥/٢٠٢٣)	حول المادة (٩٦) رابعا حول ابراء الراي في القوانين التي فيها جنبه اقتصادية ولم تؤخذ لجنة العلاقات الخارجية فيما يخص إدارة وشؤون هذا الموضوع	
	(١٤) (١٢/٩/٢٠٢٣)		فيما يخص قضية المنازعات في الفصل السادس الأمم المتحدة يخص التسوية السلمية المنازعات والمواد ١١,٣٣,٣٤,٣٥,٣٦,٣٧,٣٨,٩٩ هذه المواد كلها تعنى بقضية المنازعات بين الدول ولم نرى هناك تصعيد حقيقي من الخارجية بصدد أزمة المياه
باسم نغيمش جليف زغير الغريباوي	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		حول عدم انسجام بعض مواد الموازنة مع الدستور وقانون الادارة المالية. فضلا عن توجه الموازنة نحو المركزية بزيادة تخصيصات الوزارات على حساب المحافظات. وأشار الى عدم اعطاء القطاع الزراعي تخصيصات

			واهتمام كافي عكس ما اشار له البرنامج الحكومي
	(٢١) (٢٩/٤/٢٠٢٣)		بشأن تشجيع الفلاحين على استخدام التقنيات الحديثة في الري لمواجهة شحة المياه
	(٢١) (٢٩/٤/٢٠٢٣)		بخصوص انشاء سايلوات نظامية في واسط وان تضمن في الموازنة
	(٢١) (٢٩//٢٠٢٣)		بخصوص ان مشروع هذا القانون ايجار الأراضي الزراعية لم يتجاوز المشاكل في القوانين السابقة والصلاحيات وتسهيل عملية التعاقد
	(٢٢) (٢/٥/٢٠٢٣)		هناك جدوى اقتصادية من الانضمام للاتفاقية المنظمة الإسلامية والتشريع مبنى على أساس جدوى اقتصادية
	(٢٢) (٢/٥/٢٠٢٣)		حول ضرورة على وزارة المالية وضع تخصيصات خاصة بالتعليمات والتقنيات الرقمية من اجل الحصول على التقنيات او ادخل منتسبيه دورات داخل العراق وخارجه
	(٢٥) (٩\٥\٢٠٢٣)		بخصوص مبدا التحفظ الموجود في الاتفاقيات بحسب اتفاقية فينا للمعاهدات الدولية
	(٢٥) (٩\٥\٢٠٢٣)		حول أسلوب طرح الاتفاقيات الدولية المصادقة عليها كمشاريع قوانين للدولة العراقية التزامين بموجب اتفاقية فينا والتزام بموجب الاتفاقية نفسها
جواد كظوم مطلك حسين اليساري	(١٠) (٤\٣\٢٠٢٣)		بخصوص ضرورة الاستماع الى راي المستقلين وبعض الكتل بخصوص اعتماد الدوائر المتعددة وإلغاء انتخابات الخارج
	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		حول موضوع بعض الوزارات المظلومة وبعض المحافظات بحاجة الى زيادة تخصيصاتها.
	(٢١) (٢٩/٤/٢٠٢٣)		بخصوص سلم الرواتب (نقاش بثلاث مداخلات)
	(٢٣) (٤/٥/٢٠٢٣)		بخصوص أهمية قانون معالجه مدة تسليم الطلبات المنصوص عليها في قانون رقم (١٣) لسنة ٢٠١٦ التعديل الاول لقانون عائديه الوثائق بالنسبة للذين هاجروا واستخدموا أسماء مستعارة في الخارج وحصلوا على شهادات عليا وتم تشكيل لجنة قبل ١٣ سنة وكانت تدرس هذه الطلبات، ولكن اللجنة مدتها قصيرة ونأمل من هذه اللجنة أن تستمر في عملها، واذا تم إيقاف اللجنة نأمل إعادة عملها من جديد.
	(٢٣) (٤/٥/٢٠٢٣)		أبارك لأبناء وطني الكرد وأتمنى ان تكون حلبجة من المحافظات النموذجية لجهادها الطويل
	(١٤) (١٢/٩/٢٠٢٣)		بخصوص أوضاع محافظة كربلاء من شحة المياه المطالبة برفع الصب الموجود في أبو زرع وأبو رؤية والهندية والاعيوج وام طراريد بالإضافة الى عدم التساوي في توزيع المياه
	(١٥) (١٨/٩/٢٠٢٣)		المطالبة في الحصول على منافذ وأسواق عالمية لاستقبال التمور العراقية واستلام انتاج

			التمور من الفلاحين وبأسعار مدعومة اسوة بالحنطة
	(١٦) (٣٠/٩/٢٠٢٣)		المطالبة بتعديل ومراجعة قانون إقامة الأجانب في العراق
سعود سعدون على صالح الساعدي	(١٤) (١٨\٣\٢٠٢٣)		ملاحظات حول مشروع قانون انضمام جمهورية العراق الى الاتفاقية الدولية في شأن أنشاء صندوق دولي لتعويض عن اضرار التلوث بالزيت لعام ١٩٩٩
	(١٤) (١٨\٣\٢٠٢٣)		حول المادة (١، ٢) من قانون تصديق اتفاقية النقل البحري بين العراق ومصر (مع مداخلة واحدة)
	(٢٢) (٢/٥/٢٠٢٣)		فيما يخص الانسحاب فقد حددت الفقرة السادسة من القانون على الطرف الذي يرغب الانسحاب، إخطار الرئيس قبل سنة، نرى أنها أيضاً فترة طويلة يفترض أن تكون ثلاث أشهر. ولا نؤيد التصويت على مشروع القانون بصيغته الحالية
	(٢٥) (٩\٥\٢٠٢٣)		لا نعتقد بوجود جدوى اقتصادية أو فنية توجب دخول العراق في هذه الاتفاقية التعاون بين حكومة جمهورية العراق وحكومة المملكة السعودية في النقل البحري
	(٢٥) (٩\٥\٢٠٢٣)		حول أوليات جدول الأعمال عادةً لا تنشر ولا تصل إلى النواب وحتى التعديلات على مشاريع القوانين في قراءة الثانية لا تصل الينا أرجوا إعادة العمل بهذا السياق حتى يتسنى لنا الاطلاع على القوانين والأوليات وكذلك التعديلات من خلال بريدنا.
	(٧) (٣/٨/٢٠٢٣)		بخصوص المطالبة باستجواب وزير الخارجية والنقل بخصوص ترسيم الحدود البرية العراقية الكويتية (نقاش بـ مداخلتين)
	(٨) (١٢/٨/٢٠٢٣)	حول المادة ٦٥ أولا من الموازنة بخصوص ا السماح لمجالس الجامعات بفتح حساب مصرفي بالدولار لاستلام منح المنظمات الدولية المالية .	
	(١٠) (١٥/٨/٢٠٢٣)	بخصوص تحديد جلسة خاصة لاستضافة وزير الخارجية والنقل وترتيب الأمور الإدارية وإبلاغ أعضاء المجلس بالاستضافات	
شريف سليمان على بلنك الباستكي	(٤) (٧\٢\٢٠٢٣)	بخصوص عدم التنسيق او التفاهم مع لجنة الهجرة والمهجرين فيما يتعلق بالقراءة الأولى لقانون التعديل الأول	

		لإقامة الأجانب (نقطة بـ مداخلة)	
	(١٠) (٤/٣/٢٠٢٣)		حول موضوع نسب التمثيل في مجلس النواب رغم عدم وجود إحصاء سكاني لغاية الان وغبن المكون الايزيدي في مجلس النواب ومجلس المحافظات
	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		بخصوص النازحين وعودتهم الى مناطقهم كما أشار البرنامج الحكومي والحاجة الى تخصيصات لهم .واخذ حقهم في التعينات وتعويض الضحايا والمتضررين.
	(٢١) (٢٩/٤/٢٠٢٣)		بخصوص الزام الحكومة بالاتفاقيات مثل اتفاقية سنجار
	(٢٣) (٤/٥/٢٠٢٣)		نطالب أن يتم التصويت على هذا المشروع استحداث حلبجة قبل اقرار الموازنة هذه السنة والسنتين التي تليها لكي نكون قادرين على التخصيص المالي لهذه المحافظة،
	(١٢) (٩/٩/٢٠٢٣)	حول المادة ١٤ من الدستور العراقي التي تنص على المساواة امام القانون دون التميز بخصوص عدم منح ودفع المستحقات المالية الى إقليم كردستان	
	(١٣) (١١/٩/٢٠٢٣)		بخصوص التأكيد على نبذ التطرف وخطاب الكراهية وبث روح التسامح والالتزام بالمبادئ الإسلامية وإقرار قوانين الحفاظ على خصوصية في جميع المكونات وردع كل من يحاول الإساءة للنسيج الاجتماعي
حسين علي حسن رضا السعيدي	(١٧) (٢\٤\٢٠٢٣)		حول المادة ٣ من قانون الاحصاء ونظم المعلومات الخاص بتأسيس هياه الإحصاء ورئاسة الهيئة
	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		بخصوص الإسراف على الإنفاق في الموازنة والتقدير في جانب تنمية الأقاليم.
	(٢١) (٢٩/٤/٢٠٢٣)		بخصوص وضع محافظة بابل المنكوبة
	(٢٢) (٢/٥/٢٠٢٣)		حول المادة ١٧ و٧ من قانون جهاز الامن الوطني ويحظر على رئيس الجهاز ووكلائه وموظفين الجهاز العمل السياسي والانتماء للأحزاب
	(٨) (١٢/٨/٢٠٢٣)		السؤال البرلماني الموجه لوزير الداخلية بخصوص العقد رقم ٥ لسنة ٢٠٢١ المبرم مع شركة افق السماء لتنفيذ مشروع الجواز الالكتروني والفيزا والبوابات الالكترونية (نقاش بـ ٢٠ مداخلة)
	(١٤) (١٢/٩/٢٠٢٣)		السؤال بخصوص كمية الاطلاقات المائية من دول الجوار وخاصة الجانب التركي وماهي خطة الوزير بالنسبة للموسم الشتوي وبخصوص محطة ضخ الثرثار

هادي حسن مريهج حمي السلامي	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		حول عن ملاحظات النواب على تقرير اللجنة المالية وتخصيصات الإقليم والفساد
	(٢١) (٢٩/٤/٢٠٢٣)		بخصوص احترام الكوادر التربوية وعدم وجود حماية للمدارس وموضوع الاستجواب للسيد وزير التجارة (نقاش بـ ثلاث مداخلات)
	(٢٩) (٩\٦\٢٠٢٣)	حول المادة ١٣٠ من النظام الداخلي (نفطة بـ ٣ مداخلات)	
	(٨) (١٢/٨/٢٠٢٣)		بيان ما هي الإجراءات المتخذة بصدد إعادة البناء ومكافحة الفساد من خلال التحول الرقمي والايتمة والربط الالكتروني بين وحدات الانفاق في مؤسسات الحكومية مع وزارة المالية (نقاش بـ ١٦ مداخلة)
	(١٤) (١٢/٩/٢٠٢٣)		ما هي الخطة المشتركة للسادة الوزراء لمواجهة سلوك دول المنبع وهل تمتلك الوزارتين بيانات عن المشاريع الاروائية وهل هنالك اتفاقيات ومعاهدات
حسن سالم عباس جبر الزيرجاوي	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		حول تضمين فروقات الحشد الشعبي وتخصيصات المفسوخة عقودهم وحشد الدفاع والداخلية والامن الوطني وغيرهم .ونقل حملة الشهادات من الصنف العسكري الى الصنف المدني
	(٢٤) (٦/٥/٢٠٢٣)		حول المادة ال ٢ من قانون المساعدات القانونية الخاصة بالعنف الاسري
	(٥) (٣١/٧/٢٠٢٣)		بخصوص استضافة وزير الخارجية ووزير النقل
	(٨) (١٢/٨/٢٠٢٣)		بخصوص مقترح قانو ن الشذوذ الجنسي ومشروع يتعلق بالتجاوزات الكويتية على الأراضي والمياه العراقية (نقاش بثلاث مداخلات)
	(١١) (١٦/٨/٢٠٢٣)		المطالبة بتشكيل اللجنة لمتابعة القوانين التى تذهب الى المصادقة في رئاسة الجمهورية
ديلان غفور صالح سمين زنكنه	(١٠) (٤/٣/٢٠٢٣)		بخصوص المقترحات التي قدمها النائب ارشد الصالحي التي لا تلائم التغيرات الديموغرافية التي اتبعها النظام السابق اتجاه محافظة كركوك حول الحاق دوائر انتخابات وسجلات مدنية الى محافظات أخرى
	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		بخصوص عدم وجود عدالة في توزيع المشاريع في محافظة كركوك وكذلك حصة المحافظة من البتر ودولار
	(٢٣) (٤/٥/٢٠٢٣)		ضرورة الزام الحكومة على اتخاذ الإجراءات القانونية كي لا ينحصر بالتعويض المعنوي لحلبجة فقط وانما اعمار البنى التحتية والاقتصادية والإدارية في المحافظة وفتح المؤسسات الحكومية فيها
	(٣) (١٨/٧/٢٠٢٣)		فيما يخص موضوع تصديق اتفاقية التشجيع وحماية متبادل الاستثمار بين حكومة العراق وحكومة السعودية، سيادة الرئيس أرجو أن يكون تأجيل هذهِ الفقرة إلى يوم الخميس، بسبب ورود لي كثير ملاحظات على موضوع

			تعريف الإقليم في نص الاتفاقية (نقاش بـ مداخلتين)
	(١٢) (٩/٩/٢٠٢٣)		بخصوص المظاهرات التي حدث في كركوك والمطالبة بتشكيل لجنة تقصي الحقائق لمعرفة ملابسات الحادث وقتل المتظاهرين (مع مداخلة واحدة)
ارشد رشاد فتح الله عبد الرزاق الصالحي	(١) (١٤\١\٢٠٢٣)		الاخذ في مقترحات اتحاد الصناعات العراقي وإعادة العمل في المصانع الحكومية
	(٧) (١٩\٢\٢٠٢٣	حول وجوب اشتراك لجنة حقوق الانسان بقانون المساعدة القانونية بوصفة يتعلق بلجنته	
	(١٠) (٤\٣\٢٠٢٣)		حول اعتماد البطاقة التموينية في انتخابات مجالس المحافظات رغم عدم فعاليتها في بعض المحافظات واعتماد البطاقة الموحدة بديلا عنها
	(١٧) (٢\٤\٢٠٢٣		بخصوص استحداث تلعفر محافظة في العراق
	(٢٤) (٦/٥/٢٠٢٣)		لجنة حقوق الإنسان قدمت بعض النقاط الى اللجنة القانونية ونؤكد أن هذه القضية فعلاً تخص الفقراء وشريحة المحامين، ممكن أن نعقد جلسات اجتماع مع نقابات المحامين بهذا الخصوص للوصول الى صيغة توافقية.
سجاد سالم حسين شاطي الشاطي	(٢١) (٢٩/٤/٢٠٢٣)		بخصوص الابقاء على دعم المدخلات الزراعية لأنها فيها الديمومة لاستمرار عملهم وبقاءهم رغم شحة هذه المدخلات في الاسمدة وفي والبذور، ولكي تحافظ على ثبات الاسعار في السوق العراقي وشمول الفلاحين بقانون الضمان الاجتماعي والتقاعد العمال.
	(٢١) (٢٩/٤/٢٠٢٣)		بخصوص إيقاف مشاريع الثروة الحيوانية في واسط
	(٢٥) (٩\٥\٢٠٢٣)		للتظاهرات مجرد أشعار للقوات الأمنية أو الوحدات الإدارية وبالتالي لا يمتلك رئيس وحدة أمنية ولا أي جهاز أمني الحق في منع تظاهرة مقر دستورياً وموجود وتعتبر مبدأ دستوري، ثانياً الابتعاد عن مصطلحات النظام العام والآداب العامة هذه المصطلحات
	(٢٣) (٤/٥/٢٠٢٣)		البنك الأوربي نفسه تجربة مصممة لشرق أوربا، هل توجد تجربة ناجحة في شرق أوربا؟ ما يوجد في شرق أوربا بعد الانهيار الاوربي هو نهب منظم لكل أصول الدولة، ندعو لرفض هذه الاتفاقية لأنها تتضمن نهج رأسمالي سافر يتناقض من المسؤولية الاجتماعية للدولة العراقية
	(١٩) (٤/١٠/٢٠٢٣)		بخصوص قانون مكاتب الخدمات العلمية والاستشارية سوف يكرس المنافسة غير المشروعة بين المكاتب الاستشارية للقطاع الخاص والجمعيات والمكاتب الاستشارية التابعة لوزارة التعليم العالي

على حسن عبد الهادي عبد الكريم الساعدي	(٤) (٧\٢\٢٠٢٣)	بخصوص اقالة محافظ الديوانية وضرورة معرفة من هو وما هى مخالفته وليس فقط اقالته	
	(٨) (٢١\٢\٢٠٢٣)		تحدث عن احداث ديالى والطارمية
	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		بشأن أهمية تقليل حجم التضخم فى الموازنة مع مراعاة مبلغ العجز وترشيد الإنفاق الحكومى وزيادة الإنفاق الاستثماري ودعم القطاع الخاص .
	(٢١) (٢٩/٤/٢٠٢٣)		بخصوص توزيع نسخ من الدستور العراقي وقانون مجلس النواب والعقوبات الى بعض الوزراء والمدراء العاميين في دوائر الدولة حول المادة ٢٧ و١٦ و ٩٠ (مع مداخلة واحدة)
	(٢٥) (٩\٥\٢٠٢٣)		يجب أن يحصل موافقة الرئيس الوحدة الإدارية من أجل التظاهر إذا كان المتظاهرين خارجين ضد حزب معين إذا ضد مبادئ هذا الحزب فكيف يعطيهم موافقة أو ضد رئيس الوحدة الإدارية بخصوص فساد إداري أو فساد مالي هذا الموضوع شائك (مع مداخلة واحدة)
نفوذ حسين محمد عبد الصاحب ال عبد الصاحب	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		بخصوص تدني تخصيصات محافظة كربلاء. وأشار الى أهمية اخذ البرنامج الحكومي بنظر الاعتبار في الموازنة.. وأشار الى الاقتراض والدين الخارجي والداخلي فضلا عن عدم معالجة سعر العملة واضطرابه.
	(٢١) (٢٩/٤/٢٠٢٣)		بخصوص تحديد الفئات التي يحق لها ايجار الاراضي الزراعية
	(٢١) (٢٩/٤/٢٠٢٣)		حول موضوع التعداد السكاني وأهميته وموضوع قانون الاستثمار وانعكاساته السلبية على مؤسسات التمويل الذاتي
	(٢٢) (٢/٥/٢٠٢٣)		حول المادة ٧- ١١ من قانون جهاز الامن الوطنى بخصوص ذكر شروط ومؤهلات الوكلاء واستمرار عمل الجهات العسكرية والأمنية خارج الشفافية والرقابة بداعى السرية والأمنية
	(١٤) (١٢/٩/٢٠٢٣)		ما هي الاستراتيجية وزارة الموارد والخارجية لمتابعة تنفيذ الالتزامات الخاصة بالاتفاقيات الخاصة بالمياه بين الدول وهل تم تخصيص جزء من الموازنة بتوفير الدعم المالي لتنفيذ الخطط
سروه عبد الواحد قادر ابراهيم	(١٠) (٤\٣\٢٠٢٣)		بخصوص الغاء سان ليغو من نص قانون انتخابات مجالس المحافظات والاقضية والاعتماد على الدوائر المتعددة بدلا عن الدائرة الواحدة وإلغاء انتخابات الخارج وارجاع اصل كوتا النساء الى الدستور العراقي بنسبه ٢٥ %
	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		بخصوص الطلب من قبل ٦٠ نائب بإضافة مادة عن رواتب الاقليم والاستقطاعات التي تعرضت لها. (مع مداخلة واحدة).
	(٢٥) (٩\٥\٢٠٢٣)		حول تقديم طلب في إعادة المشروع إلى مجلس الوزراء لأجراء بعض التعديلات

			والاكتفاء بالملاحظات وتم أرسالها من قبل الحكومة تنسجم مع تطلعات الناشطين والشعب بشكل عام
	(٣١) (١١/٦/٢٠٢٣)		حول بإضافة فقرة حول مستحقات إقليم كردستان، للمادة ١٤، السيد الرئيس جمعنا تواقيع وكان المفروض بالمادة ١٤ موجود نريد أضافة هذه المادة إلى المادة ١٤ وحكومة إقليم كردستان إلى الآن تأخذ مستحقاتها من بغداد ويجب أضافة هذه الادخال الاجباري وأعادتها إلى موظفين إقليم كردستان.
	(١٤) (١٢/٩/٢٠٢٣)		حول عدم وجود ألية تحويل مياه الثقيلة أي المجاري المدن والاستفادة منه لغرض الزراعة والري، وعدم وجود طرق الري الحديث لغرض الزراعة لذا على الحكومة دعم الفلاح من حيث تأمين الوسائل الحديث للري.
فراس تركي عبد العزيز طلاب مسلماوي	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		بخصوص أهمية زيادة تخصيصات موازنة المحافظات وبخاصة محافظة كربلاء لخصوصيتها. وكذلك زيادة موازنة وزارة التعليم العالي.
	(٢٢) (٢/٥/٢٠٢٣)		حول الاهتمام وتطوير هذا الجهاز والاهتمام به من ناحية التشريع وكذلك من ناحية تخصيص موازنة تليق بالعمل الذي يقوم به.
	(٢٤) (٦/٥/٢٠٢٣)		حول القانون تجاهل شيء مهم أنو لم يذكر شيء لذوي الشهداء لذلك تخصيص ١٥ % أن تكون نسبة مخصصة للقبول في المعهد استناداً الى قانون مؤسسة الشهداء رقم ٢ لسنة ٢٠١٦ يشمل كافة الفئات المشار إليها في القانون
	(٢٥) (٩\٥\٢٠٢٣)		تشريع قانون لحرية التعبير والتظاهر السلمى هو أمر مهم جداً لتنظيم هذه العملية وبيان حقوق والواجبات في أن واحد
	(١٤) (١٢/٩/٢٠٢٣)		ما هي الجهود الدبلوماسية لمعالجة ازمة المياه وهل هنالك جدول زمني لمعالجتها
محمد كريم عبد الحسين هادي العبادي	(٨) (٢١\٢\٢٠٢٣)		بخصوص مخاطر السلاح النووي والبحث عن حلول واقعية مع المنظمة الدولية لمعالجة هذه المخاطر
	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		بخصوص المادة ٣ كان يجب أن تكون هناك جداول توضح السياسات والاستراتيجية المالية. لابد من الدعوة إلى تطبيق المادة الدستورية ١١٢ التي أشارت الى المناطق المحرومة. وهي أحق بالاهتمام والتخصص المالي. تسوية قروض الفلاحين الذين أخذوا قروض واستولت داعش على أراضيهم.
	(٢٣) (٤/٥/٢٠٢٣)		إلغاء قرارات مجلس قيادة الثورة المقبور فيما يخص مندلي وكذلك في بلد والدجيل وفي المناطق التي عانت الحرمان وفي الجنوب وفي مدينة الصدر وغيرها لابد من وضع تشريعات لإلغاء هذا القانون وفى كركوك أيضاً وفى كل مناطق العراق

	(٣) (١٨/٧/٢٠٢٣)		"بخصوص القوانين التي حصل بها اتفاق لنعتبرها خارط الطريق لسير عمل الاجراءات التشريعية في المجلس ما بين رؤساء الكتل السياسية ورؤساء اللجان ورئاسة المجلس حتى نمضي في اقر ار القوانين بدل هذهِ الإشكالات التي تحصل داخل الجلسة.
محما خليل قاسم حسن	(١٠) (٤/٣/٢٠٢٣)		دمج قانون مجالس المحافظات مع قانون مجلس النواب يؤدي الى ارباك ويخالف الدستور والقانون مثال لذلك المادة (٥) (٤) (مع مداخلة واحدة)
	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		حول زيادة تخصيصات محافظة نينوى بحسب الضرر والحرمان وبغداد بوصفها ثلث سكان العراق وزيادة التعويضات للنازحين وزيادة تخصيصات الاوقاف المسيحية واليزيدية والمندائية وصرف تخصيصات البيشمركة. ونطالب ان يكون صندوق اعمار سنجار منفصل عن بقية الصناديق.
	(٢١) (٢٩/٤/٢٠٢٣)		بخصوص اعطاء الاولوية للمهندسين الزراعيين والاطباء البيطريين. ومراعات الموقع والمنطقة الجغرافية في الايجار.
	(١٤) (١٢/٩/٢٠٢٣)		بخصوص مصادر المياه خارج العراق ومناسيب التدفق وتعامل مع الدول وفق القانون والأعراف الدولية (مع مداخلة واحدة)
حيدر محمد حبيب **مجيد حمادي الخميس**	(١) (١٤\١\٢٠٢٣)	بخصوص المادة (٣٥) خامسا للنظام الداخلي المتضمنة الموافقة انتقال الأعضاء بين اللجان	
	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		بخصوص تأخير الحكومة للموازنة لمدة ٦ أشهر فضلا عن تأخيرها من قبل رئاسة المجلس لمدة نصف شهر ..فضلا عن ان الموازنة لم تشر ارقامها الى انها لثلاث سنوات سوى عنوانها واعتماد سعر البرميل ٧٠ دولار مجازفة كبيرة
	(١٥) (١٨/٩/٢٠٢٣)		بخصوص استبعاد الدوائر المركزية من العقود (١٥٠) الف وارسال كتاب الى وزارة المالية لاستحصال استثناء حتى يتم شمول الدوائر المركزية ليس فقط المحلية
	(١٤) (١٢/٩/٢٠٢٣)		بخصوص ضرورة معرفة أسباب عدم زيارة السيد رئيس تركيا إلى العراق والحقيقي كان ممكن استثمار هذه الزيارة لمعالجة شحة المياه
محمد عبدالامير عبد الحسين عبد النبي عنوز	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		بخصوص تأخير الموازنة ولم يقترن بالحسابات الختامية وهذا خرق دستوري وهناك استثناءات هي بوابة للفساد والمقصود الاجراءات الاستثنائية ولا يمكن الاعتماد في التخصيصات على نسب السكان بل هناك معايير اخرى يتم اهمالها.
	(٢١) (٢٩/٤/٢٠٢٣)		بخصوص مصادر ممتلكات الدولة انا ارى ممتلكات الدولة بما فيها الاراضي الزراعية تتعرض للهدر

	(١٣) (١١/٩/٢٠٢٣)		بخصوص عملية التعويض من شركات التأمين وما هي قدرتها ومقدار سقف التأمين وحجم المال المهدور في قانون التعديل الثاني لقانون التأمين على المسؤولية الشخصية لموظفي دوائر الدولة والقطاع العام رقم (٤٧) لسنة ١٩٩٠.(نقاش بـ مداخلتين)
	(١٤) (١٢/٩/٢٠٢٣)		حول المفهوم التركي للقضايا التي تتعلق بالمياه ومصالح تركيا فاين مصالحنا الوطنية في مواجهه هذا المفهوم وموضوع التحكيم في لاهاي (مع مداخلة واحدة)
هيثم عبد الجبار محمد فهد الزركاني	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		بخصوص عن تخصيصات مالية لمعالجة شحة المياه والمياه المالحة في البصرة.
	(٢٧) (١٧\٥\٢٠٢٣)	هل القانون يجبر الهيأة على تأسيس مصرف ويتيح لها هذا فرق بين الإجبار والإتاحة أن الكثافة المالية التي سوف تشترك في هذا الصندوق سوف لن تنظم من خلال الصندوق فقط، يجب أن يكون هناك مصرف وأيضاً تطوير هذهِ المبالغ من خلال القروض مع مداخلة واحدة)	
	(٣) (١٨/٧/٢٠٢٣)		صادفنا تظاهرة اردنا اصطحاب بعض يقرأون بيان ونأخذ مطالبيهم المتظاهرين كممثلين للباقين أن هؤلاء نحتويهم، نأتي بستة أشخاص ممثلون عن باقي المتظاهرين ليوصلوا مطالبهم ولكن القوات الامنية منعتنا. (مع مداخلة واحدة)
	(١٤) (١٢/٩/٢٠٢٣)		حول البرنامج الحكومي الذي صدر بشكل رسمي منذ ستة أشهر لحين ٣١ حزيران ولو أطلعت على البرنامج الحكومي لوزراتي الخارجية الموارد المائية لا تجد أي ذكر لمعالجة مثل هذه الأزمة الكبيرة التي يمر بها البلد
ابتسام هاشم عبد حسين الابراهيمي	(١) (١٤\١\٢٠٢٣)		بخصوص الاستثمار في المشاريع المتوقفة وما هو النص القانوني البديل ولم تتضمن النسخة وجوب تقديم المستثمر تأمينات نقدية او خطاب ضمان وفق الاصول المتبعة في قانون الاستثمار
	(٢٠) (١٦/٤/٢٠٢٣)		بخصوص حصة محافظة كربلاء من الموازنة
	(٢٢) (٢/٥/٢٠٢٣)		بخصوص الإضافة الى المادة ٦ قانون الجهاز يجب ان يكون مدني وعسكري والمادة ٧ وال ١٣ من ذات القانون
	(١٤) (١٢/٩/٢٠٢٣)		حول وجود التزام من الجانب التركي للاتفاق عام ١٩٨٧ من عدمه ومدى تأثير او فائدة

			الاطلاقات المتقطعة على نهر دجلة ولماذا لم يحسم الموقف الحكومي لاتفاقية عام ١٩٧٥
بريار رشيد شريف محمد	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		بخصوص رواتب موظفي الاقليم وتعويض المستقطع منها ولايجوز استخدامها كورقة ضغط على حكومة الاقليم.. فصلا عن الاهتمام بمستشفيات مرضى السرطان. وتعديل تخصيصات الاقليم بحسب النسبة المثبتة
	(٢٥) (٩\٥\٢٠٢٣)		بخصوص المادة الأولى من قانون حرية الراي وبالتالي مشروع القانون يتجاوز حرية غير المواطنين من أبناء الجاليات الأخرى في العراق في التعبير عن آرائهم وهذا تجاوز صريح على مفهوم الديمقراطية وأنه يخالف إعلان العالمي لحقوق الأنسان والاعراف الديمقراطية العالمية.
	(٢٣) (٤/٥/٢٠٢٣)		الاقتراح على الموافقة على طرح مشروع قانون استحداث حلبجة محافظة للتصويت واقراره من قبل مجلس النواب
	(١٤) (١٢/٩/٢٠٢٣)		بخصوص المشاكل التي تواجه سد دربندخان ودوكان
عامر عبد الجبار اسماعيل علي عرب	(١٧) (٢\٤\٢٠٢٣)		حول ان الهيئة المستحدثة ما هى الا زيادة فى الهيكلية والترهل الوظيفى وكان من المفترض تطوير الجهاز المركزي للإحصاء وبالتقنيات الحديثة
	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		بخصوص تقرير اللجنة المالية
	(٢٢) (٢/٥/٢٠٢٣)		حول الاتفاقية جميعها جيدة، ما عدا الحرية الخامسة فقرة الحرية الخامس تحذف (نقاش بـ عشرة مداخلات)
	(١٤) (١٢/٩/٢٠٢٣)		بخصوص موضوع التفاوض مع تركيا بخصوص ازمة المياه
غريب احمد مصطفى امين	(٢٤) (٦/٥/٢٠٢٣)		حول المساعدات القانونية تعمل منظمات المجتمع المدني بمساعدة الأمم المتحدة على إصدار قانون كهذا واقترح إعطاءها صلاحية متابعة بعض معاملات المواطنين المتلكئة فى دوائر الدولة
	(٢٤) (٦/٥/٢٠٢٣)		بالنسبة لقانون إعداد معهد الخاص المفوضين بالشرطة خطوة مهمة في تربية الجيل المحترف الأكاديمي في مجال الشرطة، لكن يجب أن يرفع عنهم مظلومية منعهم من الترقيات الى درجات الملازم فما فوق من خلال هذا القانون في حال توفر الشروط المطلوبة
	(٢٥) (٩\٥\٢٠٢٣)		حول ضمان حق الاجتماع والتظاهر السلمي وليس قيدها بقيود غير مفهومة مثل مخالفة الآداب العامة والنظام العام وتحديد الجهة التى عندها حق أن يقرر بأن الاجتماع يخالف النظام العام أو الآداب العام أو بأقل سخرية، هل وزارة الداخلية أو القضاء؟
	(١١) (١٦/٨/٢٠٢٣)		حول موضوع الجواز العراقي باعتباره من الجوازات الأقل أهمية واقل تسلسل لجوازات

			العالم ما هي الأسباب وما هي سبل المعالجة وما هي الإجراءات الحكومة بهذا الخصوص اذا كان الامر حقيقي وليس بداعه
عباس شعيل عوده ثجيل الزاملي	(٤) (٧\٢\٢٠٢٣)		بخصوص التعديلات على قانون إقامة الأجانب وتأجيل قراءته لحين قراءة الفقرات المعدلة قراءة أولى (نقاش بـ مداخلتين)
	(٨) (٢١\٢\٢٠٢٣)		بخصوص احداث الطارمية وديالى واهمية ايجاد الحلول بعيدا عن التصعيد الطائفي
	(١٠) (٤\٣\٢٠٢٣)		حول الغاء مقترح انتخابات الخارج وإلغاء كلمة الاقضية في نص القانون
	(٢٤) (٦/٥/٢٠٢٣)		بخصوص المادة ٨ من قانون معهد اعدد مفوضي الشرطة ولدينا ملاحظة على أن يكون هناك عدد من الأيام ١٠ أيام في الشهر من الإجازة للتطبيق في مراكز الشرطة والأقسام والمديريات التابعة لوزارة الداخلية (مع مداخلة واحدة)
عقيل عباس جساب عطيه الفتلاوي	(١٠) (٤/٣/٢٠٢٣)		بخصوص تصويت العراقيين في الخارج
	(١٤) (١٨\٣\٢٠٢٣)		حول اشراك رئيس لجنة الشباب والرياضة في تقرير اللجنة المؤقتة المكلفة بوضع توصيات لمكافحة المخدرات
	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		حول تخصيصات محافظة النجف وبخاصة للقطاع الخدمي والصحية
	(٢٧) (١٧\٥\٢٠٢٣)	حول المادة ٧٦ ثانيا من النظام الداخلي الخاصة بحضور أي عضو اجتماعات أي لجنة أخرى، اللجنة المالية تركت جلساتها تحت قبة مجلس النواب لتذهب إلى قصر الضيافة الأمر الذي يتعذر على أغلب النواب ممارسة حقهم وفقاً للمادة (نفطة مع مداخلة واحدة)	
عبد الرحيم جاسم محمد مطلك	(١٠) (٤/٣/٢٠٢٣)		حول تطرق المادة (٦) فقط إلى توزيع مقاعد الكوتا ولم تتطرق إلى عملية التصويت
	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		حول موضوع حصة محافظة نينوى
	(٢١) (٢٩/٤/٢٠٢٣)		بخصوص التفريق بين الراضي الديمية والسيحية وذات الامطار الكافية والامطار القليلة في اسعار الايجار وأطالب الأخوة بتضمين إعفاء الفلاحين من الإيجار خلال ٤ سنوات بسبب الجفاف وشحة المياه
	(٢٥) (٩\٥\٢٠٢٣)		بخصوص ضرورة تواجد توضيح لكل انضمام للعراق سواء اتفاقية او بروتوكول او تعاون وماهي الإيجابيات والسلبيات للبلد

دنيا عبد الجبار علي جبر الشمري	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		حول استراتيجية تخص المرأة اعلن عنها في ٨ آذار هذا العام ولكن الموازنة تخلو من اي تخصيصات لهذه الاستراتيجية. ويجب أن يكون هناك في مفردات البطاقة التموينية حليب للأطفال.
	(٢١) (٢٩//٢٠٢٣)		حول المادة (٢٢) من النظام الداخلي بخصوص انعقاد الجلسات الشهرية والمطالبة بتحديدي جدول للجلسات
	(٢٢) (٢/٥/٢٠٢٣)		بخصوص عدم تسليم نسخة من قانون التعديل الأول لقانون الايزيديات الى لجنة المرآه
	(٢٥) (٩\٥\٢٠٢٣)		حول وجوب أن تكون هناك أعمار المتظاهرين أكثر من ١٨ سنة وهناك مطالبات محدد في التظاهر وعدد محدد وما هي العقوبات التي تكون على تجنيد أو تجميع الأشخاص غير البالغين وما هي عقوبات المتجاوزين؟
محمد راضي سلطان مشلوخ الزيادي	(٤) (٧\٢\٢٠٢٣)	بخصوص المادة (٩) و(٣٧) و (١٠٠) اسال الرئيس هل تم التنسيق مع لجنة المحافظات والاقاليم بشان قرار اقاله محافظ الديوانية كي تذكر او تدرج في جدول اعمال مجلس النواب	
	(٦) (١/٨/٢٠٢٣)		بخصوص عدم ارسال وزارة المالية أي تعليمات بتنفيذ الموازنة واللجنة المالية اين من متابعة والاشراف على المشاريع التي تم تشريعها من قبل المجلس
	(٩) (١٤/٨/٢٠٢٣)		يجب على مجلس النواب ان يلتزم أولاً بالأنظمة والقوانين الفعالة وبعدها الشعب أولاً، المادة ٣٧ ثالثاً تناقش فقرات جدول الاعمال حسب تسلسلها الوارد في الجدول ولا يصار الى مناقشة لأي فقرة جديدة إلا بعد الانتهاء كلياً من مناقشة الفقرات السابقة
احمد طه ياسين احمد الربيعي	(٢٣) (٤/٥/٢٠٢٣)		حول وجود إعفاءات ضريبية في المادة ٥٣ من الاتفاقية، وهو أمر يتعارض مع زيادة وتعظيم الايرادات الغير نفطية للعراق.
	(٢٥) (٩\٥\٢٠٢٣)		بخصوص المادة ٨ و٩و ١١ من قانون حرية التعبير عن الراي
	(١٣) (١١/٩/٢٠٢٣)		ملاحظات حول المادة ل ١ و١٠ و١١ و١٥ حول قانون مكافحة الإرهاب
احمد عبدالله محمد موسى الجبوري	(٤) (٧\٢\٢٠٢٣)	حول المادة ٣٧ ثانيا بخصوص الادلاء ببيان عما جرى من كوارث الزلازل في سوريا وتركيا وفتح الحدود امام المساعدات	
	(١١) (٦\٣\٢٠٢٣)		بخصوص القراءة الأولى لمشروع قانون تنظيم حقوق ضحايا مستشفى أبن الخطيب

	(٩) (١٤/٨/٢٠٢٣)		الاعتراض عل المادة ٢ من قانون ايجار الأراضى الزراعية
نه رمين معروف غفور امين حمه امين	(١٠) (٤/٣/٢٠٢٣)		بخصوص تعديلات المواد (٣،١) من قانون التعديل الأول لدعم المشاريع الصغيرة
	(٧) (٣/٨/٢٠٢٣)		من الضروري أن تكون العبارة للهيأتين هيأة البحث العلمى طالما تتضمن التعليم التقنى وهيأة الرقابة الوطنية يفترض أن تكون الحقوق والامتيازات للهيأتين
	(١٤) (١٢/٩/٢٠٢٣)		المطالبة بالتأكيد بوضع خطط وبرامج واستراتيجيات لقيادة المعالجة والحلول وتدارك هذه الأزمة في الوقت الحاضر ومستقبلاً.
ايمان عبد الرزاق محمد عارف	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		حول الزام حكومة الاقليم بإعداد موازنة سنوية وفق المادة ١ ثامنا من قانون الادارة المالية تسوية مدخرات موظفى الإقليم
	(٢٥) (٩\٥\٢٠٢٣)		حرية التعبير حق أساسي من حقوق الأنسان وحسب ما نصت عليه المادة (١٩) من الأعلام العالمي لحقوق الأنسان ومع ذلك يهدد هذا الحق عدد من الحكومات والتي تعرض حرية الأعلام للاعتداء في العديد من الأماكن بسبب دورها الأساسي في ضمان الشفافية عمى مستوى السلطات العامة
	(١٤) (١٢/٩/٢٠٢٣)		ان تغيير المناخ أكبر تهديد يواجه العراق وهو يؤثر على القطاع الزراعي ولحقوق الأنسان الأساسية ويكون عائق أمام التنمية المستدامة ويفاقم التحديات البيئية والأمنية والسياسية والاقتصادية ويجب على الحكومة وضع خطة استراتيجية واضحة تقلل من هذا الخطر.
رعد حميد كاظم عواد الدهلكي	(١٢) (٧\٣\٢٠٢٣)		حول قراءة بيان حول الوضع الأمني في ديالى
	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		حول موضوع العجز في الموازنة واهمية توجيهها الاتجاه الصحيح. وأشار الى رواتب الصحوات وبخاصة كبار السن .
	(٦) (١/٨/٢٠٢٣)		المطالبة بان تكون نكون هناك جلسات للقوانين وجلسات للمناقشات العامة للأوضاع المواطنين وقضاياهم (مع مداخلة واحدة)
عبد الكريم على عبطان دهش الجبوري	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		بخصوص موضوع سلم الرواتب، وتثبيت الصحوات والعقود والاجراء اليوميين. وزيادة رواتب المتقاعدين. ودعم شركات وزارة الصناعة
	(٢١) (٢٩/٤/٢٠٢٣)		بخصوص هذا القانون لم يأتي بجديد فهناك قوانين نافذة سابقة، فإلغاء ما سبق ليس فيه مصلحة.
	(١٤) (١٢/٩/٢٠٢٣)		حول الحجم تجاري والتبادل بينَ الدولتين لربما يصل إلى٢٥ مليار دولار سنوياً، هذهِ إحدى القضايا التي يُفترض أن نُلوح بها لإعادة النظر في عملية التبادل التجاري إذا ما تمَ الاتفاق على إطلاق هذهِ الحصة المائية كما مأخوذ بالاتفاقيات الدولية

هه ريم كمال خورشيد عثمان	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		بخصوص موضوع القروض المخصصة للقوات الامنية لم تذكر البيشمركة ..حصة الاقليم لا تتطابق مع الاحصاءات في وزارة التخطيط وطالب بتعويضات لشهداء وسجناء الاقليم ..
	(٢٣) (٤/٥/٢٠٢٣)		بعد تعرضها للخسائر الفادحة والدمار التي طالت بناها التحتية والإبادة الجماعية التي مُرست بحق أبنائها على أيدي الأنظمة التى تعاقبت على حكم ال، العراق اعطائها موازنة إضافية لتنفيذ المشاريع الخدمية، وتوفير فرص العمل لأهالى تلك المدينة الشامخة
	(١٢) (٩/٩/٢٠٢٣)		حول احداث التظاهر في كركوك والمطالبة بسحب القوات العسكرية منها واعتبار الضحايا شهداء ويتم تعويضهم وتشكيل لجنة تقصي الحقائق لمحاسبة المقصرين
علاء كامل جبار معيبد الركابي	(٣٠) (١٠\٦\٢٠٢٣)		بخصوص عدم شمل شباب تشرين فى قانون الموازنة المادة ٣٠ (نقاش بـ ٥ مداخلات)
	(٣١) (١١/٦/٢٠٢٣)		بخصوص تقيم أداء وزير الكهرباء والتصويت على قطع المنح عن السنة التي خرج الموازنة ٢٠٢٦ كيف يحصل ذلك (مع مداخلة واحدة)
	(١٨) (٢/١٠/٢٠٢٣)		بخصوص المادة ١٩ و٢٢و ٢٤ من مشروع قانون الإحصاء والنظم الجغرافية (نقاش بـ ١١ مداخلة)
نجوى حميد محمد علي كاكه يي	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		بخصوص الاجحاف الذي لحق بعض المكونات في كركوك بعدم تعيينهم في الاجهزة الامنية ..فضلا عن عقود مفوضية الانتخابات. بعض القرى في كركوك تعرضت المدارس والمراكز الصحية فيها للدمار لهذا تحتاج لتخصيصات العمارة.
	(٢١) (٢٩/٤/٢٠٢٣)		بخصوص موضوع تعين العشرة الأوائل وموضوع انعدام احترام الكوادر التربوية
	(١٤) (١٢/٩/٢٠٢٣)		بخصوص موضوع ردم بحيرات الأسماك وإيجاد حلول لهذه المشكلة
امل عطيه عبد الرحيم حسن الناصري	(١٠) (٤/٣/٢٠٢٣)		بخصوص ضرورة وجود مجلس المحافظات لتوفر الية رقابية على المشروعات وتوزيع عادل للثروات وموضوع التمثيل العددي غير كافي لأنه لا يوجد تمثيل للأقضية وإلغاء الفقرة خامسا من المادة ٣ من القانون
	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		حول الواقع في محافظة ذي قار وجيوش العاطلين فضلا عن المفسوخة عقودهم في الدفاع والداخلية والحشد. واشارت الى الهجرة من بعض القرى والنواحي بسبب انعدام الخدمات .
	(٢٢) (٢/٥/٢٠٢٣)		الانضمام الى المنظمة الإسلامية للامن الغذائي فرصة للتواصل والتعاون بين الدول الاسلامية
مصطفى خليل نصيف جاسم الكرعاوي	(٦) (١٣\٢\٢٠٢٣)	حول المادة (٣٧) من النظام الداخلي والمادة (١٨) من قانون مجلس النواب (نقطة بـ مداخلتين)	

	(١١) (٦\٣\٢٠٢٣)		بخصوص اشتراك اللجنة المالية بالاتفاقيات والمعاهدات ذات الأثر المالي مع اللجان المختصة الأخرى (نقاش بـ مداخلتين)
	(١٤) (١٨\٣\٢٠٢٣)		حول المادة ١٧ من قانون النقل البحري مع مصر الخاص بتحديد أعضاء اللجان الملاحية المشتركة
باسم خضير كاظم زياره الغرابي	(١) (١٤\١\٢٠٢٣)		بخصوص إعادة صياغة ودراسة للفقرة ٦ من قانون الاستثمار الصناعى التى لم تبين العقوبات المقررة ولم يتضمن اي نوع من العقوبات على الافعال التي تمس حقوق وحريات العاملين في المشروع او المساس في ضماناتهم القانونية واعادة النظر في رسم مبلغ الاعتراض
	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		بخصوص إيرادات المنافذ الحدودية وتخصيص ٥٠٪ للمحافظة ولكن هناك محافظات ليس لديها منافذ او اي موارد وهي تعاني الخراب والدمار كمحافظة الديوانية اقترح ان يخصص لها صندوق اعمار كما أشار الى عدم ايجاد تفاصيل عن معالجة العجز في الموازنة.
	(٢١) (٢٩/٤/٢٠٢٣)		بخصوص الوضع الصناعى المتردي في اغلب المحافظات وخاصة وضع محافظة الديوانية
كريم شكور محمد قادر الداودي	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		حول مخصصات البيشمركة يجب ربطها بمخصصات الجيش .
	(٢٣) (٤/٥/٢٠٢٣)		حول للمادة ٢ التى تخص الوحدات الإدارية للمحافظة لم يحدد فيها السقف الزمنى لتحديد الوحدات الإدارية، أن يكون تحديد الحدود الإدارية للمحافظة حلبجة خلال ستة اشهر أو لا يتجاوز السنة الواحدة.
	(١٠) (٤/٣/٢٠٢٣)		حول المادة (٩) من قانون التعديل لثالث لمجالس المحافظات
علاوي نعمه موله طارش البنداوي	(١٠) (٤/٣/٢٠٢٣)		حول اضافة البند تاسعاً إلى المادة (٧) من أصل القانون في حال ترشيح أحد أعضاء مجلس النواب في انتخابات مجالس المحافظات يعد مستقيلا حكماً من عضوية مجلس النواب حال إعلان فوزه بمقعد مجلس المحافظة
	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		بخصوص مناطق شرق القناة ومنها مدينة الصدر وهذه المناطق بكثافتها السكانية تشكل نصف سكان بغداد بحاجة الى تخصيصات لأنصافها .محاضري الرصافة الثالثة ومحاضري تربيات بغداد الخمسة نطالب ان يتم تضمين مبالغهم في الموازنة.
	(٢١) (٢٩/٤/٢٠٢٣)		بخصوص محاضري مدينة الصدر
صباح صبحي حيدر حسن	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		حول المدارس الصينية وحصة الاقليم منها ..كما أشار الى مخاطر سعر برميل النفط في الموازنة

	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		حول انخفاض الإيرادات غير النفطية قياسا بالسنة السابقة ..والدعوة لدعم المشتقات النفطية في الاقليم أسوة بالمحافظات.
	(٢٣) (٤/٥/٢٠٢٣)		حول المادة ١١٥ من الدستور، التي تنص على إن كلما لم ينص عليه في الاختصاصات الحصرية للسلطات الإتحادية يكون من صلاحيات الأقاليم والمحافظات الغير منتظمة بإقليم والصلاحيات الأخرى المشتركة بين الحكومة الإتحادية والأقاليم،
سروه محمد رشيد ميران زنكنه	(١٠) (٤\٣\٢٠٢٣)		بخصوص قانون دعم المشاريع الصغيرة اقترح قرض طويل الأمد وبدون فائدة ذلك لزيادة فرص العمل لأكبر عدد من المواطنين
	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		حول موضوع حصة الاقليم والمحافظات ووفق اي إحصاء حددت وطالبت بحصة الإقليم من النفقات الحاكمة وكذلك من المشاريع الممولة من للقروض واعادة الرواتب المستقطعة من موظفي الاقليم .
	(٢٣) (٤/٥/٢٠٢٣)		المطالبة ان توضع تخصيصات مالية خاصة لإعادة إعمار المحافظة واعادة إعمار بنيتها التحتية والمشاريع الخدمية مع تخصيص مبلغ مالي، وتعمل الحكومة الإتحادية على صرف كلف العلاج والخدمات الطبية لمرض السرطان والذين أصيبوا بالسلاح الكيمياوي
رفيق هاشم شناوه سالم الصالحي	(١٧) (٢\٤\٢٠٢٣)	المطالبة بتحويل قضاء الزبير الى محافظة	
	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		حول البصرة واهمية إعادة تأهيل المصانع فيها كمعمل البتروكيمياويات والحديد والصلب ومعمل الاسمدة وعمل الورق لما لها من مردود اقتصادي ودعم ميناء الفاو والاهتمام بقضاء الزبير الذي توجد فيه معظم الشركات النفطية
	(٢١) (٢٩/٤/٢٠٢٣)		بخصوص حشد الدفاع
زينب رحيم طعيمه دايس الجياشي	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		بخصوص المادة التي تنص على عدم ترويج اي معاملة لمن لم يسدد فواتير الماء والكهرباء وطالبت بزيادة تخصيصات تنمية الاقاليم والمحافظات وتعويض المتضررين المشمولين بقانون رقم ١٦ لسنة ٢٠١٠ .
	(٢٥) (٩\٥\٢٠٢٣)		حول النزاع حول تفسير وتطبيق الاتفاقية بين دولتين يحال بناءً على طلب الدولة منها إلى التحكيم إذا لم تتمكن الاطراف من الاتفاق على تنظيم التحكيم خلال ٦ أشهر من تاريخ طلبه بمقدور أي منهم أن تحيل النزاع إلى محكمة العدل الدولية بطلب يتماشى مع قانون المحكمة،
	(٢٥) (٩\٥\٢٠٢٣)		حول تعديل المادة (١-٢--٣ -٥ -٧) من قانون حرية التعبير عن الراي والتظاهر السلمي
ضحى رضا هاشم علوان القصير	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		بخصوص محافظة الديوانية كونها من المحافظات الاشد فقرا. اضافة الى ملف الصحوات واشارت الى العجز في الموازنة والأسواق النفطية.

	(٢١) (٢٩/٤/٢٠٢٣)		بخصوص معرفة نتيجة الاستجواب وقضية الاعتداء على الهيئة التعليمية
	(١٣) (٩\٤\٢٠٢٣)		حول استجواب مجلس أمناء شبكة الإعلام العراقي (نقاش ب ٨٢ مداخلة)
رونزي زياد سيدو رشو بك	(١٠) (٤/٣/٢٠٢٣)		نطالب مجلس النواب الموقر بالموافقة على تحديد عدد المقاعد الكوتا اليزيدين في محافظة نينوى ليتناسب مع حجم السكاني في المحافظة
	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		بخصوص اعمار سنجار وضرورة زيادة هذا المبلغ لمواجهة الخراب والدمار الذي لحق بالمدينة وتوابعها على يد داعش الإرهابي، كما نطالب نصرف المبالغ الخاصة بالناجيات الايزيديات
سعاد جبار محمد على النجفي	(٢٠) (١٦/٤/٢٠٢٣)		بخصوص حصة محافظة النجف وكربلاء وخصوصية هذه المحافظة ..فضلا عن تخصيصات وزارة التربية
	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		حول المادة السابعة وصلاحيات التصرف بتخصيصات الطوارئ الى حد ٣ مليار لهذا يجب غلق هذا الباب
عبدالامير نجم عبدالله مدلول المياحي	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		حول المادة ٣٦ التي تخصص نسبة ١٠٪ من ايرادات العيادات الشعبية تخصص لدعم المؤسسات الصحية في المحافظات والمادة ٣٧ عن الأراضي التي يتم التبرع بها لإقامة مراكز صحية او مدارس والمادة ٤٥ عن تأسيس صندوق لتحسين البيئة.
	(٢١) (٢٩/٤/٢٠٢٣)		بخصوص استحقاق حرب الخليج وأصحاب الشهادات في وزارتي الداخلية والدفاع (مع مداخلة واحدة)
ضياء كاظم هندي خنياب ال جهلول	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		حول زيادة تخصيصات كربلاء
	(٢٢) (٢/٥/٢٠٢٣)		بخصوص منع مزدوجي الجنسية من الانتساب الى جهاز الامن الوطني
عدنان عاشور عدنان عبدالله الجابري	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		بخصوص مخالفة الموازنة للمادة الدستورية ١٢١ ..لهذا نرى ان هناك اجحاف لبعض المحافظات في تنمية الاقاليم وان تخصيصاتها قليلة جدا. فضلا عن مخالفة قانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم ٢١ لسنة ٢٠٠٨ وبخاصة في قضية البتر ودولار بالنسبة للمحافظات المنتجة للنفط.
علي يوسف حمود ناجي الموسوي	(٢٢) (٢/٥/٢٠٢٣)		حول المادة ٩ من قانون جهاز الامن الوطني الفقرة الخامسة بخصوص مدير مكتب رئيس الجهاز
	(١٠) (٤/٣/٢٠٢٣)		حول انتخابات الخارج في قانون مجالس المحافظات
نايف خلف سيدو شمو الجندو	(٦) (١٣\٢\٢٠٢٣)	حول إحصاء السكان والتوازن بين عدد نفوس الايزيديين وعدد ممثليهم من النواب	
	(١٠) (٤/٣/٢٠٢٣)		أطالب بحصر التصويت لأبناء المكو ن اليزيدي داخل مناطقهم الأصلية وعدم فتح مراكز

			للتصويت داخل المخيمات وبإمكان النازحين التصويت في مناطقهم الاصلية لضمان منح الاصوات للممثلين الحقيقيين
باسم خزعل خشان جازع البركي	(٦) (١٣\٢\٢٠٢٣)	حول المادة (٩٤) من الدستور ومراعاة قرارات المحكمة الاتحادية فيما يتعلق بالمكونات (مع مداخلة واحدة)	
	(١١) (٦\٣\٢٠٢٣)	حول المادة (٣٦) من النظام الداخلي والمادة (٦١) من الدستور (نقطة بـ ست مداخلات)	
نورس محمود عيسى عبد الواحد الجبوري	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		بخصوص العجز الكبير في الموازنة فكان الأجدر تخفيض بعض النفقات مثل تخصيصات الأمانة العامة لمجلس الوزراء والمطالبة بإلغاء المادة ٤٢ التي تفرض بعض الضرائب والرسوم على المواطنين. وهناك تفاوت كبير بين محافظة وأخرى ولماذا دمج موازنة ثلاث سنوات في موازنة واحدة؟؟
	(٢٤) (٦/٥/٢٠٢٣)		المطالبة بلجنة الدفاع والامن بالتدخل لحل ملف نظام البديل بما يخص قيادة قوات الشرطة الاتحادية وقيادة الحدود والتصويت على انهاء ملف الفضائيين
ناديه محمد جبر كميش العبودي	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		بخصوص عن تخصيصات محافظة البصرة من البتر ودولار ويجب مساواتهم مع المحافظات الاخرى.
	(٢٥) (٩\٥\٢٠٢٣)		حول رؤية كتلة حقوق مخالفة قانون حرية الراي لمواد ٣٧ و٢ و٤٦ للدستور
فاروق حنا عتو شمعون	(٣) (٢٨\١\٢٠٢٣)		قراءة بيان من المكون المسيحي بخصوص ادانة العمل المشين لحرق نسخة من القران الكريم
	(٤) (٧\٢\٢٠٢٣)		بخصوص قانون هياه الاعلام والاتصالات وارساله للقراءة الأولى بدون علم لجنة الثقافة والاعلام
مثنى عبدالصمد محمد حسين السامرائي	(٥) (٩\٢\٢٠٢٣)		المطالبة بتفعيل وتشغيل النظام الالكتروني في التصويت على فقرات المجلس والقوانين
	(٨) (٢١\٢\٢٠٢٣)		بخصوص احداث الطارمية وديالى واهمية ايجاد الحلول بعيدا عن التصعيد الطائفي
اسامه كريم خلف جثير البدر	(١٠) (٤\٣\٢٠٢٣)		ملاحظات بخصوص مكونات الكوتا حاملين شهادة الإعدادية والدبلوم وحرمانهم من الترشيح واضافة مقعد للمكونات في بعض المحافظات منها البصرة
	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		حول عدالة ومساواة الموازنة بين المحافظات وتثبيت عقود ١	١٠ وتضمين حصة المحافظات من البتر ودولار في الموازنة.
اسعد محمد محمد علي حسن الحموزي	(١٠) (٤/٣/٢٠٢٣)		بخصوص اعتماد العد والفرز الالكتروني في مراكز الاقتراع بالإضافة الى العد والفرز اليدوي
	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		بخصوص الاقتراض من الوكالة اليابانية للتنمية لغرض تمويل الوزارات والاقليم واهمية زيادة

			حصة وزارة الموارد المائية لوضع معالجات لشحة المياه والجفاف واشار الى أهمية زيادة تخصيصات محافظة البصرة بوصفها المورد الأساس للموازنة وبخاصة بعد توقف تصدير نفط كردستان
ياسين حسن طاهر حسن	(١٠) (٤\٣\٢٠٢٣)		بخصوص صعوبة متابعة التعديلات على قانون مجالس المحافظات والاقضية وضرورة دمج القوانين السابقة بقانون واحد
	(١٤) (١٢/٩/٢٠٢٣)		حول الاقتراح بتشكيل خلية ازمة متكونة من الرئاسات الثلاث للتفاوض مع تركيا في موضوع المياه بالإضافة الى موضوع التخصيصات المائية
مديحه حسن عذيب دبس المكصوصي	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		حول أعادة أعضاء مجلس النواب والوزراء والمحافظين واعضاء المجالس البلدية ومن بدرجتهم الى وظائفهم بعد انتهاء مهامهم اقترح ان يضمن في الموازنة .وإكمال تحويل منتسبي الدفاع والداخلية من حملة الشهادات من خلال الملاك العسكري الى مدني ومساواتهم بأقرانهم .
	(١٤) (١٢/٩/٢٠٢٣)		بخصوص مشكلة المياه وشحتها بسبب التبخر وسوء إدارة المياه والصرف المسرف وقله الثقافة البيئة والسدود وأيضا ضرورة معرفة الاطار الذي تتحرك به وزارة الخارجية فيه والعلاقات الثنائية والاتفاقيات الموجودة بين العراق وايران وتركيا
مزاحم قاسم حمو احمد الخياط	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		حول اهمال ضحايا الانفال وحرمانهم من التعويضات بما يتناسب من الجريمة ونطالب بتخصيصات مالية لتعيين خريجي مناطق المادة ١٤٠ من الدستور.
	(٧) (٣/٨/٢٠٢٣)		"حول توجه سؤال لجنة الصحة والبيئة الى وزارة الصحة بتحديد أسماء المصابين بمرض العوز المناعي وسنة الإصابة
مصطفى احمد عرسان مشوط الجميلي	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		بخصوص ان الموازنة لا تلبي طموح المواطن وبخاصة في المحافظات المحررة.
	(١٤) (١٢/٩/٢٠٢٣)		حول شحة المياه في محافظة الانبار واضرارها
موفق حسين قادر كريم	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		بخصوص عدم وجود عدالة في توزيع الموازنة والمطالبة بزيادة تنمية الأقاليم ل ٢٠٠٪
	(١٢) (٩/٩/٢٠٢٣)		بخصوص حقوق المواطنين وقوتهم في إقليم كردستان وعدم استلامهم رواتبهم
محمد اسماعيل عمر رسول	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		حول مخصصات الخطورة التي يستلمها قوات الحدود الا القوات الموجودة داخل الاقليم .
	(١٤) (١٢/٩/٢٠٢٣)		بخصوص مشكلة الجفاف وقله المياه بعد تقليل الاطلاقات المائية من قبل دول الجوار
فهد مشعان تركي راشد الدليمي	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		بخصوص المطالبة بزيادة تخصيصات المحافظات المحررة بوصفها محافظات منكوبة اضافة الى قلة تخصيصات صندوق الاعمار وأشار الى قلة تخصيصات الوقف السني قياسا بالوقف الشيعي.

	(١٤) (١٢/٩/٢٠٢٣)		لم نرى أي حلول واقعية لازمة المياه من قبل وزارة الموارد المائية منها استخدام الزراعة الحديثة وقنوات الري والترشيد للمياه
فاطمه حسين متيغي رهيج المساعدي	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		حول ذوي الشهادات العليا ومستحقاتهم والملحق المدني لوزارة الدفاع وتعويض فلاحي ميسان عن اضرار فيضان ٢٠١٩
	(١٤) (١٢/٩/٢٠٢٣)		السؤال حول هل يوجد اجراء قانوني بالنسبة من يخل بنسب الاطلاقات المائية
علا عوده لايذ شناوه الشناوه	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		بخصوص المطالبة بزيادة تخصيصات محافظة ذي قار والمطالبة بأنصاف العقود وتثبيتهم
	(١٤) (١٢/٩/٢٠٢٣)		المطالبة بوصول حصة عادلة ومستقرة الى محافظة ذي قار ومعالجة مياه المصب العام انشاء سدة تنظيمية على عمود الفرات وشراء حوضيات في مركز انعاش الاهوار وضرف مخصصات خطورة للكوادر في وزارة الموارد المائية
علاء صباح مرعي شهف الحيدري	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		حول مراعاة محافظة البصرة في اقرار صندوق البتر ودولار .وتضمين مشروع البصرة عاصمة العراق الاقتصادية ودعم مشاريعها وايجاد فرص عمل لشبابها. وتضمين محافظة البصرة بصندوق الأمراض السرطانية والفشل الكلوي.
	(١٤) (١٢/٩/٢٠٢٣)		بخصوص التساؤل هل من انصاف لمحافظة البصرة وضرورة الإسراع بتنفيذ مشروع سد البصرة وتشكيل غرفة عمليات لمشروع سد البصرة
زوزان علي صالح بيرو الهاجاني	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		بخصوص المطالبة بزيادة تخصيصات وزارة الزراعة ووزارة الموارد المائية والاهتمام بشريحة المهندسين الزراعيين والأطباء البيطريين. وتعويض المناطق التي تعرضت للقصف التركي والايراني والمتضررين من العمليات الإرهابية في المحافظات المحررة.
	(١٤) (١٢/٩/٢٠٢٣)		ما هى التدابير الوقائية التى عملت عليها وزارة الموارد المائية والخارجية للحد من مشكلة المياه وهل هنالك خطة طوارئ وهل هنالك نية التوصل مع دول الجوار الى اتفاق ملزم لتقاسم المياه وفق القوانين والأعراف الدولية
زياد طارق عبدالله حمد الجنابي	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		بخصوص عدم الانصاف وعدم المساواة بين المحافظات في توزيع التخصيصات
	(١٤) (١٢/٩/٢٠٢٣)		بخصوص موضوع المؤشرات الموجودة حول وزارة الموارد المالية المتمثلة بالفساد ضمن الإدارة
سالم مطر عبد حسن العيساوي	(٢٧) (١٧\٥\٢٠٢٣)	حول المادة ٥٠ الحفاظ على القسم والحفاظ على ثروات البلد، فيما يخص تشكيل مصرف لهذهِ الهيأة وبشكل مستقل أعتقد به مسؤولية مالية	

		أكثر مما هي جنبة للحفاظ على هذا الوضع	
	(١٤) (١٢/٩/٢٠٢٣)		السؤال حول ما هى الخطة التى وضعتها وزارة الموارد المائية للسيطرة على هذهِ القضية أين المشاريع الكبيرة وأينَ خطة عمل السدود لحصر مياه الأمطار والمياه الفائضة في الاستفادة منها سنوياً
احمد مجيد متعب ديوان الشرماني	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		حول رصد التخصيصات المالية لتعويض الشهداء وجرحى العمليات العسكرية لاسيما ضحايا ثورة تشرين وتعديل سلم الرواتب وتقليل الفوارق بين موظفي الوزارات وتعديل الراتب الاسمي لمنتسبي وزارة الدفاع والداخلية. ودعم مفردات البطاقة ألتموينية
	(١٤) (١٢/٩/٢٠٢٣)		حول الاعتماد على منظومات الري الحديث ويعمل على تبطين جميع النواظم الاروائية لتقليل الضائعات بسبب التبخر واعتماد محطات معالجة المياه الثقيلة الحديثة والصديقة للبيئة التى يمكن من خلالها الاستفادة من مخرجات هذه المحطات في الري والسقي.
اخلاص صباح خضر حسين الدليمي	(١٠) (٤\٣\٢٠٢٣)		بخصوص تعارض المادة (٩) من قانون مجالس المحافظات مع البرنامج الحكومي بالإضافة الى موضوع الكوتا (مع مداخلة واحدة)
	(١٤) (١٢/٩/٢٠٢٣)		بخصوص امتلاكنا حكم في القرار السياسي ونستطيع التأثير على تركيا وايران بخصوص المياه
فاتن محي محسن حسن القرغولي	(١٣) (١١/٩/٢٠٢٣)		بخصوص حقل الدرة الغازي وتحديد اقرب جلسة برلمانية لأجل طرح السؤال الشفوي لوزيرين النقل والخارجية للوقوف على ملابسات والإجراءات بخصوص الحقل (مع مداخلة واحدة)
	(١٤) (١٢/٩/٢٠٢٣)		حول ضرورة وجود سياسية او إستراتيجية لحل دائمي وليس مجرد حل وقتي لمشكلة المياه
فيان صبري عبدالخالق عبد القادر	(١٢) (٩/٩/٢٠٢٣)		حول أوضاع محافظة كركوك بخصوص عرقلة لتنفيذ قرارات رئيس مجلس الوزراء بتسليم مقر الحزب الديمقراطي الكردستاني واستشهاد عدد من الكرد واصابه البعض الاخر
	(١٤) (١٢/١١/٢٠٢٣)		التساؤل حول العراق هل لديه التزامات فى اتفاقية باريس وهل عمل شى بشأن الاحتباس الحراري
دريد جميل ايشوع سمعان	(١٠) (٤\٣\٢٠٢٣)		بخصوص ارسال الملاحظات والتعديلات الى اللجنة المختصة بتعديل قانون مجالس المحافظات
	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		بخصوص اضافة فقرة بإضافة ١٥٠٠ شخص للحشد الشعبى في سهل نينوى فيما يخص لواء ٥٠ .
دارا حمه احمد حسن	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		حول موضوع الاتفاق بين الحكومة والاقليم بشأن الموازنة ونسبة الاقليم من القروض.

	(٢٥) (٩\٥\٢٠٢٣)		بخصوص مراعاة واهتمام النقاط التالية في قانون حرية التعبير. تعريف ومفهوم وأهمية وضوابط الحرية.
حيدر طارق عبد لفته الحسناوي	(٢٠) (١٦/٤/٢٠٢٣)		بخصوص المطالبة بزيادة تخصيصات محافظتي النجف وكربلاء لخصوصية المحافظتين واعادة المفسوخة عقودهم في الدفاع والداخلية الحشد. وتثبيت فقرة تعويضات لمزارعي الشلب في محافظات الفرات الاوسط.
	(٢٥) (٩\٥\٢٠٢٣)		يجب أن نشرع القانونين التي تعزز الممارسات الديمقراطية والتجمعات والتظاهرات هذه من الممارسات الأساسية للديمقراطي استناداً إلى نص المادة ٣٨ من الدستور العراقي التي تشير إلى حرية الاجتماع والتظاهر السلمي.
حسين علي مردان عبدالله النجيمي	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		حول عدم الاهتمام بالقطاع الزراعي في الموازنة، كما لا توجد تعويضات لمزارعي الشلب.
	(٢١) (٢٩/٤/٢٠٢٣)		بخصوص منفذ زر باطية وعدم الالتزام في ضوابط الحمولة (مع مداخلة واحدة)
حسين حبيب جاسم حسن الازيرجاوي	(١٠) (٤\٣\٢٠٢٣)		حول عدد المقاعد الكرد الفيلين في عموم العراق لا يناسب عدد السكان في مناطقهم
	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		المطالبة بتضمين ما تبقى من ملحق التحويل المدني في وزاتي الداخلية والدفاع بزملائهم وسبق وان أنجزت اجراءاتهم القانونية
جواد كاظم عيدان عبد البولاني	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		حول موضوع القروض واهمية تحويلها للقطاعات التنموية
	(٢١) (٢٩/٤/٢٠٢٣)		بخصوص تسعير الأراضي
جبار فريح عباس جاسم الكناني	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		بخصوص عن تخصيصات مدينة الصدر والتي نطالب ان تكون تخصيصاتها ٤٠ % من تخصيصات بغداد.
	(٢٥) (٩\٥\٢٠٢٣)		بخصوص التقديم والتغير والحذف في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والسلبيات والايجابيات لكل اتفاقية (مع مداخلة واحدة)
تقي ناصر ماجد تقي	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		حول موضوع ارتفاع النفقات التشغيلية قياسا للاستثمارية
	(٢٢) (٢/٥/٢٠٢٣)		حول المادة ل ٧ من قانون الجهاز الامن الوطني بخصوص عدد المستشارين لرئيس الجهاز والمادة ٩ بخصوص موظفين وملاكات الجهاز والمادة ١٠ بخصوص الجهات التي سوف تتبرع لجهاز الامن الوطني
احلام رمضان فتاح اسماعيل الكاكئي	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		بخصوص المهجرين من الكاكائيين وتعويضهم كمتضررين من سياسات النظام السابق
احمد رحيم ازرك لفته الرديني	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		حول عدم الاهتمام بقطاع الامن في هذه الموازنة فتخصيصات وزارتي الداخلية والدفاع غير كافية. الموازنة أعطت الوزارات اكثر من المحافظات وهذا يؤكد الميل الحكومي للمركزية.

احمد رشيد خلف تركي السلماني	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		بخصوص سعر البرميل في الموازنة وكيفية مواجهة انخفاض اسعار النفط .وعدم عدالة توزيع التخصيصات بين المحافظات وخاصة في المحافظات المدمرة والمنكوبة. ولماذا لم يذكر مصفى بيجي الذي دمر وتمت سرقته
احمد سليم عبد الرحمن علي الاحمدي	(١٢) (٧\٣\٢٠٢٣)	حول اهمية مشاركة لجنة الاقتصاد في القوانين التى تخص هذا الجانب.	
احمد صلال عزيز محمد البدري	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		بخصوص المفسوخة عقودهم في الحشد والداخلية والدفاع. ونرى ان الحكومة زادت تخصيصات الوزارات على حساب تخصيصات المحافظات. كذلك لم تهتم وزارة المالية بقضية البتر ودولار الخاصة بالمحافظات المنتجة للنفط. وأشار الى أهمية الملف الزراعي وصحة المياه ومعالجة هذا الملف
احمد عبدالله عبد خلف الجبوري	(٨) (١٢/٨/٢٠٢٣)	بخصوص الخلط في المادة ٥٠ من النظام الداخلي الذي أجاز لعضو مجلس النواب توجيه سؤال شفهي عن حاله لا يعلم عنها (نقطة ب مداخلتين)	
اريان عزيز احمد يوسف تاوكوزى	(٢٣) (٤/٥/٢٠٢٣)		الرجاء من الكتل السياسية الدعم من اجل تحويل حلبجة الى محافظة وإزالة كل العراقيل لعدم تحويلها
ازهار حميد علي حسين السدران	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		بخصوص إجراءات الحكومة لمواجهة العجز الكبير والذي يتضاعف كل سنة. وكيف تعالج الديون الخارجية وهل ستتحملها الاجيال القادمة. وهناك تخصيصات مبهمة وغير واضحة.
اكرم عبد مخلف صالح العساف	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		حول بعض الأقضية والنواحي في الانبار مازالت على المولدات كالقائم والرطبة وغيرها. يجب العدالة في التعيينات في الاجهزة الامنية وشمول المناطق المحررة بالتعينات.
امانج محمود اسعد فتاح هركى	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		حول حصة الاقليم التى لا تتناسب مع نسبة السكان يضاف لها النازحين في الاقليم
انتصار حمد شندي فضل المالكي	(١٤) (١٢/٩/٢٠٢٣)		بخصوص التركيز على محافظة البصرة ومعالجة مشكلة المياه وادعو الحكومة المحلية في البصرة للتعاون من الجهات المعنية لتنفيذ استراتيجيات محلية لإدارة المياه بفاعلية والمطالبة بضرورة التعامل مع دول الجوار لبحث الحلول الإقليمية
عدنان برهان محمود مجيد الجحيشي	(١٤) (١٢/٩/٢٠٢٣)		اين الخطة الاستراتيجية لوزارة الموارد المائية وأين عمل الخزانات والسدود وري نهر دجلة والفرات وأين وزارة الخارجية من اتفاقية الدول المتشاطئة والمعاهدات الدولية
برهان كاظم عبدالله حسون المعموري	(١٣) (٩\٤\٢٠٢٣)		حول استجواب مجلس أمناء شبكة الإعلام العراقي

بسمه محمد بسيم صبري البك	(١٤) (١٢/٩/٢٠٢٣)		الحاجة إلى تفعيل مشروع الجزيرة الشرقي والغربي وسدود حصاد المياه وكذلك تنفيذ المقطع المتكافئ لنهر دجلة، كذلك لدينا سد الموصل هو ممكن أن يكون منتجع سياحي أو استثماري
ثناء جاسب كريم خضير الزجراوي	(١٠) (٤/٣/٢٠٢٣)		حول الاستمرار بالبطاقة البايومترية لحين استكمال البنى التحتية للبطاقة الموحدة في انتخابات مجالس المحافظات
حسنين قاسم محمد خلف الخفاجي	(١٨) (٢/١٠/٢٠٢٣)		حول موضوع البريد المتوقف في الوزارات وتخصيص أيام معدودة للنواب لمراجعة الوزارات بالإضافة الى المطالبة بالاستحقاق الانتخابي والنيابي وكممثلين عن الشعب العراقي باستضافة الوزراء (نقاش بـ ٤ مداخلات)
افين سليم نوري سليم	(١٤) (١٢/٩/٢٠٢٣)		ضرورة تخصيص مبالغ لمحطات التصفية الواقعة على نهر دجلة وسد الموصل وضرورة تنسيق بي المركز الوطني لإدارة الموارد المائية قسم السيطرة ومديرية سد دهوك بخصوص تنظيم الاطلاقات المائية
خديجه وادي ميزر عبد النبي الجابري	(١٤) (١٢/٩/٢٠٢٣)		بخصوص أوضاع محافظة مثنى من شحة المياه
داود عيدان داود عطيه الطائي	(١٤) (١٢/٩/٢٠٢٣)		لحل لمشكلة المياه يجب ان يكون دبلوماسي وسياسي مع دول المنبع من اكثر اقتصادهما يعتمد على المستهلك العراقي
دعاء كاظم بشت راضي العقابي	(١٠) (٤/٣/٢٠٢٣)		حول الغاء الفقرة الثالثة من المادة(٥) وتعديل الفقرة سادسا من المادة (٣)
سردي نايف عباس سردي البومحي	(١٤) (١٢/٩/٢٠٢٣)		ما هي الخطوات التي تم اتخاذها على المستوى الدولي لحل ازمة المياه مع الدول المجاورة وكيف يتم تعزيز التعاون الإقليمي وما هو دور العراق في المنظمات الدولية المتعلقة بالموارد المائية
شعلان عبد الجبار علي الكريم الكريم	(٨) (٢١\٢\٢٠٢٣)	حول المادة (٥٠) من الدستور العراقي والاشارة الى احداث ديالى والتحذير من التصعيدات واهمية ايجاد حلول ووضع حد للانتهاكات	
صباح حبيب قادر وهاب	(١٤) (١٢/٩/٢٠٢٣)		السؤال حول مستوى التعاون بين الوزارة والمنظمات الدولية لحد من تأثيرات التغير المناخي في العراق وما مدى الاضرار الناتجة عن تقليل حصة العراق المائية
صلاح مهدي سلمان زيني التميمي	(١١) (١٦/٨/٢٠٢٣)		المطالبة من لجنة الزراعة اجراء تحقيق حول موضوع الغاء احواض الأسماك في ديالى
عادل خميس عبد اللطيف فاضل المحلاوي	(٩) (١٤/٨/٢٠٢٣)		بخصوص وضع التعليمات المركزية على مستوى بلد وتسير على جميع المحافظات وحصر جميع القوانين في الامانة العامة لمجلس الوزراء
عامر حسين جاسم علي الفايز	(٤) (٧\٢\٢٠٢٣)		بخصوص مناقشة وقراءة قانون تصديق التعاون الأساس بين حكومة جمهورية العراق

			ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (نقاش بـ ثلاث مداخلات)
علي عبد الستار سلمان عشوان	(٣) (١٨/٧/٢٠٢٣)		مجلس النواب أقر أن للنائب حصانة أمام حتى السلطات الأمنية، أما التجاوز بالطريقة التي ذكرها السيد النائب غير مقبولة بغض النظر عن السبب، أي تجاوز لفظي أو يقوم في تهديده بالضرب هذا غير ممكن، بغض النظر سواء كان النائب غلطان أو جاءَ في ناس أو تعامل في الخارج
على سعدون غلام على عبد الكريم الجوي	(١) (١٤\١\٢٠٢٣)	يرجى مراعاه رغبة كل نائب فى مجلس النواب العمل فى لجنة معينة وعلية تقديم طلب الى المجلس	
فالح ساري عبداشي عكاب الجياشي	(١٧) (٢\٤\٢٠٢٣		حول موضوع المصادر الوراثية
فيان دخيل سعيد خضر	(١٠) (٤/٣/٢٠٢٣)		حول المادة (١٠) من قانون التعديل الثالث لمجالس المحافظات الخاص بمراكز الانتخابات للنازحين والمهجرين
فيان عبد العزيز عبد الرحمن محمد	(١٧) (٢\٤\٢٠٢٣)		بخصوص يتغير من تسمية قانون هيأة الإحصاء ونظم المعمومات الجغرافية، إلى هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية الإتحادية لأنو نحن دولة اتحادية.
كاظم عطيه كاظم كعيد المنصوري	(٦) (١/٨/٢٠٢٣)		حول قضية المياه المتدفقة من تركيا الى العراق
كامل عنيد حسين صحين العكيلي	(٣) (١٨/٧/٢٠٢٣)		ذهبنا نحن في عجلات السيد النائب الأول عجلات السيد النائب الأول لها الحق في الدخول وبدون تفتيش ليسَ فهيا أي إشكال، تكلمنا مع المتظاهرين وقلنا لهم انسحبوا وانسحبوا ودخلوا ستة أشخاص معنا على أن يقفوا على أبواب السفارة التركية وباب المجلس، نقطة راس السطر لا أكثر ولا أقل، بالتالي الأخ استخدمَ صلاحياته ووقفنا في الشارع. (مع مداخلة واحدة)
محسن شعو سعدون نايف العامر	(١٤) (١٢/٩/٢٠٢٣)		هل ملف المياه بعدة وزارة الخارجية او الموار المائية او كلتيهما وما هو مصير الاتفاقيات المعقودة مع الجانب التركى وما هى أساليب التفاوض مع الجانب التركي والإيراني ويمكن استخدام مياه شط العرب باعتباره حل للازمة
ماجد خلف حمو مسطو	(١١) (٦\٣\٢٠٢٣)		بخصوص التصويت على مشروع قانون الهياة الوطنية للرقابة النووية والإشعاعية والكيميائية والبايولوجية (مع مداخلة واحدة)
محمد صديق محمد ياسين	(٣) (٢٨\١\٢٠٢٣)		بخصوص ابداء الملاحظات اثناء مراحل تشريع القانون باعتباره مستشار رئيس الجمهورية خلال اول مشروع لـ منظمة (unido)
محمد فاضل جاسم محمد الدليمي	(١١) (٦\٣\٢٠٢٣)		المطالبة بتحديد موعد لاستضافة قائد عمليات بغداد والسيد قائد الشرطة الاتحادية وقائد الفرقة الخامسة لغرض الاستيضاح منهم عن سبب عدم الامتثال لأوامر القائد العام

			للقوات المسلحة ومساهمة هذه القطاعات بهدر المال العام
مصطفى جبار سند زبين المرياني	(١٠) (٤/٣/٢٠٢٣)		بخصوص موضوع الفائز بأعلى الأصوات وموضوع الدوائر المتعدد بقانون مجالس المحافظات والاقضية
نهله قادر محمد حارس	(١٤) (١٢/٩/٢٠٢٣)		ضرورة التأكيد على بناء السدود لخزن المياه فالسدود الموجودة في الأقاليم تحتاج الى دعم الموارد المائية مادياً ومن ضمن برنامج بناء الموارد البشرية ايضاً بأشراك الكوادر وادامة السدود والدورات خارج العراق ومشاركتهم في المؤتمرات.
نيسان عبدالرضا زاير والى روضان الصالحي	(٦) (١٣\٢\٢٠٢٣)	بخصوص تضمين ضحايا مستشفى اللقاء في ذي قار في القانون استنادا للمادة ١٤ من الدستور تشير الى المساواة بين العراقيين	
وعد محمود احمد قدو القدو	(١٠) (٤\٣\٢٠٢٣)		ملاحظات بخصوص مكونات الكوتا حاملين شهادة الإعدادية والدبلوم وحرمانهم من الترشيح
ياسين محمد حمد خلف غباوي	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		حول تخصيصات وزارة التعليم العلى التى لا تفي بالغرض.
يحيى احمد فرج حمادي العيثاوي	(٢١) (٢٩/٤/٢٠٢٣)		حول القانون تجاهل حاجة الفلاح لبناء بيت ليسكن فيه لغرض متابعة الأرض وهناك اراضي تمت احالتها للاستثمار ولم يتم تعويض اصحابها رغم ان لديها عليها منشئات زراعية وبيوت سكن
وليد عبد الحسن عبود جفيت السهلاني	(٢٠) (١٦/٤/٢٠٢٣)		بخصوص اهداف الموازنة وتقلبات السوق
يا دكار محمود نصرالله رضا	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		بخصوص المحافظات التي تضررت واهمية زيادة تخصيصاتها ..وتثبيت عقود واجراء مفوضية الانتخابات.
وطبان جميل منصور عبد العزيز الجبوري	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		بخصوص بعض التخصيصات لا تكفي لأعمار محافظة كالموصل دمرت مؤسساتها ومدارسها وهناك بنود غير مفهومة لها تخصيصات كبيرة كالبرامج الخاصة. لهذا يجب زيادة تخصيصات تنمية الاقاليم
وحده محمود فهد عبد الجميلي	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		عن الموازنة لم تحقق العدالة في تخصيصاتها حسب المحافظات او المكونات.
وزيره احمد برايم ملا	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		بخصوص الجفاف وشحة المياه واهمية انشاء برك صناعية لحفظ مياه الأمطار وتثبيت تخصيصات لهذا الموضوع .
هيبت حمد عباس عبد الجبار الحلبوسي	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		حول موازنة انفجارية لم تنصف فيها المحافظات المنكوبة وخريجين مضى على تخرجهم عدة سنوات لم يتم تعيينهم.
هند محمد صالح حسن العباسي	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		حول اجحاف للمحافظات المحررة وبالخصوص محافظة صلاح الدين .لهذا نطالب بتعويض العوائل المتضررة. وتخصيص مبلغ لقضاء بيجي بوصفه قضاء منكوب.

نهال مرشد سليم عبدالله الجعفر	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		حول عن تضمين الموازنة حقوق النازحين والمهجرين والمغيبين يجب ضمان حقوقهم في الموازنة
ناظم فاهم محمد مجهول الشبلاوي	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		بخصوص أهمية إعادة النظر بسعر برميل النفط ودعم وزارة الزراعة لأهميتها وبعض الشرائح تحتاج الدعم المفسوخة عقودهم وعقود ما بعد ١٠/١
موحان هاشم ثعلب شبيب الساعدي	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		وضع خطة لمعالجة البطالة وبخاصة الخريجين.
مهديه عبد حسن شاتي اللامي	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		بخصوص عن الاجازة الاجبارية واهمية إلغائها او الاجازة المفتوحة لموظفي عقود تنمية الاقاليم في محافظة بغداد والذين سرحوا من العمل منذ ٢٠١٥ .
منى محمد خلف سبيل الجبوري	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		حول ايجاد فرص التعيين لبعض الشرائح من الشباب وبخاصة من يعملون بصفة عقود او إجراء وبعض التخصيصات للأقضية والنواحي غير منصفة ولأيمكن ان يقام بها مشروع واحد.
مه ريوان قره نى ابراهيم امين	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		بخصوص المادة ١٣٢ التى نصت على كفالة الدولة للشهداء والسجناء السياسيين والمتضررين من سياسات النظام السابق والأخطاء العسكرية .وبعضهم صودرت أموالهم المنقولة وغير المنقولة لهذا يستوجب تعويض المتضررين منهم
مقدام محمد عبيد علي الجميلي	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		بخصوص عن مصفى بيجي الذي دمر وتم نهبه والذي كان يمكن ان يكون موردا مهما واعادة النازحين وتعويض المتضررين
منال حميد هاشم عباس شرموطي	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		بخصوص كربلاء وصفها مدينة ال ٦٠ مليون زائر سنويا .
محمد حسن راضي سعود القدري	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		بخصوص عدم تضمين الموازنة لبعض الفئات كالصحوات وحشد وزارة الدفاع وعقود مفوضية الانتخابات وحمايات النواب ممن تجاوزت خدمتهم اكثر من ٣ دورات .
لقمان نجم احمد نجم الرشيدي	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		حول عدم العدالة في التخصصات بين المحافظات وعدم الأخذ بنظر الاعتبار المحافظات المحررة وما تعرضت له من دمار نطالب بتخصيصات مالية لأعمار المناطق التركمانية في المحافظات المحررة. فضلا عن تخصيصات مالية لإعادة اعمار المستشفيات في الموصل
ليلى مهدي عبد الحسين هادي التميمي	(٢٠) (١٦/٤/٢٠٢٣)	حول دراسة اللجان البرلمانية وبحسب اختصاصها لمشاريع القوانين واهمية ابداء الرأي بتقرير اللجنة المالية بشأن الموازنة	
كوردو عمر عبدالله صالح	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		بخصوص الجفاف وشحة المياه التى يعاني منها العراق من كردستان الى الجنوب
كيلان قادر علي عمر	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		بخصوص التعينات المركزية في مجلس الخدمة الاتحادي للتخصصات الطبية

			وتخصيص ميزانية خاصة لمواجهة انتشار امراض السرطان وتكون خارج ميزانية وزارة الصحة وزيادة تخصيصات تطبيق المادة ١٤٠ الدستورية.
كريم حسين عليوي سهيل السراي	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		ان تراعي الموازنة استحقاق حاجة المحافظات ومعالجة مشكلة الخريجين وإيجاد فرص عمل لهم واضافة فقره تتضمن تحويل أصحاب الشهادات في وزارة الداخلية والدفاع على الملاك المدني
كافين سعيد محمد احمد كلي روماني	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		بخصوص ضحايا عمليات الانفال وتعويضهم بوصفهم ضحايا إبادة جماعية.
كاروان على يارويس حمدعزيز	(٢٣) (٤/٥/٢٠٢٣)		حول استحداث محافظة حلبجة المحافظة التاسعة عشر هو تقدير ٥ الاف شهيد ومئات الجرحى الذين يعانون جراء استهداف الأسلحة الكيمياوية لغاية الآن، تشريع هذا القانون رسالة لجميع الاطراف إن العراق الجديد عراق التعايش، نطالب بالتعاون بين مجلس النواب والحكومة لتخصيص ميزانية خاصة لإعادة إعمار حلبجة
فلاح حسن حسين صافي الهلالي	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		حول معرفة ماهي الفقرات التي اضافتها اللجنة المالية لمعالجة الفقر .لدينا في ذي قار ١٢٠ الف خريج تم تعين ٣٠ الف وظل ٩٠ الف بانتظار التعيين والموازنة اغلقت التعيين لمدة ٣ سنوات ..ماذا سيجري؟
غريب عسكر نقي مشير المرادلي	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		حول تعويض أهالي جريمة الانفال
عمر صالح عمر فارس	(٢١) (٢٩/٤/٢٠٢٣)		الاقتراح على وزارة التجارة بزيادة حصة وكلاء المواد الغذائية
على جاسم محمد خليفه الحميداوي	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		بخصوص امكانية تقليل الإنفاق التشغيلى ورفع الإنفاق الاستثماري ..اطالب بإضافة مشروع مدينة الصدر في هذه الموازنة.
عدي عواد كاظم محمود الحسيني	(٣١) (١١/٦/٢٠٢٣)		إضافة مادة جديدة يكون سعر برميل النفط الخام المجهز للمصافي الحكومية التابعة لوزارة النفط بمبلغ (٢٠٠٠) دينار وتسليم جميع المبالغ المتحققة بزيادة الأسعار الى خزينة الدولة (مع مداخلة واحدة)
شوان محمد روستم عبدالله	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		حول تعويض ضحايا الانفال وحلبجة
شيروان جمال خضر خالد الدوبرداني	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		بخصوص مضاعفة تخصيصات تنمية الأقاليم. وأشار الى عقود مفوضية الانتخابات في الإقليم وتعويض ضحايا حلبجة والانفال وطالب بزيادة تخصيصات محافظة نينوى بحسب الضرر والحرمان وعدد النفوس وزيادة تخصيصات محافظة بغداد
سيبان عزيز حدو خدر	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		حول عن المطالبة بحصة للإقليم من النفقات السيادية والحاكمة وبخاصة القروض. والمطالبة بدرجات وظيفية فى القوات الامنية.والمطالبة بتخصيصات لبناء سدود

			وسايلوات .وتعويض عوائل ضحايا الانفال والبرزانيين
سهيلة نجم عبدالله جاسم السلطاني	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		حول انصاف حشد الدفاع بالتعيين. والكفاءات الفاحصين وخريجي الدورة العسكرية رقم ٨٣ .
سوران عمر سعيد احمد	(٢٣) (٤/٥/٢٠٢٣)		تأييد مقترحات اللجنة للمادتين الثانية والثالثة بخصوص استحداث محافظة حلبجة
سميعة محمد خليفه غلاب المحمدي	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		حول التفاوت الكبير بين تخصيصات الوقف السني والشيعي.
سناء عوده جاسم خلف اللهيبي	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		حول الأطباء البيطريين وعدم شمولهم بالتعيين واعادة تأهيل مصفى ومحطة كهرباء بيجي.
ساهره عبدالله محمد غرب الجبوري	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		حول محافظة كركوك التي تطفو على بحر من النفط ولكنها مهمله تنقصها الخدمات في جميع اشكالها.فضلا عن انها مدينة زراعية في بعض اقضيتها ومنها الحويجة انا انظر إلى كركوك على انها غير متساوية في الحقوق مع غيرها من المحافظات.
ساره لطيف عبدالله احمد الدليمي	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		بخصوص متضرري العمليات الإرهابية
زيتون حسين مراد حمادي الدليمي	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		حول الصحوات الذين لم يتم تثبيتهم على الملاك .
زليخه الياس قلي قدو بكار	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		بخصوص حصة محافظة نينوى وضرورة زيادتها وتعويضات المتضررين في المحافظة.
ريبوار اورحمن وستا صالح عارف	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		بخصوص عدم العدالة في الرواتب بين موظفي الوحدة الاتحادية في الاقليم مع اقرانهم في ذات الدوائر وأشار الى المحاضرين في الاقليم يجب معاملتهم أسوة بأقرانهم في الحكومة الاتحادية.
رحيمه حسن احمد فرحان الجبوري	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		حول مخصصات الخطورة للشرطة في الموصل .وادراج التربويين من غير المحاضرين من خريجي علم النفس والارشاد التربوي ضمن الموازنة
داخل راضي علي ضيف الله الحميدي	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		حول موضوع الموازنة باعتبارها موازنة وزارات لم تنصف فيها المحافظات..
خالد حسن صالح حسن الدراجي	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		بخصوص زيادة تخصيصات المحافظات على باب تنمية الاقاليم. وتعويض أصحاب الأملاك المحيطة بالإمامين العسكريين
خالد سلطان هاشم احمد الطائي	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		حول عن العجز ومخاطر تضاعفه خلال فترة ٣ سنوات عمر الموازنة...إثبات السعر ٧٠ دولار للبرازيل ستكون له مخاطر اخرى في ظل عدم استقرار السوق. يضاف لهذا كله مخاطر القروض وفوائدها
حسين سعيد كاظم على الربيعي	(٢٢) (٢/٥/٢٠٢٣)		بخصوص قانون الضمان الاجتماعى (مع مداخلة واحدة)
جوان عبدالله عمر عبدالله	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		حول تعويض ذوي ضحايا الانفال والمهجرين
جياي تيمور عبدال عبد القادر	(٢٣) (٤/٥/٢٠٢٣)		تعويض عوائل الشهداء ومعالجة الجرحى وتعويض المدينة معنوياً بتحويلها إلى محافظة مستقلة وهناك العديد من النقاط منها بعدها

			عن محافظة السليمانية وجغرافيتها وعدد سكانها،
جميل عبد محمود سباك مطاوحي	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		حول واقع محافظة نينوى الصحي والخدمي والبطالة واتساءل هنا لماذا تخصيصات الوقف الشيعي اكثر من السني في محافظة نينوى.
جرو حمه شريف عبدالله خوامراد	(٢٣) (٤/٥/٢٠٢٣)		يجب تخصيص ميزانية لمعالجة المصابين بالأسلحة الكيميائية داخل وخارج العراق، او بناء مستشفيات خاصة، وتوفير رعاية صحية نفس الرعاية الصحية التي يتلقونها في الخارج، وأرجو من هذا المجلس حسم موضوع مع دول معنية بإصدار قرار للاعتراف بقصف حلبجة كجريمة إبادة جماعية ضد الإنسانية، لتسهيل عملية ملاحقة الجهات والأشخاص الذين اشتركوا في هذه الجريمة بشكل أو بأخر.
ثائر عبد الجليل حيال جوده الشويلي	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		بخصوص عشوائية المداخلات والتحفظ على وجود لوحات اسماء الكتل .
بهاءالدين نور محمد حسين النوري	(٢٠) (١٧/٤/٢٠٢٣)		بخصوص عن تعويض المتضررين من الفيضانات في ميسان